أثر قروض صندوق النقد الدولي
على سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول
النامية في ضوء التجارب الدولية والتجربة المصرية

إعداد

د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل

المدرس بقسم القانون العام

كلية الشريعة والقانون بطنطا

جامعة الأزهر

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثالث ٢٠١٩م

أثر قروض صندوق النقد الدولي على سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في ضوء التجارب الدولية والتجربة المصرية

هشام مصطفى محمد سالم الجمل

قسم القانون العام كلية الشريعة والقانون بطنطا

جامعة الأزهر

dr.heshamelgamal@gmail.com

ملخص البحث

تمر العديد من الدول – وخاصة النامية– بالعديد من الأزمات الاقتصادية، فتلجأ إلى الاستدانة من المؤسسات الدولية كأحد الحلول التي تنتهجها، وقد تنجح هذه الطريقة وتؤتي ثمارها، وقد تصبح تلك القروض أحد المشاكل والأعباء التي تعاني منها تلك الدول لما تحتويه من شروط وتكاليف تمليها المؤسسات الدولية كضمان لديونها.

ولما كان صندوق النقد الدولي أحد ركائز النظام النقدي العالمي في العصر الحديث بما يملكه من أموال فتلجأ إليه الدول للاستدانة رغبة في مساعداتها، ومن هذه الدول البرازيل وماليزيا واليونان وغيرها.

وقد مرت مصر في عصرها الحديث بالعديد من الأزمات الاقتصادية ولجأت إلى صندوق النقد طالبة مساعداتها للنهوض من أزمتها وكانت آخر هذه المرات في سنة ٢٠١٦م، وقد اشترط صندوق النقد على مصر مجموعة من الشروط والاجراءات منها تحرير سعر الصرف وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وغيرها.

وقد تناولت هذه الدراسة القروض وأنواعها وأهم مزاياها وآثارها الاقتصادية، ثم عرجت لماهية الاصلاح الاقتصادي وأهدافه ودوافعه وسياساته، ثم تناولت التعريف بصندوق النقد الدولي من حيث هيكله التنظيمي وخصائص قروضه وأثر هذه القروض على الدول النامية، ثم قمت بتحليل العديد من تجارب الدول التي لجأت إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي كالبرازيل وماليزيا واليونان وما هي أهم السياسات التي طبقتها حتى تنجو من

أزمتها ومن ما زال يعاني من تلك القروض، وأخيرا تناولت التجربة المصرية وأسباب لجوء مصر إلى صندوق النقد وأهدافها من هذا القرض، وما الذي سوف يترتب عليها من هذا القرض محللاً أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد المصري كنمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والبطالة وغيرها.

الكلمات المفتاحية : أثر– قروض –صندوق النقد الدولي – سياسات– الإصلاح الاقتصادي– الدول النامية – التجارب الدولية – التجربة المصرية

Research Summary

Many countries – especially developing ones – are going through many economic crises, resorting to borrowing from international institutions as one of their solutions, and this method may succeed and pay off, and those loans may become one of the problems and burdens that these countries suffer from because of the conditions and costs dictated by the institutions International as a guarantee of its debt. And since the International Monetary Fund was one of the pillars of the global monetary system in the modern era, with the money it possesses, countries resort to it to borrow in a desire to help them, and these countries include Brazil, Malaysia, Greece and others. Egypt has gone through its modern era in many economic crises and resorted to the IMF asking for its assistance to rise from its crisis and the last of these times was in the year 2016 AD, the IMF stipulated a set of conditions and procedures for Egypt, including the liberalization of the exchange rate and the application of value-added tax and others. This study dealt with loans, their types, the most important advantages and their economic effects, then reviewed the nature of economic reform, its goals, motivations and policies, then examined the definition of the International Monetary Fund in terms of its organizational structure and the characteristics of its loans and the impact of these loans on developing countries, then I analyzed many of the experiences of countries that resorted to borrowing From the International Monetary Fund such as Brazil, Malaysia and Greece, and what are the most important policies that they applied in order to survive their crisis and who still suffers from these loans, and finally the Egyptian experience and the reasons for Egypt's resorting to the IMF and its objectives from this loan, and what will it entail from This loan analyzes the most important

economic variables that affect the Egyptian economy, such as GDP growth, inflation, unemployment, and others.

key words : Impact – Loans – International Monetary Fund – Policies – Economic Reform – Developing Countries – International Experiences – The Egyptian Experience

مقدمة البحث

تلجأ العديد من الدول – وخاصة النامية – إلى الاستدانة من المؤسسات الدولية –كأحد الحلول التي تتبعها في سياستها الاقتصادية– وذلك من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية التي حلت بها، وقد تنجح هذه الطريقة وتؤتي ثمارها المرجوة من حيث خروج تلك الدول من الأزمة الاقتصادية وتحسين أوضاعها الاقتصادية والعبور بها إلى مصاف الدول المتقدمة، وقد تصبح هذه الطريقة أحد الأعباء والمشاكل التي تبتلى بها تلك الدول نظرا لما تحويه تلك الاستدانة من شروط وتكاليف تمليها وتشترطها تلك المؤسسات كضمانات لديونها يجب على الدول تنفيذها

ولما كان صندوق النقد الدولي أحد ركائز النظام النقدي العالمي في العصر الحديث بما يملكه من نقود ومديونات لدى أغلب دول العالم – وخصوصاً الدول النامية – فتلجأ إليه الدول التي تمر بأزمات مالية واقتصادية طاحنة رغبة في مساعدتها عن طريق الصندوق، فيشترط الصندوق على تلك الدول حتي يستطيع مساعدتها مجموعة من الإجراءات والاشتراطات تتعلق بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي يطلبها حتي يوافق على هذه القروض ومن هذه الدول البرازيل وماليزيا واليونان وغيرها من الدول.

وقد مرت مصر بالعديد من الأزمات الاقتصادية في تاريخها الحديث ولجأت إلى طلب الاقتراض من صندوق النقد الدولي حوالي خمس مرات عام أولها في عام ١٩٥٥م في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وذلك لتمويل مشروع بناء السد العالي، ولكن قوبل هذا الطلب بمجموعة من الشروط الغير مقبولة من الحكومة لأنها كانت تعد بمثابة تدخل صريح في الشئون الداخلية للدولة مما ترتب على ذلك رفض هذا القرض واضطر الرئيس إلى الاستدانة من المعسكر الشرقي آنذاك، ثم في عهد الرئيس الراحل أنور السادات لجأت مصر إلى طلب قرض من صندوق النقد الدولي وذلك عام ١٩٨٧–١٩٨٨م، وذلك بهدف بعض الإجراءات الإصلاحية، ثم في عهد الرئيس الراحل حسني

مبارك لجأت مصر مرة أخرى في عام ١٩٩١، وعام ١٩٩٦م، لطلب الاقتراض من صندوق النقد الدولي وأيضا كانت هناك بعض الاشتراطات والاجراءات التي طلب صندق النقد تنفيذها قبل إعطاء القرض، وفي عهد الاخوان المسلمين في عام ٢٠١٣م طلبت مصر من صندوق النقد الدولي قرضا بحوالي ٤.٧مليار دولار ولكن لم تتم إجراءات هذا القرض، وأخيراً في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي في عام ٢٠١٦م لجأت مصر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي لطلب قرض بحوالي ١٢مليار دولار وقد وافق صندوق النقد الدولي على هذا القرض مشترطاً مجموعة من الإجراءات والشروط يجب على الدولة تنفيذها قبل أخذ هذا القرض منها تحرير سعر الصرف وتطبيق ضريبة القيمة المضافة ورفع الدعم عن أسعار الوقود والكهرباء وغيرها، وقد قامت الدولة بذلك مما كان له أثر كبير على الطبقات الاجتماعية محدودة الدخل.

أسباب اختيار الموضوع:

وقد تم اختياري لهذا الموضوع نظراً لأهميته وتأثيره على مستقبل مصر، لأنه لو لم يضع المسئولين الاستراتيجيات الملائمة للاستفادة القصوى من هذا القرض وتحسين الوضع الاقتصادي لمصر من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة التي طبقتها بعض الدول التي حصلت على قروض من صندوق النقد الدولي لأصبح الوضع الاقتصادي في حالة سيئة للغاية، ولذلك يجب عليهم أن يقوموا بوضع خطة صارمة من أجل مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في أن العديد من الدول التي حصلت على قروض من صندوق النقد الدولي لم تحقق بها الأهداف التي ترجوها من هذه القروض، والبعض الآخر قد حقق ما يصبو إليه، فهل السبب يرجع إلى السياسات التي كانت تتبعها تلك الدول أم الشروط التي كان يشترطها صندوق النقد الدولي على تلك الدول، وقد ذكرت أن مصر لجأت إلى صندوق النقد الدولي أكثر من مرة ومع ذلك لم تحقق الأهداف التي كانت ترجوها من هذه القروض فهل سيكون هذا القرض مختلفا عما سبقه من قروض، وهل ستتغير السياسات التي ستطبقها الحكومة حتى تصل إلى الأهداف التي ترجوها من هذا القرض.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

-تحليل تجارب الدول التي لجأت إلى صندوق النقد الدولي بصفة عامة وتسليط الضوء على التجارب الناجحة كالتجربة البرازيلية والماليزية للاستفادة منها في الحالة المصرية وتفادي الأخطاء التي وقعت فيها الدول المدينة.

-دراسة السياسات التي تطبقها الحكومات في الدول المقترضة من الصندوق ومعرفة أوجه القوة أو الضعف التي أدت إلى زيادة مديونية تلك الدول أو العكس.

-التعرف على أهم الأسباب التي جعلت تلك الدول تلجأ إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي، وأهم الحلول التي يطرحها صندوق النقد على تلك الدول وهل تعد مناسبة لظروفها الاقتصادية والاجتماعية أو لا.

-التعرف على الوضع الاقتصادي المصري الذي أدى إلى طلب الاستدانة من صندوق النقد الدولي، وهل كان أمام متخذ القرار سبيل آخر غير طلب هذا القرض.

-التعرف على الآثار التي سيخلفها قرض صندوق النقد على الاقتصاد المصري وعلى الفئات الاجتماعية المختلفة وهل ستكون كسابقتها من القروض الأخرى أو أن الوضع سيكون مختلفاً.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

-اختلفت الآراء وتباينت حول هذا القرض خاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها مصر بين مؤيد ومعارض.

-إلقاء الضوء على تجارب بعض الدول النامية التي مرت بتجارب تشبه التجربة المصرية (كالبرازيل واليونان وماليزيا) ومدى تأثير هذه القروض على اقتصادياتها.

-معرفة الآثار المختلفة لقرض صندوق النقد الدولي سواء الإيجابية أو السلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد المصري للاستفادة منها في دفع سياسات الاصلاح الاقتصادي وعلاج الآثار السلبية المختلفة.

منهج البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليلي المقارن اعتماداً على المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع، وذلك بهدف تحليل الظروف الاقتصادية التي تجعل الدول تلجأ إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي وإلى أي مدى كانت الخطوات والإجراءات التي طبقتها تلك الدول مناسبة لتحقيق أهدافها خاصة في ظل الاشتراطات التي يضعها صندوق النقد الدولي، وأيضا استخدام المنهج التحليلي المقارن لمعرفة أوجه الاختلاف والتشابه بين نتائج تطبيق برامج الصندوق في مصر والدول التي طبقتها.

خطة البحث:

تناولت هذا البحث في مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة، اشتملت المقدمة على بيان أهمية الموضوع وأهدافه ومشكلة وخطة الدراسة، ثم تناولت المباحث الخمس الموضوعات التالية على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية القروض وأنواعها ومزاياها وآثارها.

المبحث الثاني: ماهية الإصلاح الاقتصادي ودوافعه وأهدافه وسياساته.

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي: ماهيته، أهدافه، الهيكل التنظيمي، خصائص قروضه.

المبحث الرابع: أثر قروض صندوق النقد الدولي على اقتصاديات بعض الدول النامية.

المبحث الخامس: أثر قروض صندوق النقد الدولي على الاقتصاد المصري.

الخاتمة :النتائج والتوصيات.

ثبت المراجع.

فهرس المحتويات

المبحث الأول

ماهية القروض وأنواعها ومزاياها وآثارها

أتناول في هذا المبحث كلا من مفهوم القروض في اللغة والاصطلاح وأنواعها وذلك في مطلب أول ثم أتناول مزايا القروض وأهم الآثار الاقتصادية المترتبة عليها في مطلب ثان على النحو التالي:

المطلب الأول

ماهية القروض وأنواعها

أتناول في هذا المطلب ماهية القروض وأنواعها وذلك في الفروع التالية على الوجه الآتي:

الفرع الأول

مفهوم القروض العامة والفرق بينها وبين الإيرادات الأخرى للدولة

أولاً: المفهوم اللغوي للقرض:

القرض لغة القطع يقال قرضه يقرضه–بالكسر– قرضاً أي قطعه، وأقرضه أي أعطاه قرضاً [١]، واستقرضت من فلان أي طلبت منه القرض فأقرضني، واقترضت منه أي أخذت منه القرض وأقرضني إياه، فالقرض ما تعطيه من المال لتقضاه، والجمع قروض مثل فلس وفلوس[٢].

ثانياً: المفهوم الاصطلاحي للقرض العام:

عرف القرض العام بتعريفات متعددة من أهمها، أن القرض هو: ما تحصل عليه الدولة من أموال الغير، مع تعهدها برد هذه الأموال وفوائدها عن

(١) لسان العرب لابن منظور (محمد بن علي الشهير بابن منظور)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، جـ٧، ص ٢١٦.

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٣ه) تحقيق: أحمد بن عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة،١٤٠٧ه-١٩٨٧م،ج٣، ص١١٠١-١١٠٢، القاموس المحيط للفيروز ابادي (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة ٨١٧هـ) نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ١٣٠١هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، جـ٢،ص٣٣٩، فصل القاف باب الضاد، المصباح المنير= =للفيومي(أحمد بن محمد بن على الفيومي المقري)، دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص٢٩٦، مختار الصحاح للرازي (محمد بن أبي بكر الرازي) تحقيق: محمود خاطر بك، دار الفكر، بيروت، لبنان،١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، ص٥٢٩.

المدة المحددة للقرض[١]، بينما عرفه بعض الاقتصاديين بأنه: عبارة عن مبلغ من النقود تستدينه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من الأفراد أو البنوك أو الهيئات العامة أو الخاصة المحلية أو الدولية أو من الدول الأخرى نظير تعهدها برد أصل القرض مع دفع فوائد سنوية محددة أثناء مدة سريان القرض وفقاً للشروط المتفق عليها[٢]، وذهب أحد الاقتصاديين إلى أن القرض العام: عبارة عن وسيلة لتوزيع عبء النفقات الجسيمة غير العادية التي لا تحتملها ميزانية واحدة على عدة سنوات، وذلك من خلال الالتجاء إلى الجمهور أو المصارف أو غيرهما من المؤسسات المالية لمدها بالمال اللازم، مع تعهد الدولة بأن تدفع سنوياً الفائدة المحددة في شروط القرض، وبأن ترد قيمته دفعة واحدة أو على أقساط في مواعيد محددة سلفاً أو في مواعيد تحددها الدولة فيما بعد(القرض الدائم) [٣]. ويترتب على ذلك أن القروض العامة تعتبر إيراداً تحصل عليه الدولة في الوقت الحاضر ولكنها تمثل عبء في المستقبل يتمثل في مبلغ الفوائد وأقساط السداد التي تدفعها الدولة من الإيرادات المستقبلية، فهي في حقيقة الأمر ضريبة مؤجلة.

ثالثاً: التمييز بين القرض والإيرادات الأخرى:

١- الفرق بين القرض والضريبة:

يتضح من خلال التعريفات السابقة للقروض العامة أن القرض قد يتشابه مع الضريبة في عدة أوجه وقد يختلف عنها في عدة أوجه[٤]:

(١) د. زين العابدين ناصر: علم المالية العامة، دراسة موجزة للمبادئ العامة لمالية الدولة والنظام الضريبي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٧٤م، ص٣٥٥.

(٢) د. زكريا بيومي: مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ١٩٧٨م، ص٥٠١، د. رفعت المحجوب: المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٨٣م، ص٤٨٤، د. عادل أحمد حشيش: أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١م، ص١٨٧، د. عبد الحميد محمد القاضي: اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ص٢٠١، د. على لطفي: اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٥ -١٩٩٦م، ص١٥٨.

(٣) د. محمد حلمي مراد: ميزانية الدولة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، مصر، ١٩٥٣م، ص١٨٩.

(٤)د. زين العابدين ناصر: علم المالية العامة، دراسة موجزة للمبادئ العامة لمالية الدولة والنظام الضريبي المصري، مرجع سابق، ص٣٥٥،د. زكريا بيومي: مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص ٥٠١- ٥٠٢، د. رفعت المحجوب: المالية العامة، مرجع سابق، ص٤٨٤- ٤٨٥، د. عادل أحمد حشيش: أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سابق، ص١٨٧-١٨٨، د. عبد الحميد محمد القاضي: اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٠١، د. على لطفي: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص١٥٨، د. محمد حلمي مراد: ميزانية الدولة، المرجع السابق، ص١٨٩- ١٩٠.

أ- أوجه الشبه بين القرض والضريبة:

-كلاهما يعد مصدراً من مصادر الإيرادات العامة، فالقرض يعتبر أحد مصادر الإيرادات العامة غير العادية، بينما تعد الضريبة أهم أنواع الإيرادات العامة العادية.

-كلا منهما يصدر بقانون ويلزم موافقة السلطة التشريعية.

-يقوم الأفراد بتحمل العبء المالي بالنسبة لهما، فتحمل الفرد لعبء الضريبة بوجه نهائي أمر واضح، أما بالنسبة للقرض الذي يتمثل في دفع الفائدة السنوية طوال مدة القرض والمزايا الأخرى التي يتضمنها قانون إصدار القرض ورد أصل القرض يدفع من حصيلة الضرائب التي يتحملها دافعي الضرائب.

ب- أوجه الخلاف بين القرض والضريبة:

-تدفع الضريبة بصفة نهائية فلا تلتزم الدولة بردها للأفراد مرة أخرى، أما القرض العام فإن الدولة ملتزمة برده مع الفوائد المستحقة عليه وفقاً للنظام القانوني الذي ارتبطت به الدولة عند الإصدار.

-الضريبة فريضة إجبارية، بينما القرض العام الأصل فيه أنه اختياري وتعاقدي.

-حصيلة الضريبة لا تخصص في العادة للإنفاق في وجه معين تطبيقاً لقاعدة عدم تخصيص الإيرادات التي تقضي بجمع حصيلة كافة الإيرادات ومنها الضرائب وإدماجها في باقي الإيرادات العامة للدولة، بينما حصيلة القرض العام يمكن أن تخصص في الإنفاق على غرض معين ينص عليه قانون إصدار القرض.

-يؤدي فرض الضرائب أو زيادتها إلى زيادة الإيرادات العامة دون تحمل الميزانية العامة للدولة أعباء عاجلة أو آجلة، أما القروض العامة فإنها تؤدي إلى زيادة الإيرادات عند إصدارها، ولكنها تؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمقدار أقساط الاستهلاك والفوائد عند استهلاكها.

-تختلف الآثار التي تنتج من فرض الضرائب عن تلك التي تنتج من إصدار القروض العامة بالنسبة للاستهلاك والادخار والاكتناز والاستثمار والانتاج والأسعار وغيرها.

غير أن المالية الحديثة قد خففت نسبياً بعض أوجه الاختلاف التقليدية بين القرض العام والضريبة وبدا كلا منهما مقترباً من الآخر، حيث أن الدولة قد تلجأ في بعض الأحيان إلى إصدار قروض إجبارية يلتزم بها المواطنون الذين تحددهم قوانين إصدارها بالاكتتاب فيها، وقد تصدر هذه القروض الإجبارية بدون فائدة أو بفائدة رمزية، كما أن الدولة قد تقوم بعقد قروض مؤبدة لا تحدد أجلاً معينا لسدادها، كما أن الدولة قد تعقد قروضاً ليس بقصد تغطية نفقة معينة بل لمجرد تغطية عجز طارئ بالميزانية، كما أن القروض قد لا تخضع لأي تخصيص في أوقات الحرب، كما أن الدولة قد تقوم بتخصيص حصيلة ضريبة معينة للإنفاق على وجه معين، كما يحدث في تخصيص حصيلة الضريبة الإضافية على الملاهي للنهوض بصناعة السينما في مصر، وتخصيص حصيلة الضريبة الإضافية على الأوراق القضائية لإنشاء دور المحاكم وصيانتها(١).

٢-التمييز بين القرض و التزامات الدولة الأخرى:

قد تلتزم الدولة عن غير طريق القرض بالتزامات أخرى تنشأ من مصادر أخرى، قد تتشابه مع القرض العام بعد عقده واستقراره، مثل المرتبات والمعاشات والتعويضات التي تلتزم بها كالتعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة، والتعويض عن الأضرار الناتجة عن خطأ موظفيها وغيرها، غير أن هذا القرض يختلف عن هذه الديون من حيث طريقة حسابه بالميزانية، فديون الدولة عدا القرض العام لا تظهر إلا في جانب واحد هو جانب النفقات، أما

(١) د. عبد الحميد محمد القاضي: اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٠١، د. زكريا بيومي: مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص ٥٠٢- ٥٠٣، د. عادل أحمد حشيش: أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سابق، ص ١٨٨.

القرض العام فإنه يظهر في الجانبين معاً وإن لم يكن ذلك في وقت واحد حيث يظهر في جانب الإيرادات وقت تحصيل مبلغه المكتتب به وفي جانب النفقات وقت سداد فوائده ورد قيمته عند حلول أجله.

الفرع الثاني

أنواع القروض العامة

تنقسم القروض العامة من حيث صورها وأنواعها إلى تقسيمات متعددة يقوم كل منها على وجهة نظر معينة، فمن حيث النطاق المكاني للإصدار يمكن أن نقسم القروض العامة إلى قروض داخلية وقروض خارجية، ومن حيث حرية الاكتتاب في القرض تقسم إلى قروض اختيارية وقروض إجبارية، ومن حيث توقيت القرض تقسم إلى قروض مؤبدة وقروض مؤقتة، كما يمكن تقسيم القروض المؤقتة إلى قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، وفيما يلي عرض وجيز لأهم خصائص هذه الأنواع من القروض العامة.

أولاً: القروض الداخلية والقروض الخارجية(١):

يقصد بالقرض الداخلي : هو الذي يقوم بالاكتتاب في سنداته أشخاص طبيعيون أو اعتباريون داخل الدولة المقترضة، أي عندما يكون السوق المالي الذي يعقد فيه القرض داخل الدولة. ويستلزم عقد القرض الداخلي توافر المدخرات الوطنية التي تزيد عن حاجة السوق المحلي للاستثمارات الخاصة

(١)د. زين العابدين ناصر: علم المالية العامة، دراسة موجزة للمبادئ العامة لمالية الدولة والنظام الضريبي المصري، مرجع سابق، ص٣٥٧- ٣٦١، د. محمد حلمي مراد: ميزانية الدولة، المرجع السابق، ص١٩٣-١٩٥، د. عبد الحميد محمد القاضي: اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٠٣-٢٠٥، د. زكريا بيومي: مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص ٥١٤- ٥١٨، د. عادل أحمد حشيش: أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سابق، ص ١٩١-١٩٢، د. رفعت المحجوب: المالية العامة، مرجع سابق، ص٤٩٣-٤٩٥،د. حامد عبد المجيد دراز: مبادئ الاقتصاد العام، مبادئ الاقتصاد العام ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٩ م، ص٢٦٧-٢٧٠، د. عاطف صدقي، د. محمد أحمد الرزاز= = المالية العامة، مرجع سابق، ص٣٦٣، د. أنور اسماعيل الهواري: القروض الخارجية والتنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٣م، ص ١٠٠-١٠٣، د. جمال الدين محمد سعيد، د. منيس أسعد عبد الملك: اقتصاديات المالية العامة، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر، ١٩٦١م، ص٣٩٩، د. محمد محمد النجار: التطور الاقتصادي في مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، كلية تجارة بنها، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢م، ص ١٧-٢٠، د. راشد البراوي، محمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الخامسة، ١٩٥٤م، ص ١٠٩-١٣٥.

بالقدر الذي يكفي لتحويلها لتغطية مبلغ القرض، ويطلق على القرض الداخلي" القرض الوطني"، وذلك حسب الغرض الوطني الذي يستخدم القرض في تحقيقه، كأن يكون الغرض لتمويل مشروعات التعمير وإعادة البناء عقب الكوارث الطبيعية والحربية، وعادة لا يتضمن هذا القرض أية مزايا للمكتتبين أو فوائد ذات بال، كما يحدث في القروض العادية الأخرى.

أما القرض الخارجي: فإن الذي يقوم بالاكتتاب في سنداته أشخاص طبيعيون أو اعتباريون خارج الدولة المقترضة، ومن ثم فإن الاكتتاب فيه يطرح في السوق المالي الخارجي، فالدولة في مثل هذه الحالات تتوجه إلى المدخرات الأجنبية في دولة أخرى، أو تلجأ إلى مؤسسة من مؤسسات التمويل الدولي لإقراضها، وغالباً ما يتطلب عقد القرض الخارجي أن تخلع الدولة على سندات القروض من الضمانات والمزايا فضلاً عن الفوائد المنصوص عليها، لتشجيع الأفراد والمؤسسات الدولية للاكتتاب ومنح الائتمان للدولة المقترضة. وفي الغالب تلجأ الدولة إلى القروض الخارجية عندما لا يكون هناك مدخرات أو رؤوس أموال وطنية كافية للقيام بالمشروعات الإنتاجية الضرورية، بهدف مساعدتها في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، أو لسد العجز في ميزان المدفوعات وذلك عند عدم كفاية حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.

وقد يتحول القرض الخارجي إلى قرض داخلي وبالعكس، ومثال ذلك أن تعمد الدولة عند تحسن ظروفها وأوضاعها الاقتصادية إلى تحويل القرض الخارجي إلى قرض داخلي قبل حلول أجله، وذلك بأن تقوم الدولة أو مواطنيها بشراء سندات القرض من الدائنين المقيمين في الخارج، ومن ناحية أخرى قد يتحول القرض الداخلي إلى خارجي عندما تتحول ملكية سندات القرض من الأشخاص المقيمين في الدولة إلى أشخاص ينتمون لدولة أخرى أو لمؤسسة من المؤسسات الدولية.

الفرق بين القرض الداخلي والقرض الخارجي:

١-لا يؤدي القرض الداخلي إلى أي زيادة في الثروة القومية، بل يقتصر على نقل جزء من القوة الشرائية من فئة إلى أخرى، وبالتالي فهو يمثل نوعاً من إعادة توزيع جزء من الثروة الوطنية لصالح الدولة.

أما القرض الخارجي فإنه يؤدي إلى زيادة الثروة القومية بطريق مباشر، لأنه ينقل جزءاً من ثروة دولة أخرى(الدولة التي قام مواطنيها بالاكتتاب في القرض) إلى الدولة المقترضة، ومن ثم فيؤدي هذا إلى زيادة القوة الشرائية المتداولة، ولا يعوق الاستثمارات الخاصة.

ويتضح الفرق أيضاً عند الوفاء بسداد قيمة القرض، فالقرض الداخلي لا يؤدي إلى نقصان الثروة القومية وإنما يقتصر على نقل جزء من الدولة إلى الأفراد المقرضين والدائنين لها، بينما يؤدي سداد قيمة القرض الخارجي إلى نقص في الثروة القومية حيث ينتقل جزء من داخل الدولة إلى خارجها متوجهاً إلى الدول أو المؤسسات الدولية أو الأفراد الدائنين التابعين لدول أجنبية.

٢-تحصل الدولة من خلال القرض الداخلي على جزء من الثروة أو القوة الشرائية بالعملة الوطنية، ومن ثم فهو لا يؤثر على سعر الصرف أو ميزان المدفوعات، بينما يقوم القرض الخارجي بإضافة رصيد من الثروة أو القوة الشرائية بالعملات الأجنبية وهو ما يؤثر على سعر الصرف وخصوصاً عندما يكن هناك عجز في ميزان المدفوعات، أو يكون رصيد الدولة من العملات الأجنبية من الضآلة بحيث لا يكفي تلبية متطلبات خطط التنمية الاقتصادية.

٣-يقوم القرض الداخلي بتحميل الاقتصاد القومي عبء الادخار الذي يمثله، أي عبء الحرمان من الاستهلاك، وهو ما يمثل عبئاً على الجيل الحاضر، أما القرض الخارجي فإنه يعفى الجيل الحاضر من عبء هذا الادخار.

٤-لا يؤدي القرض الداخلي إلى أعباء نقدية يتحملها الاقتصاد القومي أو أفراد الجيل الذي يرد القرض مع فوائده، بينما في القرض الخارجي نجد أن الجماعة المقترضة تكون مدينة للخارج ومن ثم فيكون من المتعين عليها أن تلتزم برد قيمة القرض وفوائده للخارج، مما يؤدي إلى تحمل الجيل الذي يدفع واقتصاده القومي بأعباء نقدية، وهو ما يرتب أعباء مالية على ميزان المدفوعات.

٥-قد يؤدي القرض الخارجي إلى عواقب سياسية خطيرة يمكن منها أن تتدخل الدول الأجنبية المقرضة أو الدول التي يكون الأفراد المقرضون تابعين لها في الشئون الداخلية للبلد المقترض من النواحي السياسية والاقتصادية، وخير مثال على ذلك ما قام به الخديوي اسماعيل في أواخر القرن الماضي في المدة من ١٨٦٣-١٨٨٢م، عندما عقد عدة قروض مع دول أجنبية مما أدى إلى تدخل القوى الأجنبية في الاقتصاد والسياسة المصرية مما عرض البلاد لكثير من المشاكل وأدي في النهاية إلى استعمار البلاد ونهب خيراتها(١).

٦-وأخيراً فإن القروض الداخلية قد تكون اختيارية وقد تكون اجبارية، أما القروض الخارجية فلا تكون إلا اختيارية حيث لا تستطيع أية دولة إجبار الدول الأخرى أو رعاياها على إقراضها، بيد أنه إذا احتل بلد بلداً آخر فإنه يمكن أن يفرض البلد الغالب على البلد المغلوب إعطاؤه بعض القروض فيكون القرض الخارجي عندئذ إجبارياً، كما حدث أثناء الاحتلال النازي.

(١)د. محمد محمد النجار: التطور الاقتصادي في مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص ١٧-٢٠، د. راشد البراوي، محمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، مرجع سابق، ص ١٠٩-١٣٥.

ثانياً: القروض الاختيارية والقروض الإجبارية[١]:

الأصل في القروض أنها اختيارية، وذلك لأن الدولة تترك لمن تقترض منهم سواء كانوا أشخاص طبيعيين أم اعتباريين حرية الاكتتاب في سندات القرض أو عدم الاكتتاب فيها وفقاً لظروفهم الاقتصادية والمالية وفرص الاستثمار المتاحة لهم، أي أنها لا تباشر أي إكراه عليهم، فالقروض العامة تقوم على أساس التعاقد بين الدولة والأفراد، حيث تقوم الدولة بتحديد شروط العقد ومزاياه، ومن ثم يقبل عليها الأفراد تبعاً لمزاياها المادية أو المعنوية.

ولكن قد تلجأ الدولة إلى إصدار قروض إجبارية تنعدم فيها حرية المقرض في إقراض الدولة، ومن ثم يكون مرغماً لسبب أو لآخر على إقراضها بالأوضاع التي يقررها القانون، وقد تعقد الدولة في البداية القروض اختيارية ثم تحولها إلى قروض اجبارية في حالة إرجاء ميعاد السداد دون أخذ موافقة المقرضين على هذا التأجيل.

ونظراً لما يترتب على القروض الإجبارية من آثار اقتصادية ونفسية سيئة، فإن الدولة لا تلجأ إليها في العادة إلا في الظروف الاستثنائية، ومن الحالات التي قد تضطر فيها الدولة إلى عقد قروض إجبارية، الحالات التي تضعف فيها ثقة الأفراد في الدولة بحيث لو تركت القروض اختيارية فإن تجاوب الأفراد قد يكون ضعيفا أو منعدما نظراً لعدم شعورهم بالطمأنينة تجاه الأوضاع الاقتصادية ومدى قدرة الدولة على رد مبلغ القرض، كذلك قد تلجأ الدولة إلى إصدار قروض إجبارية في الحالات التي يسود فيها التضخم الذي

(١)د. زين العابدين ناصر: علم المالية العامة، دراسة موجزة للمبادئ العامة لمالية الدولة والنظام الضريبي المصري، مرجع سابق، ص٣٦١- ٣٦٢، د. حامد عبد المجيد دراز: مبادئ الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص٢٦٣-٢٦٧،د. محمد حلمي مراد: ميزانية الدولة، المرجع السابق، ص١٩٥-١٩٧، د. عبد الحميد محمد القاضي: اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٠٦-٢٠٧، د. زكريا بيومي: مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص ٥٠٨-٥٠٩، د. عادل أحمد حشيش: أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سابق، ص ١٩٢- ١٩٣، د. رفعت المحجوب: المالية العامة، مرجع سابق، ص٤٨٨-٤٩٠، د. عاطف صدقي، د. محمد أحمد الرزاز: المالية العامة، مرجع سابق، ص٣٦٣- ٣٦٤، د. أحمد حافظ الجعويني: اقتصاديات المالية العامة، دراسة في الاقتصاد العام، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م، ص٤٣٥-٤٣٦.

ينتج عادة أثناء الحروب وما يصاحبه من آثار تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وتدهور قيمة النقود، فترى الدولة في هذه الحالة إجبار الأفراد على عقد القروض الإجبارية حتى تمتص جزءاً من كمية النقود السائلة التي في أيديهم للتخفيف من آثار التضخم السائد، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية في كل من فرنسا وانجلترا وألمانيا، حيث ألزمت هذه الدول أصحاب المشروعات بإيداع الزيادة في قيمة أصول المشروع عند التصرف فيها، وكذلك أقساط الآلات والمعدات لدي الخزانة العامة، كما ألزمت العمال بإيداع ما زاد من أجورهم عن الحد الأدنى اللازم للمعيشة الذي تقرره الدولة، على أن ترد اليهم هذه الأموال بعد انتهاء الحرب(١)، ومثال ذلك أيضاً ما قرره المشرع المصري بالقانون رق ٤٢ لسنة ١٩٦٥م، ثم بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧م، من احتجاز جزء من مرتبات وأجور العاملين في الدولة وفي القطاع العام على هيئة قرض إجباري(٢)، كما قد تلجأ الدولة عند حلول أجل القرض إلى مد هذا الأجل، ومد الأجل يعني نشأة قرض إجباري جديد، ومعنى ذلك أن الدولة تعيد بإرادتها المنفردة اقتراض المبالغ التي حل أجلها لمدة جديدة، وغالباً ما يتم عقد القروض الإجبارية دون تقرير أية فوائد عليها، ولذا فإن هذه القروض قد تعرضت للانتقاد بشدة من الفقه المالي، ومن هنا فالدولة تفضل اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد بدلاً منها إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

ويمكن تقسيم القرض الإجباري إلى قرض إجباري ظاهر وقرض إجباري مستتر، فالنوع الأول تعلن فيه الدولة المقترضين بأنها سوف تستولى على أموالهم وأن كل شخص منهم ملزم بدفع حصته نظير سندات حكومية ذات مزايا معينة، أما النوع الثاني فهو القرض الذي لا تظهر فيه صفة الإجبار

(١) د. زكريا بيومي: مبادئ المالية العامة، المرجع السابق، ص٥٠٩.
(٢) د. رفعت المحجوب: المالية العامة، مرجع سابق، ص٤٨٩.

بوضوح، ويحدث عند قيام الدولة بتجميد جزء من أجور العمال يرد إليهم بعد انتهاء الظروف الاستثنائية التي دفعت الدولة إلى ذلك كحالة الحرب.

وقد لجأت فرنسا إلى القروض الإجبارية الظاهرة أكثر من مرة منذ عام ١٧٩٣م، كما لجأت إلى القرض الإجباري المستتر سنة ١٩٤٨م، حيث أصدرت فرنسا قانوناً برفع سعر بعض الضرائب وصدر في نفس اليوم قانون بإصدار قرض عام ينص على الإعفاء من هذه الزيادات في الضرائب إذا اكتتب الممولون في القرض المطروح بما يعادل قيمة هذه الزيادات في الضرائب(١).

وفي مصر استخدمت القروض الإجبارية المستترة في تنفيذ قوانين الإصلاح الزراعي وقوانين التأميم حيث قامت الدولة بدفع بعض التعويضات في صورة سندات إسمية على الحكومة بدلاً من دفعها لهذه التعويضات نقداً، ومثال ذلك ما قررته المادة السادسة من قانون الإصلاح الزراعي الأول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢م من أن تستولي الحكومة على ملكية الأرض الزائدة عن الحد الأقصى، مقابل تعويض يؤدى بسندات إسمية على الحكومة بفائدة ١,٥% غير قابلة للتداول إلا بين رعايا الدولة المصرية، وقد قررت هذه المادة أن يجري استهلاك هذه السندات خلال أربعين سنة، وفي عام ١٩٥٩م حيث صدر القانون رقم ١٩٥٩/٧م يحتم على الشركات تخصيص ٥% من صافي الأرباح لشراء سندات حكومية(٢).

(١) د. حامد عبد المجيد دراز: مبادئ الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص٢٦٦-٢٦٧.
(٢) المرجع السابق: ص٢٦٧، د. رفعت المحجوب: المالية العامة، مرجع سابق، ص٤٩٠.

ثالثاً: القروض المؤبدة والقروض المؤقتة[١]:

يقصد بالقرض المؤبد ذلك القرض الذي تعقده الدولة دون أن تلتزم بالوفاء به خلال مدة معينة، مع التزامها بدفع فائدة عنه لحين سداده. فالقرض يعتبر مؤبداً لمقرضه فقط لأن الدولة هنا هي صاحبة الحق في اختيار الوقت الذي تراه مناسباً لإنهاء القرض والوفاء به، دن أن يكون للدائنين حق الاعتراض أو طلب مد القرض والحصول على فوائده المتفق عليها.

ومن مميزات هذا القرض أنه يعطي الدولة الفرصة في أن تختار الوقت المناسب لسداد القرض وفقاً لظروفها الاقتصادية المناسبة كأن يكون لديها فائض في الميزانية، أو هناك ارتفاع في سعر الفائدة في السوق وغير ذلك، بينما تتمثل خطورة وعيوب هذه القرض في أنه يشجع الحكومة على الإبطاء في سداد قيمة القرض مما يؤدي إلى تراكم أعباء الدين العام على الدولة، ومن ثم تزداد أعباؤها مما يؤدي في النهاية إلى أوضاع اقتصادية في غاية السوء.

أما القرض المؤقت فيقصد به أنه القرض الذي تلتزم الدولة بسداده خلال فترة زمنية محددة، وطبقاً للقواعد والشروط التي تم الاتفاق عليها في قانون الإصدار. ومن هنا فهو يمثل التزام على الدولة لسداده في الوقت المحدد بقانون الإصدار، مما يؤدي إلى تخلص الدولة من أعباء قروضها العامة في الحدود الزمنية المعقولة.

وتنقسم القروض المؤقتة من حيث مدتها إلى قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل.

(١) د. زين العابدين ناصر: علم المالية العامة، دراسة موجزة للمبادئ العامة لمالية الدولة والنظام الضريبي المصري، مرجع سابق، ص٣٦٣ - ٣٦٥، د. حامد عبد المجيد دراز: مبادئ الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص٢٧٢- ٢٧٥،د. محمد حلمي مراد: ميزانية الدولة، المرجع السابق، ص١٩٨-٢٠٠، د. عبد الحميد محمد القاضي: اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٠٧- ٢٠٩، د. زكريا بيومي: مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص ٥١١- ٥١٤، د. عادل أحمد حشيش: أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سابق، ص ١٩٣- ١٩٤، د. رفعت المحجوب: المالية العامة، مرجع سابق، ص٤٩١- ٤٩٣، د. عاطف صدقي، د. محمد أحمد الرزاز: المالية العامة، بدون، ص٣٦٤- ٣٦٥، د. محمود محمد نور، د. حمدي أحمد العناني: أسس ومبادئ المالية العامة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، مصر ١٩٨٨م، ص٢٥٨- ٢٥٩.

ويطلق على القروض قصيرة الأجل اسم " الديون السائرة" أو "العائمة" أو "الطافية" وهي تعقد أصلاً لتغطية احتياجات نقدية مؤقتة للدولة خلال السنة المالية، وتصدر هذه القروض في صورة" أذونات خزانة" وهي تمثل سندات قصيرة الأجل تتراوح مدتها ما بين ثلاثة أو ستة أشهر أو سنة أو سنتين، ويسمح للاكتتاب في هذه الأذونات للبنك المركزي الذي يتخذها غطاء للإصدار النقدي، كما يسمح للبنوك التجارية بتوظيف بعض أصولها فيها خاصة وأنها قد تتخذها وسيلة للتوسع في خلق الائتمان، كما يسمح للأفراد والشركات بالاكتتاب فيها أيضاً، ولهم أن يتداولونها ويخصموها لدى البنوك التجارية في أي وقت، ومن مميزات هذه الأذونات أنها تتمتع بسيولة بالغة نسبة إلى قصر أجلها، كما أن مخاطر عدم دفع قيمتها منتفي لأنها مضمونة من الحكومة، وهي سهلة التداول في أسواق الأوراق المالية، والبنوك التجارية دائماً على استعداد لخصمها مقابل فائدة ضئيلة(١).

أما القروض متوسطة وطويلة الأجل، فإنه لا يوجد حد فاصل ودقيق يفرق بينهما من حيث المدى الزمني لكل منهما، وإن كان يمكن القول بصفة عامة أن القروض متوسطة الأجل تتراوح مدتها من سنة إلى خمس سنوات، والقروض طويلة الأجل فترتها طويلة نسبياً (من خمس سنوات إلى عشرون سنة) وهي تصدر عادة لتمويل مشروعات التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ويطلق على هذين النوعين من القروض اصطلاح "الدين المثبت أو المسجل"(٢).

ويلاحظ أن المجالس النيابية لا تولى القروض قصيرة الأجل ذات الأهمية التي تعطيها للقروض متوسطة وطويلة الأجل مما يقتضي ألا تلجأ

(١) د. زكريا بيومي: مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص٥١٢، د. زين العابدين ناصر: علم المالية العامة، دراسة موجزة للمبادئ العامة لمالية الدولة والنظام الضريبي المصري، مرجع سابق، ص٣٦٤.
(٢) د. عادل أحمد حشيش: أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سابق، ص ١٩٤.

الحكومات إلى إصدار القروض قصيرة الأجل إلا لاعتبارات جدية فقط، وإلا خرجت عن القواعد المالية السليمة وعرضت مركز الدولة المالي للخطر(١).

وقد تحدد الدولة تاريخين لسداد القرض يكون من حقها أن تسدد في أيهما ولكنها ملزمة بالسداد في التاريخ الأبعد، وتهدف الدولة من ذلك أنها تعطي لنفسها فرصة السداد للتخفيف من أعباء الدين العام إذا ما سمحت الظروف المالية بذلك، ومثال القروض المصرية التي صدرت لأجلين القرض الخاص بتحويل الدين المصري الخارجي سنة ١٩٤٣م، فهو يشتمل على قرض متوسط الأجل ٢,٧٥% يستهلك خلال خمس عشرة سنة ينتهي في ١٥ نوفمبر ١٩٥٨م على أن يكون من حق الحكومة استهلاك هذا القرض كله أو بعضه اعتباراً من ١٥ نوفمبر ١٩٥٥م، كما يشتمل أيضاً على قرض طويل الأجل بفائدة ٣,٥% يستهلك خلال ثلاثين عاماً ، تنتهي في آخر أكتوبر ١٩٧٣م على أن يكون من حق الحكومة سداده كله أو بعضه اعتباراً من أول نوفمبر ١٩٦٣م(٢).

المطلب الثاني

مزايا القروض العامة ولآثار الاقتصادية المترتبة عليها

أتناول في هذا المطلب أهم المزايا التي تتولد عن إجراء القروض العامة وذلك في الفرع الأول وأهم الآثار الاقتصادية المترتبة على هذه القروض وذلك في الفرع الثاني على النحو الآتي:

الفرع الأول

مزايا القروض العامة

عند عقد الدولة للقروض العامة سواء مع الأفراد أو الهيئات المختلفة في داخل الدولة أو خارجها أو مع الدول الأخرى، فإنها تلتزم الدولة برد أصل

(١) د. عبد الحميد محمد القاضي: اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٠٩.
(٢) د. رفعت المحجوب: المالية العامة، مرجع سابق، ص٤٩٢-٤٩٣، د. زكريا بيومي: مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص٥١٣- ٥١٤.

القرض في الميعاد المحدد مع دفع فائدة سنوية عنه، ومع ذلك جرت العادة على أن تقدم العديد من المزايا لاجتذاب المقرضين وتشجيعهم على الاكتتاب في هذا القرض ومن أهم هذه المزايا ما يلي(١):

١-**الحصول على فائدة:** تلتزم الدولة بدفع فائدة معينة على القرض، وهي عادة ما تكون نسبة مئوية من أصل القرض، ويختلف سعر الفائدة تبعاً لظروف السوق المالية، وحالة ائتمان الدولة وقيمة ومدة القرض، وغالباً ما يتحدد سعر الفائدة بالسعر السائد في السوق النقدية لتشجيع المكتتبين على الاكتتاب في سندات القرض، وتحدد الدولة مواعيد دفع هذه الفوائد، فقد تقوم بدفعها مرة كل عام أو علي قسطين مرة كل ستة شهور أو على أربعة أقساط مرة كل ثلاثة شهور أو على أقساط شهرية.

٢-**إصدار سندات بأقل من سعر التكافؤ:** يقصد بسعر التكافؤ السعر الرسمي الذي يصدر به السند والمبين عليه والذي تتعهد الدولة برده، ومع ذلك قد تلجأ الدولة ترغيباً للمقرضين للإقبال على الاكتتاب في القرض إلى بيع السندات بأقل من قيمتها الإسمية التي صدرت بها، وقد تهدف الدولة من وراء ذلك إما تفادي نص القانون الذي يقضي بتحديد حد أقصى لسعر الفائدة، أو أن تظهر بمظهر من يقترض بسعر يتفق مع السعر الجاري في السوق أو بسعر أقل في حين أن الفائدة الحقيقية مرتفعة، ولكن يؤخذ على هذا الأسلوب أنه وإن كان يؤدي إلى تخفيف عبء الفوائد إلا أنه يثقل ميزانية الدولة عند رد قيمة السندات.

(١) د. زين العابدين ناصر: علم المالية العامة، دراسة موجزة للمبادئ العامة لمالية الدولة والنظام الضريبي المصري، مرجع سابق، ص٣٧٣- ٣٨٠، د. رفعت المحجوب: المالية العامة، مرجع سابق، ص٤٩٥- ٤٩٩، د. عاطف صدقي، د. محمد أحمد الرزاز: المالية العامة، مرجع سابق، ص٣٦٧- ٣٦٨،د. محمد حلمي مراد: ميزانية الدولة، المرجع السابق، ص٢٠٥-٢٠٩، د. عبد الحميد محمد القاضي: اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مرجع سابق، ص٢١٥-٢٢١، د. زكريا بيومي: مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص ٥٢٣- ٥٣٠، د. عادل أحمد حشيش: أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سابق، ص ٢٠١-٢٠٤، د. على لطفي: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص١٧٢-١٧٤، د. محمود رياض عطيه: موجز في المالية العامة، دار المعارف، مصر، ١٣٨٩ه-١٩٦٩م، ص٣٣٨-٣٤٢.

٣-**مكافآت السداد:** قد تقرر الدولة مكافأة للسند عند رد قيمته للدائن، ومعنى ذلك أن الدولة تدفع لحاملي السندات مبلغاً يزيد عن القيمة الإسمية التي اكتتبوا فيها، مثال ذلك أن تصدر الدولة السند بقيمة إسمية قدرها ١٠٠ جنيه وتدفع عند رد قيمته للدائن ١١٠جنيه، فيكون الدائن قد حصل عل مكافأة سداد قدرها عشرة جنيهات.

ويؤخذ على هذه الطريقة أنها تؤدي إلى زيادة العبء المالي على الدولة عن طريق تحميلها عبئاً أكبر مما حصلت عليه.

٤-**جوائز اليانصيب:** وتسمى بالأنصبة، وهي عبارة عن المبالغ التي تدفعها الدولة لبعض السندات التي تخرج بالقرعة عند حلول أجلها علاوة على قيمتها الاسمية، وعادة ما تفوق هذه المبالغ القيمة الإسمية للسندات بكثير، ويرجع ذلك إلى أنها تكون مقصورة على عدد محدود من السندات، وليست كمكافآت السداد التي تسري على كل السندات.

٥-**تقرير بعض الإعفاءات الضريبية:** قد تقرر الدولة بعض الإعفاءات الضريبية بالنسبة للسندات أو لفوائدها أو لكليهما معاً، ويعني هذا ارتفاع نسبة الفائدة الحقيقية التي يحصل عليها الدائن، إلا أنه يؤخذ على هذه الإعفاءات أنها تضيع مورداً هاماً من موارد الدولة أو على الأقل تنقص منه، علاوة على أنها تعتبر خروجاً على مبدأ المساواة أمام التكاليف العامة وما يترتب عليها من مجافاة لمبدأ العدالة في توزيع الأعباء العامة.

٦-**قبول السندات في تسديد بعض الضرائب والديون الحكومية:**

تجيز بعض التشريعات قبول سداد بعض الضرائب أو الديون الحكومية بسندات القروض العامة على أساس قيمتها الإسمية بدلا من النقود، ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤م والمعدلة بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٣م من جواز سداد رسم الأيلولة عن التركات نقداً أو بسندات من السندات التي تضمنها الحكومة، ويؤخذ على هذه الطريقة أنها تؤدي إلى الوفاء بالقرض قبل حلول أجله، وقد

تكون الدولة غير مستعدة لذلك، كما أن ذلك يؤدي إلى قلة الحصيلة النقدية التي تنتظرها الدولة من الضرائب لتمويل نفقاتها العامة.

٧-**تقرير بعض الامتيازات القانونية:** قد تقرر الدولة بعض المزايا القانونية لبعض السندات مثل عدم قابلية الحجز عليها لسداد الديون أو عدم قابلية القروض العامة للسقوط بالتقادم، أو تجيز لأصحاب السندات الحكومية استخدامها عند الاكتتاب في قروض جديدة تصدرها الدولة مستقبلاً وتتمتع بمزايا أفضل.

٨- **تقرير ضمانات خاصة للمقرضين:** قد تتعهد الدولة بتقديم ضمانات خاصة للمقرضين، قد تكون هذه الضمانات عينية كتخصيص نوع معين من إيرادات الدولة لدفع الدين وفوائده، وقد تكون شخصية إذا كانت هذه الديون خارجية، كضمان دولة أو أكثر للدولة المقترضة وتعهدها بالوفاء للمقرضين الأجانب عند إخلال الدولة المدينة بتعهداتها.

٩-**شرط السند الأولى بالرعاية:** قد تلجأ الدولة، حينما يكون من المتوقع عقد عدة قروض متتابعة، إلى إعطاء أصحاب السندات الحق في الانتفاع بأي شرط وميزة أفضل قد تقرر في المستقبل لأي قرض جديد تعقده الدولة، وتهدف الدولة من ذلك إلى بث الطمأنينة في نفوس المقرضين بتمتعهم بكافة الشروط والمزايا الأفضل التي يتمتع بها المكتتبون في القروض المستقبلية حتي لا يترددوا في إقراض الدولة انتظاراً لشروط أفضل، ومثال ذلك القرض الذي أصدرته إيطاليا لتمويل الحرب سنة ١٩٥١م.

١٠-**المحافظة على قيمة رأس المال المقترض:** عادة ما يمتنع الأفراد في فترات التضخم عن إقراض الدولة، مخافة أن يفقدوا جزءاً من القيمة الحقيقية لرؤوس أموالهم، لذلك تلجأ الدول في مثل هذه الأحوال تشجيعاً للمقرضين على الاكتتاب ومحافظة على القيمة الحقيقية للقرض إلى إحدى طريقتين، أولهما إما ربط القيمة الحقيقة للقرض بقيمة مال عيني

ترتفع مع ارتفاع المستوى العام للأثمان(كذهب مثلاً) أو بقيمة عملة أجنبية تتمتع بالثبات النسبي، وثانيهما: ربط القيمة الإسمية للقروض بالمستوى العام للأثمان(أي بالأرقام القياسية للأثمان)، ويعرف هذا النظام بنظام " السلم المتحرك".

الفرع الثاني

الآثار الاقتصادية للقروض العامة

يترتب على عقد الدولة للقروض العامة العديد من الآثار الاقتصادية التي تمس الناتج القومي والدخل القومي وتتوقف هذه الآثار على عدة عوامل من أهمها مصدر الأموال المقترضة خارجية أم داخلية، ومصدر القروض الداخلية الأفراد أم الشركات والمؤسسات المالية أو غير المالية، وطريقة استخدام القرض هل تم إنفاق حصيلته في شراء سلع استهلاكية أم توجه لنفقات استثمارية، والحالة الاقتصادية السائدة في الدولة وقت عقد القرض ووقت إنفاقها واستهلاكها ورد قيمتها، هل الاقتصاد القومي في حالة عمالة كاملة أم دونها، وهل يعاني المجتمع من موجات تضخمية أو يعاني من آثار انكماشية وغيرها من العوامل التي تؤثر بشكل أم بآخر في عقد هذه القروض. وعلى ضوء ذلك أبين الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية، ثم الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية وذلك على النحو التالي:

أولاً: الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية:

كما سبق وأن بينت أن كلمة القرض العام الداخلي تطلق في الاستعمال الشائع على جميع القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في إقليمها بغض النظر عن المصدر الحقيقي للأموال، إلا أن البحث الأكاديمي يحتم علينا عندما نريد أن نبحث عن الآثار

الاقتصادية المترتبة على القروض الداخلية، أن نفرق بين القرض العام الداخلي الحقيقي، وما يمكن أن نسميه القرض الداخلي "الزائف أو الصوري"(١).

فالقرض العام الداخلي الحقيقي هو ذلك القرض الذي ينتج عنه تنازل اختياري من بعض الوحدات الاقتصادية في المجتمع عن جزء من دخولهم الحالية أو جزء من القوة الشرائية التي يمتلكونها حالياً إلى القطاع العام نظير التزام الحكومة بدفع تيار من الدخل في صورة فوائد في السنوات القادمة ورد أصل القرض عندما يحين أجل السداد، وينطبق هذا النوع على الاقتراض من الأفراد والشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين(٢).

أما إذا قامت الدولة بالاقتراض من البنك المركزي أومن البنوك التجارية فإن النظام المصرفي يقوم بخلق قوة شرائية جديدة لم تكن موجودة من قبل وتحويلها للدولة بدون أن يترتب عليها أي استقطاع من الدخول والثروات الحالية لوحدات المجتمع، ومن الطبيعي أن يترتب على خلق هذه القوة الشرائية زيادة في كمية النقود ليس فقط بقيمة أصل القرض بل بمضاعفات تتوقف على قواعد النظام المصرفي في الدولة المقترضة، ولذلك يطلق على هذا القرض لفظ القرض الصوري أو الزائف، لأن كافة الجوانب الصورية أو المظهرية قد توافرت فيه من حيث قيام البنك بشراء السندات من الحكومة وحصول الحكومة على الأموال التي تطلبها، ولكنه في الحقيقة قرض زائف لأنه لا يعدو في جوهره عن عملية مقنعة لزيادة كمية النقود(٣).

وتظهر أهمية التفرقة بين النوعين في أن الحكومات الحديثة عادة ما تحاول إخفاء التجائها إلى طبع أوراق نقدية لتمويل النفقات العامة خوفاً من ردود الفعل النفسية – على الأقل– لمثل هذه السياسة على النشاط الاقتصادي فيصرح وزراء المالية في هذه الدول بأنه قد تم تمويل العجز عن طريق

(١) د. حامد عبد المجيد دراز: مبادئ الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص ٢٨٢، د. عبد الحميد محمد القاضي: اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٤٣-٢٤٤.
(٢) المرجعان السابقان: ص ٢٨٢، ص٢٤٣-٢٤٤.
(٣) المرجعان السابقان: ص ٢٨٢-٢٨٣، ص٢٤٣-٢٤٤.

الاقتراض من النظام المصرفي، ولذلك فإن الآثار الاقتصادية للقرض العام الحقيقي تختلف اختلافاً جوهرياً عن الآثار المترتبة على القرض الزائف أو الصوري، ولذلك يري بعض الاقتصاديين أن إدماج هذين النوعين من القرض تحت اسم واحد لهو خطأُ علمي صارخ لا يستساغ ارتكابه(١).

١-آثار القروض العامة الداخلية الحقيقية:

عندما يقوم الأفراد أو المؤسسات غير المالية بالاكتتاب في القرض العام فإن ذلك يتطلب اقتطاع جزء من دخل الفرد أو من القوة الشرائية لهم سواء كان مخصصاً للاستهلاك أو للادخار وتحويلها إلى القطاع الحكومي، وكذلك الحال بالنسبة للشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية حيث يتم بمجرد الاكتتاب تحويل جزء من الأموال التي كانت ستوجه إلى الاستثمارات الخاصة إلى القطاع الحكومي، مما سيؤدي إلى قلة الأموال الموجهة إلى الاستثمارات الخاصة، فتصير هناك منافسة بين الدولة و القطاع الخاص، ويؤدي هذا التنافس إلى ارتفاع سعر الفائدة وتقليل الموارد المتاحة للاستثمار الخاص بما ينطوي عليه ذلك من أثر انكماشي للنشاط الاقتصادي الخاص(٢)، وجملة القول في هذا الصدد، أن الاقتراض في هذه الحالة لا يؤثر كثيراً في حجم الاستهلاك إلا إذا احتوت السندات على مزايا تغري الأفراد على زيادة الادخار، أو إذا لجأت الدولة إلى القرض الإجباري حيث يضطر الأفراد إلى التقليل من استهلاكهم، أما ما يتعلق بالاستثمار فإنها تميل لأن يكون لها أثر انكماشي نظراً لأنه يترتب على الاقتراض العام انخفاض في كمية الأموال التي يملكها الأفراد والمعدة للتوظيف في الأوراق المالية الجديدة للمشروعات الخاصة أو للإقراض لها(٣).

(١) المرجعان السابقان: ص ٢٨٣، ص٢٤٣-٢٤٤.
(٢) المرجعان السابقان: ص٢٨٤، ص٢٤٤.
(٣) د. عادل أحمد حشيش: أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سابق، ص ٢١٤-٢١٥.

إلا أن هذه المؤشرات الانكماشية في نشاط القطاع الخاص قد لا ينعكس أثرها على الاقتصاد القومي إذا ما استطاع الإنفاق الحكومي الرشيد لحصيلة القرض أن يزيد من معدل تكوين رؤوس الأموال في القطاع العام بالقدر الكافي لزيادة معدل نمو الانتاج القومي، كما قد يؤدي امتلاك الأفراد لسندات القرض إلى شعورهم بأنهم قد أصبحوا أكثر ثراء من ذي قبل فيزيدوا من استهلاكهم، وقد تدفع هذه الزيادة في الاستهلاك إلى زيادة الاستثمارات إذ تصبح القيمة الحالية لتيار الإيرادات المتوقعة من الاستثمار مخصومة بمعدل تكلفة رأس المال مساوية أو تزيد عن القيمة الحالية لتكلفة الاستثمار(١).

وهكذا تتوقف الآثار الاقتصادية للقروض العامة على طريقة استخدام حصيلة القرض، فقد يستخدم القرض في شراء سلع وخدمات استهلاكية، وقد تنفقه الدولة في أوجه الاستثمار المختلفة، وهنا تختلف الآثار الاقتصادية لكل من هذه الاستخدامات باختلاف مستوى العمالة ومدى مرونة الجهاز الانتاجي في الدولة، **فإذا أنفقت حصيلة القرض على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية في اقتصاد لا تسوده العمالة الكاملة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الناجم عن ثلاثة عوامل:**

أ-إن إنفاق الأفراد على السلع والخدمات الاستهلاكية لم يتأثر نتيجة عقد القرض.

ب-إن امتلاك الأفراد للسندات يشعرهم بالثراء فيميلوا إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي.

ج-زيادة النفقات الاستهلاكية الحكومية نتيجة توجيه حصيلة القرض إلى شراء سلع استهلاكية.

فإذا كان الجهاز الإنتاجي للدولة يتمتع بالمرونة – أي يمكنه الاستجابة لهذه الزيادة في الطلب الفعال بزيادة المعروض من سلع وخدمات، فإن هذه

(١) د. حامد عبد المجيد دراز: مبادئ الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

الزيادة في حجم الاستهلاك يستتبعها زيادة في معدلات تكوين رؤوس الأموال وارتفاع الناتج القومي ومعدل التنمية الاقتصادية. أما إذا كان الجهاز الإنتاجي للدولة غير مرن فإن الزيادة في الطلب الفعال لن تقابلها زيادة مماثلة في حجم المعروض من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وإلى التضخم بغض النظر عن مستوى العمالة في الدولة، فإذا ما اقتربنا من حالة العمالة الكاملة فإن هذه الزيادة في الطلب الفعال لا ينعكس أثرها بوضوح إلا على مستويات الأسعار وعلى ازدياد حدة التضخم وما يستتبعه من آثار(١).

أما إذا أنفقت حصيلة القرض لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في اقتصاد لا يسوده التوظف الكامل ويتمتع الجهاز الانتاجي فيه بالمرونة، بحيث يترتب على هذا الاستخدام زيادة معدلات تكوين رؤوس الأموال فإن هذا من شأنه أن يسهم في تنمية الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي، وارتفاع معدل التنمية الاقتصادية، ويعوض الأثر الانكماشي لعملية الاقتراض في محيط الاستثمار الخاص(٢).

٢-آثار القروض العامة الداخلية الصورية " الزائفة":

عندما يقوم البنك المركزي بالاكتتاب في القروض العامة فإن البنك يقوم بسداد قيمة هذا القرض عن طريق إصدار نقدي جديد، كما تؤدي إعادة خصم أذون الخزانة لدى البنك المركزي إلى زيادة الكمية النقدية المتداولة في الأسواق، كما أن البنوك التجارية عندما تكتتب في السندات الحكومية عادة ما تقوم بخلق ودائع ائتمانية جديدة مقابل ما يدخل في محفظتها المالية من هذه السندات،(٣) وهنا يتوقف آثار القرض الزائف على الحالة الاقتصادية للدولة وقت إجرائه، فعندما يتوافر في المجتمع بعض الموارد الاقتصادية غير

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٨٧، د. عبد الحميد محمد القاضي: اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٤٥.
(٣) المرجعان السابقان، ص ٢٨٩، ص٢٤٦-٢٤٧، د. رفعت المحجوب: المالية العامة، مرجع سابق، ص٥٢٨-٥٢٩، د. عادل أحمد حشيش: أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سابق، ٢١٥.

المستغلة وتكون درجة العمالة أقل من مستوى التوظف الكامل، ويتميز الجهاز الانتاجي بالمرونة تؤدي الزيادة في كمية النقود – مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة – إلى انخفاض سعر الفائدة، ومع افتراض أن حجم الاستثمار يتأثر بالتغيرات في سعر الفائدة فإن انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، وبالتالي زيادة الانتاج والدخل القومي، فكأن الالتجاء إلى القرض العام الداخلي الزائف في مثل هذه الظروف الاقتصادية يعود على الاقتصاد القومي بنتائج مستحبة، فيعمل على زيادة درجة التوظف وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية، إلا أنه يجب ملاحظة أن هذه الآثار المستحبة ليست نتيجة القرض ولكنها نتيجة الزيادة في كمية النقود(١).

أما إذا كانت موارد المجتمع الاقتصادية مستغلة بأقصى كفاية ممكنة في اقتصاد يسوده التوظف الكامل، أو كان الجهاز الانتاجي في الدولة يتميز بوجود الاختناقات وعدم المرونة كما هو الحال في الدول النامية، فإن الالتجاء إلى القرض الزائف في هذه الحالة سيؤدي حتماً إلى ارتفاع دائم ومستمر في المستوى العام للأسعار، ومن ثم يدخل الاقتصاد في سلسلة متواصلة من الموجات التضخمية، ومن هنا أجمع الاقتصاديون المعاصرون بضرورة محاربة التضخم وتحريم القرض العام الزائف وكل إجراء من شأنه أن يسود المجتمع التضخم(٢).

وقد أثار تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية عن طريق القروض الصورية أو الزائفة المبنية على التوسع النقدي المحلي الكثير من الجدل في الفكر المالي المعاصر، فبينما يوصي بعض الكتاب بالالتجاء إلى التوسع النقدي كأداة لتشجيع الاستثمار وتعجيل النمو الاقتصادي، ينصح آخرون بتجنب الوسائل التوسعية بسبب ما قد تفضي إليه من تضخم مفرط

(١) د. حامد عبد المجيد دراز: مبادئ الاقتصاد العام، المرجع السابق، ص ٢٩٠.
(٢) د. حامد عبد المجيد دراز: مبادئ الاقتصاد العام، المرجع السابق، ص ٢٩١-٢٩٢، د. عبد الحميد محمد القاضي: اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٤٧-٢٤٨.

يضر بالاقتصاد نظراً لضعف وعدم مرونة الجهاز الانتاجي وارتفاع الميل للاستهلاك في البلدان النامية(١).

ثانياً: الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية:

تختلف الآثار الاقتصادية للقروض العامة الخارجية في مرحلة الإصدار، أو في مرحلة الإنفاق "الاستهلاك"، أو في مرحلة خدمة وسداد القرض، ومن ثم فسوف أتناول كل مرحلة من هذه المراحل على حدة.

١-في مرحلة إصدار القرض:

يؤدي عقد الدولة للقرض الخارجي إلى زيادة الثروة القومية للدولة المقترضة نظراً لأنه يقوم بنقل جزء من ثروة الدول الأخرى التي قامت هي أو قام مواطنوها أو إحدى الهيئات الدولية المتخصصة بالاكتتاب في القرض، ومن ثم زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي الذي يشكل ندرته عقبة أمام الدولة النامية لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية بها، كما أن عقد هذه القروض يحدث آثاراً توسعية على الكميات الاقتصادية الكلية وبصفة خاصة على الناتج القومي وعلى الدخول، لأن حصيلة القرض إما أن تودع لدى البنك المركزي الذي يمكنه الاعتماد على هذه الحصيلة من العملات الأجنبية لاستخدامها كغطاء نقدي لزيادة كمية النقود المصدرة، وإما أن تودع هذه الحصيلة في البنوك التجارية التي يمكنها التوسع في الائتمان المصرفي عن طريق خلق نقود الودائع، كما أن عقد هذه القروض -غالباً- ما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات ومن ثم تحسين سعر الصرف للعملات الأجنبية(٢).

(١) المرجعان السابقان، ص ٢٩٢-٢٩٥، ص٢٤٨-٢٤٩.
(٢) د. زكريا بيومي: مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص٥٥٩، د. عادل حشيش: أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، مرجع سابق، ص٢١٦، د. حامد عبد المجيد دراز: مبادئ الاقتصاد العام، المرجع السابق، ص ٢٧٨، د. عبد الحميد محمد القاضي: اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٤٢، د. عاطف صدقي، د. محمد الرزاز: المالية العامة، مرجع سابق، ص ٣٧٤.

٢-في مرحلة إنفاق " استهلاك" حصيلة القرض:

تختلف الآثار الاقتصادية الناتجة عن استهلاك القروض الخارجية تبعاً لطريقة الاستخدام، فقد تقوم الدولة باستخدام حصيلة القرض الخارجي في استيراد السلع الاستهلاكية، ويترتب على ذلك زيادة المعروض من السلع الاستهلاكية في السوق المحلي وبالتالي منع ارتفاع أسعار هذه السلع والقضاء على الأزمات التموينية، ومع ذلك فإن هذه السياسة كما يرى بعض الاقتصاديين أنها سياسة سيئة ولها آثار وخيمة على الاقتصاد، لأنها لا تحدث أي زيادة في الطاقة الانتاجية للدولة المقترضة، بل تزيد من العبء الملقى على ميزان المدفوعات نتيجة التزام الدولة بتحويل جزء من الناتج القومي إلى الدولة المقرضة سداداً لقيمة الأقساط والفوائد. أما إذا استخدمت حصيلة هذه القروض في استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية، فإن ذلك يؤدي إلى سرعة تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة الانتاج والعمالة في الدولة المقترضة وبالتالي رفع مستوى الدخل القومي، أما إذا استخدمت حصيلة القرض الخارجي في تمويل الصناعات المنتجة لسلع التصدير أو السلع المنافسة للسلع المستوردة فإن ذلك يؤدي إلى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات وتوفير فائض من العملات الأجنبية التي كانت تستخدم في شراء هذه السلع من الخارج. إضافة إلى ذلك فإن الاقتراض من الخارج غالباً ما يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع الدولة المقرضة، فبينما تزيد الدولة المقترضة صادراتها إلى الدولة المقرضة سداداً لأصل القرض وفوائده يصير المستوردون والمستهلكون أكثر دراية بسلع وسوق الدولة المصدرة مما يؤدي إلى تعذر تحويلهم عن هذا الاتجاه دون تكلفة اقتصادية كبيرة [١].

(١) د. زكريا بيومي: مبادئ المالية العامة، المرجع السابق، ص٥٦٠، د. حامد عبد المجيد دراز: مبادئ الاقتصاد العام، المرجع السابق، ص ٢٧٨- ٢٨٠، د. عبد الحميد محمد القاضي: اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٤٢، د. عاطف صدقي، د. محمد الرزاز: المالية العامة، مرجع سابق، ص ٣٧٤- ٣٧٥، د. محمود رياض عطيه: موجز في المالية العامة، مرجع سابق، ص٣٦٩- ٣٧٠.

٣-في مرحلة خدمة وسداد القرض الخارجي:

بالرغم من المزايا التي تعود على الدولة المقترضة من جراء استخدام القرض الخارجي استخداماً اقتصادياً أمثل، إلا أن بعض الاقتصاديين ما زال لا يحبذ عقد مثل هذه القروض ويرون أنها تمثل عبئاً حقيقاً على اقتصاد الدولة المقترضة، نظراً لأنه يجب عليها أن تقوم بدفع الفوائد ورد أصل الدين وتقديم كافة الامتيازات الأخرى التي تم الاتفاق عليها في عقد القرض، مما يتطلب اقتطاع جزء من ثروة الدولة تتمثل في التحويلات النقدية التي تلتزم الدولة بسدادها وتصديرها إلى الخارج وفاء لما عليها من التزامات، وهذه التحويلات تشكل عبئاً نقدياً على ميزان المدفوعات وخاصة في الدول المتخلفة التي تشكو دائما من العجز في ميزان مدفوعاتها(١).

ولا شك أن مرد هذا اللبس يرجع إلى عدم تفريق هؤلاء الاقتصاديين بين الاستخدامات المختلفة لحصيلة القرض الخارجي- كما بينت - ، هل تم إنفاق القرض في استيراد سلعاً استهلاكية، أم تم إنفاقه في استيراد سلعاً إنتاجية ساهمت في مشاريع التنمية المختلفة ونتج عنها زيادة في الانتاج القومي، وبالتالي فإن خدمة القرض لا تتطلب اقتطاع جزء من ثروة الدولة بل يتم اقتطاع جزء من الزيادة في ثروة الدولة.

ومع ذلك فلا يتبادر إلى الأذهان أن استخدام القروض الخارجية استخداماً اقتصادياً أمثل لهو أمر سهل وبسيط وتلقائي، بل إنه أمر يكتنفه ويحيط به الكثير من الصعوبات والافتراضات والعلاقة الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية وغيرها من العوامل، إضافة إلى أن الدولة المقترضة قد تواجهها مشكلة سداد القرض قبل أن تبدأ المشروعات التي مولها القرض في الانتاج

(١) د. حامد عبد المجيد دراز: مبادئ الاقتصاد العام، المرجع السابق، ص ٢٨٠، د. زكريا بيومي: مبادئ الماليـة العامـة، المرجـع السـابق، ص٥٦٠، د. رفعـت المحجـوب: الماليـة العامـة، مرجـع سـابق، ص٥١٥، د أنور اسماعيل الهواري، القروض الخارجية والتنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

بطاقاتها الاقتصادية، وبالتالي عدم توافر العملات الصعبة بالقدر الكافي لتسديد فوائد القرض وأقساطه والاستمرار في تمويل مشروعات التنمية [١].

وأياً ما كان الآراء حول العبء النقدي للقرض الخارجي، فمما لا شك فيه أن العبء الاقتصادي للقرض الخارجي يحدث أعباءً عينية على الجماعة المقترضة وينقص من رفاهيتهم الاقتصادية، وهذا العبء قد يكون مباشراً أو غير مباشر، وتفصيل ذلك أن المقرضين الأجانب يستخدمون المدفوعات التي يقبضونها، سداداً للفوائد أو رداً للقرض، في شراء سلع وخدمات من الجماعة المقترضة، وهو ما يؤدي إلى حرمان هذه الجماعة من جزء من السلع والخدمات التي تحت تصرفها، وهو ما يعني انخفاض الرفاهية الاقتصادية القومية لهذه الجماعة، وما يشكل عبئاً عينياً مباشراً عليها. ويتوقف هذا العبء على مدى مساهمة أعضاء الجماعة المقترضة في المدفوعات النقدية لخدمة القرض أي في الضرائب اللازمة له. فإذا تحمل الأغنياء بدفع الجزء الأكبر من هذه الضرائب فإن العبء العيني المباشر يكون أقل مما لو قام الفقراء بدفع هذا الجزء الأكبر. فضلاً عن أن القرض الخارجي يلقي عبئاً غير مباشر نتيجة ما يستلزمه من ضرائب تؤدي إلى انخفاض الإنتاج، ونتيجة ما يستلزمه من ضغط النفقات الاجتماعية[٢].

(١) د. حامد عبد المجيد دراز: مبادئ الاقتصاد العام، المرجع السابق، ص ٢٨١.
(٢) د. رفعت المحجوب: المالية العامة، مرجع سابق، ص٥١٥، د. زكريا بيومي: مبادئ المالية العامة، المرجع السابق، ص٥٦١.

المبحث الثاني

ماهية الإصلاح الاقتصادي ودوافعه وأهدافه وسياساته.

توحي كلمة الإصلاح بأن هناك فعل يأتي بعد عطب، وهكذا فإن الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي تأتي عندما يتعرض اقتصاد دولة ما إلى أزمة خانقة تتولد نتيجة اختلالات داخلية أو خارجية تستدعي إجراء تغييرات حاسمة في السياسات الاقتصادية بهدف إصلاح المسار الاقتصادي، وإزالة الاختلالات الذي يعوق مسيرة التنمية والتقدم. ولقد استخدمت كلمة "الإصلاح الاقتصادي"(Economic Reform) في بداية الثمانينات من القرن الماضي كبديل عن "التنمية"(Development) كما يشار لها، وكان أول من استعملها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقريريهما، وهي تحمل منعطفاً جديداً في الحياة الاقتصادية الدولية، وسرعان ما انتشرت في تقارير ومذكرات الحكومات ووسائل الإعلام، وكذلك الدوائر الأكاديمية في الجامعات ومراكز البحوث وغيرها، وتعد مسألة تحديد مفهوم للإصلاح الاقتصادي من أولويات البحث في موضوعه وذلك لتعدد آراء ووجهات نظر الباحثين في هذا المصطلح، كما تنبع أهمية تحديد المفهوم في كونها تمهد لفهم السياسات المنبثقة عنه ومن ثم معرفة الأهداف التي يسعى لتحقيقها[1].

ومن ثم فسوف أتناول في هذا المبحث مفهوم الإصلاح الاقتصادي وأهم سماته وذلك في مطلب أول

(١) د. جوده عبد الخالق: الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥م، ص٣٢، راضية اسمهان خزاز: دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٢م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة سطيف١، الجزائر، ٢٠١١-٢٠١٢،ص٣.

المطلب الأول

مفهوم الإصلاح الاقتصادي وسماته

يعد مفهوم الإصلاح الاقتصادي من المفاهيم التي شهدت جدلا كبيراً، نظراً لتعدد واختلاف وجهات النظر فيه شأنه شأن العديد من المفاهيم الأخرى في العلوم الإنسانية، ومن هنا كان لابد أن نوضح معني الإصلاح الاقتصادي من الناحية اللغوية، ثم من الناحية الاقتصادية، ثم أهم سمات الإصلاح في الدول النامية، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول

مفهوم الاصلاح الاقتصادي

أولاً: مفهوم الإصلاح في اللغة:

الإصلاح بكسر الهمزة من الصلاح ضد الفساد، يقال صلح صلاحاً أي زال عنه الفساد، فالإصلاح نقيض الإفساد، ويقصد به التغيير والتطوير الشامل والجذري في مختلف الميادين، ولذلك وصفت رسالة السماء بأنها إصلاح،(١) قال تعالى على لسان نبيه شعيباً –عليه السلام– ﴿**إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُ**﴾(٢)، فالإصلاح في اللغة العربية هو جعل الشيء أكثر صلاحاً، يقابل ذلك في الانجليزية كلمة (The Reform) أي التعديل في الاتجاه المرغوب فيه، فإصلاح الشيء إذا جعله مناسباً ومتناسباً من أجل أداء أغراضه التي تمت من أجله عملية التعديل أو التغير نحو الأفضل(٣)، وبالتالي

(١) لسان العرب: لابن منظور، مرجع سابق، جـ٢٧، ص٢٤٧٩، باب الصاد، مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، ص٥٢٠، د. محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ١٩٩٣م، ص٥٢.
(٢) سورة هود: من الآية رقم ٨٨.
(٣) قاموس المعاني، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت عنوان" https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/الإصلاح، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٩/٢٥م.

فإن الاصطلاح الاقتصادي يعني "تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه".[١]

وقد ورد لفظ الإصلاح في القرآن الكريم مشتقاً من الفعل صلح حوالي ١٨٠ مرة، ومن الفعل أصلح حوالي ٢٥ مرة بشتى الصيغ الفعلية والأسمية [٢]، وهذان الفعلان اللذين اشتق منهما مصطلح الإصلاح يدلان على معنيين، الأول: الصلاح الذي ينصرف إلى الفرد الذي يتصف بالإيمان والورع والتقوى والسلوك القويم، والمعنى الثاني: هو الإصلاح الذي ينصرف إلى الجماعة أو المجتمع أو الدولة، ويعني مجموعة من القواعد الثابتة للسلوك والعلاقات بين أفراد المجتمع، استناداً إلى القيم الأخلاقية والدينية، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾[٣] وعلى كل فالمعنيين مرتبطان ببعضهما البعض فلا صلاح للمجتمع دون صلاح أفراده، كما أن صلاح المجتمع انعكاس لصلاح أفراده [٤].

يقول الإمام الغزالي وهو يبين معنى الإصلاح:" فحق على كل مسلم أن يبدأ بنفسه فيصلحها بالمواظبة على الفرائض وترك المحرمات، ثم يعلم ذلك أهل بيته، ثم يتعدى بعد الفراغ منهم إلى جيرانه، ثم إلى أهل محلته، ثم إلى

(١) د. جوده عبد الخالق: الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مرجع سابق، ص٣٢.
(٢) محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٤هـ، ص ٤١٠- ٤١٢، باب الصاد، أمين الخولي: معجم ألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤١٦هـ -١٩٩٦م، الجزء الرابع، ص٨٣-٨٦.
(٣) سورة هود: الآية رقم ١١٧.
(٤) د. أسعد حمود السعدون: خليفة بن سلمان ومعادلات الإصلاح والحرية والديمقراطية والعدالة، مقال بجريدة أخبار الخليج البحرينية، العدد ١٣١١٧، الخميس ٢٠فبراير ٢٠١٤م- ٢٠ ربيع الثاني ١٤٣٥هـ، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت عنوان:-http://www.akhbar alkhaleej.com/13117/article/8085.html تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٩/٢٩م، د. جودة عبد الخالق: الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مرجع سابق، ص٣٢.

أهل بلده، ثم إلى أهل السوادي المكتنف ببلده، ثم إلى أهل البوادي من الأكراد والعرب وغيرهم، وهكذا إلى أقصى العالم"[١].

ثانياً: مفهوم الإصلاح من الناحية الاقتصادية:

يعرف الإصلاح الاقتصادي بأنه: عبارة عن التغيرات في النظام الاقتصادي والاجتماعي التي من شأنها زيادة دور التنسيق والفاعلية في النشاطات والأعمال المتبادلة.[٢] كما ينصرف إلى التغيرات المنظمة التي تحدثها الدولة في السياسة الاقتصادية المتبعة بهدف إزالة أوجه الاختلال في بنيتها الاقتصادية والعودة بالمسار الاقتصادي إلى طريق النمو السليم"[٣]

كما يعرف بأنه مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف التخفيف أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي بغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي،[٤] وهو أيضاً مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة. [٥]

كما عرفه (Manuel Guitain)بأنه عبارة عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من موارد وذلك من خلال إيجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب محلي كلي يتوائم وتركيبة العرض الكلي وباعتماد إجراءات تعمل على حفز قطاعات السلع والخدمات فضلاً عن اعتماد سياسات اقتصاد جزئي

(١) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي (أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ) الدار البيضاء، بيروت، لبنان، بدون، جـ٢، ص٣١٣.

(٢) Jands Kornai, The Hungarian Reform Process Vision, Hopes and Reality. Journal of Economic literature,Vol. XXIV.NO.4, USA,Dec,1986. P1691.

(٣) جميل حميد أحمد، جمال داود سلمان: الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين(١٩٧٠-١٩٩٠م)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٣٢، الجامعة المستنصرية، بغداد العراق، تشرين الأول ، ٢٠٠٠م، ص١٠.

(٤)د. جوده عبد الخالق: الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق، ص٣٣.

(٥)جميل حميد أحمد، جمال داود سلمان: الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين(١٩٧٠-١٩٩٠م)، مرجع سابق، ص ١٠.

تهدف إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار، تعزيز المنافسة وتخفيف السيطرة الإدارية وبموجب ذلك يتم استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، والحد من الضغوط التضخمية وتخفيف آثارها السلبية بما يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الائتمانية التي تتطلب إجراءات معينة لضمان النمو القابل للاستمرار وتخفيض البطالة، فضلاً عن سياسات الاستقرار والإصلاحات الرامية لتحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءتها على المدى المتوسط والطويل. (١)

وبجانب ما تقدم فإن الإصلاح الاقتصادي يرد كتعبير عن السياسات التي تعمل على إزالة التشوهات الهيكلية للاقتصاد الوطني من خلال جعل النفقات متناغمة مع ما هو متاح من موارد وذلك من أجا إيجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية لضمان وجود طلب كلي يتلاءم وتركيبة العرض الكلي وباعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات فضلاً عن اعتماد سياسات تستهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد. (٢)

وهناك من يرى أن الإصلاح الاقتصادي ينصرف إلى "ترك النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع" أو أنه: مجموعة من السياسات الإصلاحية والتصحيحية تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت لمعالجة الاختلالات لقصيرة المدى وتنتهي بسياسات التكيف لمعالجة الاختلالات العميقة في الاقتصاد، أى أن السياسات التصحيحية تسعى إلى تحقيق استقرار اقتصادي كلي وكذلك تغير هيكلي في الاقتصاد. (٣)

(١) Manual Guition, Financial Policies Capital Market in Arab Countries, Edited by Saidl-Uagger Papers Presented at a Seminar Held in Abu Dhabi, January 25-26/1994.

(٢) إكرام عبد العزيز: الإصلاح المالي بين صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، العراق، ٢٠٠٢م، ص١٦.

(٣) حميد جاسم الجميلي: صندوق النقد الدولي بين فشل سياسات الماضي وتحديات أزمات المستقبل، مجلة أم المعارك ،العدد ١٨،بغداد، العراق،ص٩.

بينما عرفه أحد الاقتصاديين المعاصرين بأنه: عملية الاستجابة لاختلال عادة ما يكون حاداً في الاقتصاد القومي، خاصة عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة، وذلك بإجراءات من شأنها توسيع الصادرات وتقليل الواردات وجذب النقد والاستثمار الأجنبي إلى الداخل لتخفيض العجز بميزان المدفوعات وتصحيح وضعه، وكذلك كبح جماح العجز الحكومي والمتمثل في عجز الموازنة العامة للدولة، من خلال زيادة الإيرادات وتخفيض المصروفات بالإضافة لما سبق يتضمن الإصلاح الاقتصادي تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد.(١)

فلإصلاح في جوهره هو: عملية تستهدف تحسين أسلوب وتعبئة وتخصيص الموارد بغية الاحتياجات الآنية والمستقبلية الاقتصادية منها والاجتماعية. (٢)

من خلال ما تقدم، يرى الباحث أنه على الرغم من تعدد المفاهيم المطروحة بشأن مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلا إنها تنصب جميعاً في قناة فكرية واحدة وهي أن الإصلاح الاقتصادي يعني القيام بالتغيرات التي تعمل على تصحيح أسس الاقتصاد الكلي وإعادة رسم الأولويات لكي يتم توفير الظروف الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي واستمراره وتحسين مستويات المعيشة في بيئة اقتصادية كلية مستقرة يتم فيها السيطرة على التضخم وإتباع سياسات مالية ونقدية تهدف إلى سيادة نظام السوق وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

(١) د. على لطفي: التنمية الاقتصادية، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٩م، ص١٦٤.
(٢) هشام ياسين شعلان: آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق،٢٠٠٤م،ص٢٣.

الفرع الثاني

سمات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية

تتوقف سياسة الإصلاح الاقتصادي وأهدافه على الظروف التاريخية والسياسية لكل دولة، فقد تطبق دولة ما الإصلاح الاقتصادي في كافة المجالات مستعملة كل العناصر، وقد تكتفي دولة أخرى بتطبيقه في مجال دون آخر، لذلك فإن سياسة الإصلاح الاقتصادي هي عملية متواصلة ومستمرة بسبب التغير المستمر في النظم السياسية والاقتصادية وفي التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها ظروف الزمان والمكان، وتتجه سياسات الإصلاح في معظم الدول التي طبقتها نحو المزاوجة بين القطاعين العام والخاص وتخليصهما من مشاكلهما وإن اختلفت في نسبة كل منهما للآخر، لهذا تأخذ سياسات الإصلاح الاقتصادي شكل حزمة متكاملة من الإجراءات والتدابير التي تشمل الاقتصاد الكلي والجزئي، مما يتطلب العمل على تحديد نطاق الإصلاح ومجالاته على نحو دقيق ومدروس لأن التسرع في إجراءات الإصلاح قد يؤدي لفتح جبهة عريضة يتعذر السيطرة عليها وعندها تكون نتائج الإصلاحات مخيبة للآمال [١] .

وبذلك يمكن القول بأن نجاح الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقه يتوقف على كفاءة النظام السياسي وفعالية الجهاز الإداري التي يتولى الإشراف على تطبيق سياسات الإصلاح وتنفيذها، وعلى مدى تعاون وتجاوب مؤسسات المجتمع المدني مع عملية الإصلاح التي غالباً ما تعني التحول إلى اقتصاد السوق الذي يشترط بدوره الخصخصة التي يناصرها البعض ويقاومها البعض الآخر، لذلك نرى أن سياسات الإصلاح في أغلبية البلدان النامية تأخذ بعداً دولياً كون الجهات التي تتولى الإشراف عليها واحدة وهي مؤسسات بريتون وودز(البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) التي تهيمن على عمليات التمويل الدولية والتي تقوم بفرض شروطها على الدولة التي تأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي مثل تقييد دور الدولة وخصخصة القطاع العام. [٢]

(١) راضية اسمهان خزاز: دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٢م)، مرجع سابق، ص٦.
(٢) هيفاء غدير غدير: السياسة المالية والنقدية كأداة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، دمشق ، سوريا، ٢٠٠٥م، ص١٦٢-١٦٣.

المطلب الثاني

دوافع و أهداف الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية

أتناول في هذا المطلب أهم الدوافع التي أدت إلى لجوء الدول النامية إلى الإصلاح الاقتصادي وذلك في فرع أول ثم أهم الأهداف التي تريد تحقيقها من هذا الإصلاح وذلك في فرع ثان على النحو التالي:

الفرع الأول

دوافع الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية

على الرغم من أن الإصلاح الاقتصادي يعد أحد الخيارات المتاحة أمام الدول النامية، إلا أن الإدارات الاقتصادية لهذه الدول كانت تفضل دائماً عدم اللجوء إليه، والعمل على تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية القائمة بصفة مؤقتة، وذلك لارتفاع تكلفة الإصلاح ومشاكل تطبيقه، فالإصلاح يعني القضاء على كل سلبيات السياسة الاقتصادية السابقة له، ولكن بعد تفاقم السلبيات بصورة يصعب علاجها إلا من خلال سياسات شاملة للإصلاح الاقتصادي، بدأت الدول النامية تتجه إلى اختيار وتنفيذ السياسات العامة على أساس تفاعلها واستجابتها للمشاكل الداخلية والخارجية التي تواجهها وكان لكل دولة أسبابها الخاصة لانتهاج مثل هذه السياسات سواء كانت هذه الأسباب دوافع داخلية أو ضغوطاً خارجية من قبل المؤسسات الدولية،[١] والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

١)الدوافع الداخلية:

عندما تسعى الدول النامية لتحقيق أهدافها التنموية (النمو، المساواة، محاربة الجوع والفقر، حماية البيئة) يتوجب عليها القيام بعدد من الإصلاحات، غالباً ما تمثل هذه الإصلاحات تكيفاً مع تغيرات وصدمات داخلية وخارجية،

(١) د. طارق فارس: الإصلاح الاقتصادي في العالم الاسلامي وإمكانية الاستفادة من التجربة الصينية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) تحت عنوان: http://platform.almanhal.com/Reader/2/61418تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/١٠/٢٥، ص٣.

سواء أكانت متوقعة أو غير متوقعة، وقد تكون هذه التغيرات والصدمات إيجابية أو غير إيجابية لمجموعة من الأهداف التي تتبعها الدول النامية، ففي حالة التغير الإيجابي مثلاً(تحسن غير متوقع في التبادل التجاري، إضافات جديدة في رأس المال الأجنبي للاستثمارات المتاحة، أو منافع كبيرة من قسمة العمل الدولي) فإن التحدي هو الحصول على أعظم منفعة منه، أما في حالة التغير غير الإيجابي فيجب التعامل معه بأقل تضحية ممكنة من الأهداف، وبأقل التكاليف الاجتماعية والعوارض الجانبية غير المرغوب فيها.[١]

٢)الدوافع الخارجية:

هناك جملة من الضغوط الخارجية والعوامل الدولية التي تفرض نفسها على الاقتصاد القومي لانتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي، ومن أبرز الدوافع الخارجية ما يلي:

- لا يمكن فصل برامج الإصلاح الاقتصادي عن ارتفاع مستوى المديونية الخارجية للدول النامية، ولهذا حدث ارتباط بين عملية إعادة الجدولة وبرامج الاستقرار الاقتصادي التي تعقدها هذه الدول مع المؤسسة الدولية.[٢]
- العولمة التي تمثل عملية كبرى لتفكيك وإعادة ترتيب العالم بناء على تصور ورؤى مختلفة، مما يفرض على كل مجتمع أن يعيد حساباته بالتوافق مع عملية التفكيك وإعادة التركيب وهذا الأمر يستدعي الإصلاح.[٣]
- توقيع اتفاقية الجات ١٩٩٤م وإنشاء منظمة التجارة العالمية، ومن هنا فإن الشمال سوف يستأثر بما لا يقل عن ٨٠% من المنافع التي تتولد

(١) جميل طاهر وأخرون: بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الاقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٣م، ص٩.
(٢) د. منير الحمش: الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب بالحياة، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٣م، ص١٢٢.
(٣) د. طارق فارس: الإصلاح الاقتصادي في العالم الاسلامي وإمكانية الاستفادة من التجربة الصينية، مرجع سابق، ص٤.

عن اتفاقية الجات ١٩٩٤م وسيأخذ الجنوب الباقي، ولكن بتفاوت شديد جداً ونتيجة لهذا الاجراء يفترض اتخاذ تدابير ما. (١)

- التحولات في أوروبا الشرقية وانهيار الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية وهذا يعني خسارة أسواق كانت مؤمنة وموحدة وكانت التداعيات التي نتجت عن هذا التطور الكبير أكبر مما يمكن تصوره. (٢)

الفرع الثاني

أهداف الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية

لا يعد الإصلاح الاقتصادي في حد ذاته غاية وإنما هو وسيلة لإنجاز أهداف متعددة منها ما يعد عاماً ومنها ما يخص دولاً معينة أتناولها كالآتي:

١ –الأهداف العامة: (٣)

–**رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يمكن القول بأن الهدف العام للإصلاح الاقتصادي هو رفع معدلات النمو وما يعنيه ذلك من زيادة في الناتج القومي وزيادة في الدخل الفردي (٤)، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتطبيق سياسة الخصخصة من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام إلى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص، أي يكون القطاع الخاص هو القطاع القائد لعملية التنمية وتصحيح أسعار السلع والخدمات على أن يتوافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير التي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي بعد إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإحداث مجموعة من الإصلاحات التي تضمن على المدى

(١) المرجع السابق، ص٤.
(٢) د. مصطفى السعيد وآخرون: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥م، ص٣٧.
(٣) د. عزيزة بن سمينة: توجهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ٩/ ١٠ نوفمبر، ٢٠١٠م، ص٥.
(٤) شريف دلاور: قضايا ومعالم في طريق الإصلاح الاقتصادي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، ص٣٧.

المتوسط والطويل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع واكتمال الإصلاحات المطلوبة.

-الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية.

-تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق الخارجية.

-الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم.

-تحقيق التوازنات المرغوبة والمطلوبة في الاقتصاد الوطني بين الانتاج والاستهلاك من جهة وبين الادخار والاستثمار من جهة أخرى.

-التوزيع العادل للدخل القومي بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

-إخراج البلاد من طور الركود الاقتصادي إلى طور الانتعاش الاقتصادي.

-تخفيف عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني.

-تشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته في الاقتصاد الوطني بهدف زيادة الانتاج وتوفير فرص جديدة للعمالة.

-تفكيك بعض مؤسسات القطاع العام وخصخصتها، نظراً لعجز الدولة عن إدارتها بكفاءة لصالح الطبقة المتوسطة في المجتمع.

-السيطرة على التضخم.

-تحسين أداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي.

-تطوير وتوسيع الخدمات العامة(التربية – التعليم – الصحة).

وبالرغم من أن كثرة أهداف الإصلاح الاقتصادي العامة إلا أنه يجب التركيز على هدفين رئيسيين يجب أن تعمل كل الجهود على تحقيقهما وهما[1]:

(١) د. ناصر عبيد الناصر : سياسات الإصلاح وإصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية، دمشق، سوريا،٢٠٠٥م، ص ٢٢٠- ٢٢١.

الأول: استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد بما يمكنه من احتواء التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات لتوفير الموارد التي تجعل البلد قادراً في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة، واستعادة جدارته الائتمانية.

الثاني: تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للاقتصاد والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد، بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي وزيادة فرص العمل المنتج وتحسين المستوي المعيشي للسكان.

٢-الأهداف الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر:

أما الأهداف الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر وفقاً لرؤية البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وهو ما يعرف ب (ERSAP) [١] والذي كان قد بدء في تنفيذه في مارس ١٩٩٠م، [٢] فهي كالتالي [٣]:

-تحسين كفاءة الانتاج والاستهلاك من خلال زيادة الاعتماد على المنافسة في السوق.

-توسيع قدرات الاستيراد من خلال زيادة حصيلة النقد الأجنبي من الصادرات.

-تحسين الحالة المالية للحكومة.

-الحد من أهمية القطاع العام في الاقتصاد وتحويله للاعتماد على اللامركزية وإعادة هيكلته.

(1)- AFRICAN DEVELOPMENT BANK GROUP,(2000), EGYPT, ECONOMIC REFORM AND STRUCTURAL, ADJUSTMENT PROGRAMME, Project Performance Evaluation Report (PPER) , OPERATIONS EVALUATION DEPARTMENT, (OPEV), p.1.

(2)- World Bank, Population and Human Resources, Country Department, Europe Middle East and North Africa Region, 1991, Arab Republic of Egypt, SOCIAL FUND PROJECT, p.2.- available on the world bank site: www.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/1991/05/29/000009265_3961001083147/Rendered/PDF/multi_page.pdf

(٣) ولاء وجيه محمد دياب: فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر (١٩٩١- ٢٠١١م) ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة بنها، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٣م، ص ٩٨-١٠٠.

-خلق الظروف المواتية للنمو الاقتصادي المستدام، وبالأخص للقطاع الخاص حيث خلق بيئة حرة تنافسية ومستقرة.

-تحقيق الاستقرار للاقتصاد من أجل استعادة توازن الاقتصاد الكلي والحد من التضخم.

-التكيف الهيكلي لتحفيز النمو على المدى المتوسط والطويل. حيث تهدف سياسة الإصلاح الهيكلي إلى زيادة الاستثمار الخاص من أجل الوصول بمعدلات النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أمثال معدلات نمو السكان على الأقل لمدة طويلة تضمن أن يصبح النمو تلقائياً ومتصلاً، وذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار عن طريق تحسين نظم الحوافز والإعفاءات للمستثمرين، وعن طريق تحسين كفاءة الاستثمارات العامة القائمة وذلك من خلال تبني برنامج لنقل الاستثمارات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص (برنامج الخصخصة)[١].

-تعديل السياسات الاجتماعية للحد من الآثار العابرة للإصلاح الاقتصادي على الفئات الفقيرة والضعيفة.

بينما تتمثل أهداف الإصلاح الاقتصادي والتي أعلنت من قبل التصريحات الرسمية للحكومة المصرية فيما يلي[٢]:

أ-توفير الظروف المناسبة التي تدفع الوحدات الاقتصادية لأن تعطي إنتاجاً متزايداً من حيث الكم والقيمة والجودة.

---

(١) د. مختار خطاب: الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية)، أكتوبر ٢٠٠٣م ص١١، متوافر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت:
http://iefpedia.com/arab/wp- content/uploads/2009/06/d8a7d984d8a7d8b5d984d8a7d8ad-d8a7d984d8a7d982d8aad8b5d8a7d8afd98a-d988d8a7d984d8aed8b5d8aed8
تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/١٠/١م.

(٢) عبد المجيد راشد: المفاهيم الخادعة- الإصلاح الاقتصادي نموذجاً، ٢٠٠٦/١١/١٥م، مجلة الحوار المتمدن العدد ١٧٣٥، متوافر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=80901&r=0 تاريخ الاطلاع : ٢٠١٨/١٠/٧م.

ب-التخلص من الممتلكات ذات القيمة العالية والتي لا تعطي عائداً مناسباً وتحمل الدولة بأعباء متزايدة باستمرار.

ج-تدوير جزء من الاستثمارات الحالية حتى تتمكن الدولة من تعبئة المزيد من الموارد لإنشاء مشروعات جديدة حيث لا يعقل أن تبقى أموال الدولة عاطلة في مشروعات قائمة في الوقت الذي يمكن فيه استخدامها في خلق المزيد من فرص العمل.

د-تحقيق تقلص واضح ومحسوس في دور الأجهزة الحكومية التي تمارس أشكالاً متعددة من التدخل والإشراف والرقابة على الوحدات الاقتصادية، بحيث يتم تحديد هذا الدور في الحجم والأسلوب ويقتصر على جهة واحدة تمثل الدولة، بصفتها المالك، وكذلك الرقابة بما يتوافر لها من الخبرات الكافية لأداء هذا الدور.

هـ-أن تتوافر للوحدات الاقتصادية العامة إدارة لا تختلف في نوعيتها وشكلها عن الإدارة المستخدمة في المشروعات الخاصة، وأن يمنح لهذه الإدارة القدر من الحرية الذي يتوافر لمثيلتها في المشروعات الخاصة.

و-أن يتم الإصلاح من أجل هدف مساهمة الوحدات الاقتصادية في زيادة الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وزيادة دخول العمال من خلال وضع الحوافز، وغاية الإصلاح هو مزيد من الدخل للدولة كمالك وللعامل كشريك أصيل فيما يتحقق من دخل، كل ذلك في إطار زيادة قدرة المجتمع على توفير الرفاهية لأفراده والعاملين في مشروعاته الاقتصادية.

ز-كما تحاول السياسة الاقتصادية إعادة التوازن على المستوى الجزئي في إطار قرض الإصلاح الهيكلي الموقع في يونيه ١٩٩١م بين الحكومة المصرية والبنك الدولي، والذي يهدف إلى تحسين كفاءة تعبئة وتخصيص الموارد مع التحول نحو استراتيجية يقودها القطاع الخاص والصادرات، عن طريق التأثير في القرارات الخاصة بالإنتاج والتجارة والتوزيع، وبهدف علاج الآثار السلبية لهذه السياسة على الدخل الحقيقي للفئات الفقيرة من السكان،

وحتى يتم ضمان استمرارية الإصلاح تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية.

وكان توزيع المسئولية بين توأمي بريتون وودز كالتالي[١]:

صندوق النقد الدولي: يتولى مسئولية إطار الاقتصاد الكلي(السياسة المالية والسياسات النقدية والصرف الأجنبي)

أما المجالات الرئيسية التي تقع تحت مسئولية البنك الدولي فكانت الإصلاحات الهيكلية المتمثلة في: تحرير الأسعار والتجارة والاستثمار العام، وإصلاح القطاع العام وإعادة هيكلته والخصخصة، الإصلاحات التنظيمية، إصلاح القطاع المالي، تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي.

ومن ثم يتضح أن الأهداف التنموية الرئيسية للحكومة المصرية كما عبرت عنها في مستنداتها المعنية بالتخطيط هي" تحقيق النمو المرتفع والمستدام لإجمالي الناتج المحلي"، وتخفيف حدة الفقر وتقليل التفاوت في الدخول".

ولذا من أجل تحقيق هذه الأهداف سعت الحكومة إلى زيادة إسهام القطاع الخاص كعامل تنموي، مع تفعيل أفضل لدور القطاع العام في الاقتصاد. وبعبارة أشمل فإن قدرة القطاع الخاص على تعزيز النمو تتعاظم من خلال تحسين مناخ الأعمال، عبر تطبيق مجموعة عريضة من السياسات (وتشمل مجالات التجارة، والمال، والضرائب، وغيرها)، بينما يجري تدعيم الدور المكمل للقطاع العام من خلال زيادة تقديمه للخدمات العامة مثل خدمات البنية التحتية، والتعليم، والاستقرار الاقتصادي الكلي، وغيرها[٢].

(1)-World Bank, Country Operations Division, Country Department 11, MENA Region, 1996, IMPLEMENTATION COMPLETION REPORT STRUCTURAL ADJUSTMENT LOAN, Report No. 15279,p.3 available at: www- wds.
worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/1996/01/22/000009265_3961019174043/Rendered/PDF/multi_page.pdf

(٢) البنك الدولي(٢٠٠٥): الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استراتيجية المساعدة القطرية – جمهورية مصر العربية- للفترة من السنة المالية ٢٠٠٦ إلى السنة المالية ٢٠٠٩م، تقرير رقم ٣٢١٩٠-EG ، ص٨، متوافر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان:
www- wds. worldbank.org/external/default/WDSContentServer/
/WDSP/IB/2006/11/22/000112742_20061122120906/Rendered/PDF/321900Arabic0EG0CAS.pdf تاريخ الاطلاع : ٢٠١٨/١٠/٧م.

المطلب الثالث

سياسات الإصلاح الاقتصادي وأبعاده وأدواته

أتناول في هذا المطلب مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي وأبعاده وذلك في فرع أول، ثم أدوات الإصلاح الاقتصادي في فرع ثان وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول

مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي وأبعاده

أولاً : مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي:

يعبر مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي عن حزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، وبالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة، وعجز في ميزان المدفوعات، وتضخم كبير في المديونية الخارجية، ومنبع هذه الحزمة من السياسات، هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية، والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة[1].

ويعبر مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي كذلك عن تلك الحزمة من الإجراءات التي تتخذها السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقاً(آلية السوق مثلاً)، ويتراوح المدى

(1)-David Vinc, " Stabilization policy" in the new palgrave, a dictionary of economics volume, edited by john Eatwell Murray, peter Newman, the Macmillan Pren, London,p.464.
مشار إليه في :راضية اسمهان خزاز: دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، مرجع سابق، ص١٥.

الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه من ناحية الفترة الزمنية والموضوع أو المجال بين الضيق والإتساع تبعاً لعمق المشكلات والاختلالات القائمة[١].

ولسياسات الإصلاح الاقتصادي بعض الخصائص التي لا تنفك عنها ومنها على سبيل المثال[٢]:

-تأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي بالظروف السياسية والتاريخية للبلد الذي تطبق فيه.

-الإصلاحات الاقتصادية عبارة عن عملية مستمرة، وذلك يعود ببساطة لاستمرارية التطورات الحاصلة على مستوى النظريات والقوانين والآليات، وهذا ما يدفع إلى تبني سياسات للإصلاح الاقتصادي تكون مواكبة لما تفرزه هذه النظريات.

-توقف نجاح هذه الإصلاحات على مدى كفاءة الأطراف المسئولة عن تطبيقها(سياسية، إطارات فنية متخصصة.....) وأيضاً على مدى رضا وتقبل المجتمع المعني لهذه الإصلاحات.

ثانياً : أبعاد سياسات الإصلاح الاقتصادي:

لسياسات الإصلاح الاقتصادي بعدين رئيسيين الأول داخلي والثاني خارجي، وهذان البعدان قد أسهما في تعدد أهداف الإصلاح الاقتصادي – التي تم تناولها– ومن ثم فسوف أتعرض لهذين البعدين بشيء من الإيجاز على النحو التالي: [٣]

(١) بطوري الشيخ: منطلقات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر،٢٥/٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦م، ص٢٨.
مشار إليه في :راضية اسمهان خزاز: دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، مرجع سابق، ص١٥.
(٢) المرجع السابق: ص٢٩.
(٣) د. جوده عبد الخالق: الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق، ص٣٥.

١-**البعد الداخلي (المحلي):** ويشمل ثلاثة أبعاد فرعية هي:

- **البعد الاقتصادي:** لا شك أن لسياسات الإصلاح الاقتصادي أثرها على الأداء الاقتصادي للدولة، ولعلها أهمية تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية والداخلية والأسعار والدعم والعجز في الموازنة وسعر الفائدة وغيرها من السياسات التي تؤثر في النشاط الاقتصادي.
- **البعد الاجتماعي:** يتولد عن سياسات الإصلاح الاقتصادي – في الغالب- عدة مشاكل خصوصاً لمحدودي الدخل، تلك الفئة التي تمثل حيزاً كبيراً من المجتمع، ولذلك يجب على الدولة التي ستنتهج سياسات إصلاحية أن تضمن إجراءات يكون من شأنها رفع المعاناة عن تلك الفئة من خلال تحملها جزء من الأعباء الملقاة على عاتق تلك الفئة، ومن هنا نجد أن البنك الدولي قد لفت النظر إلى تأثير تلك السياسات على النواحي الاجتماعية، ونبه الدول إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات التي من شأنها القضاء على تلك الآثار، وللأسف لم تكن تلك الإجراءات سوى مسكنات قصيرة المدى، ظهر بعدها المطالبات بجعل تلك الإجراءات أكثر فاعلية من الناحية الاجتماعية لإزالة آثارها الضارة.
- **البعد السياسي:** بما أن سياسات الإصلاح الاقتصادي تفرض من قبل القوى العظمى التي تتحرك ضمن إطار مؤسسي يتمثل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات متعددة الجنسيات، فإن هذا يجعل الدول أمام خيار صعب إما بلوغ أهدافها الإنمائية عن طريق الإصلاح، وإما أن تكون تابعة لتلك المؤسسات، ولذا فإننا نجد أن مع الإجراءات التي يتم اتخاذها على الصعيد الاقتصادي، يوجد بعض الشروط السياسية التي لابد من تحقيقها، فالأمر لم يعد يقتصر على الضمانات الاقتصادية فقط، بل لابد من وضع سياسي أيضاً ترضى عنه المراكز الرأسمالية.

٢-**البعد الخارجي (الدولي):** أدى انتشار الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي في كل النظم الاقتصادية والسياسية المختلفة سواء كانت نامية أو متقدمة،

رأسمالية أو اشتراكية، إلى انتقال سياسة الإصلاح الاقتصادي إلى قارات العالم المختلفة بدءاً بأوروبا فأمريكا الشمالية فأمريكا اللاتينية ثم انتشرت بعد ذلك في آسيا وأفريقيا، وقد بدا البعد الدولي لسياسات الإصلاح الاقتصادي بشكل واضح وجلي نظراً لأن هذه السياسات قد تبنتها المؤسسات الدولية التي تهيمن على التمويل في العالم، بالإضافة إلى أن البعد الدولي له تأثيره في تحديد الدولة للأهداف التي تريد تحقيقها من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي، ولذا يرى البعض أن سياسات الإصلاح الاقتصادي ذات بعد دولي أكثر من كونها سياسات تنبع من الظروف المحلية الخاصة بالدولة، كما إن لهذه السياسات أثرها على الدول النامية من حيث حاجتها لتطوير أسواقها المحلية عن طريق التكامل الإقليمي كخطوة تمهيدية على طريق التكامل مع السوق العالمية ومحاولة التكيف السريع والحاسم مع التغيرات في أسعار السوق العالمية، مثل أسعار البترول وأسعار السلع الغذائية والرأسمالية، وكذلك محاولة التفاعل مع الفرص التجارية المتاحة على الصعيد الدولي، في محاولة لإزالة العقبات أمام المنافسة الدولية أو زيادة كفاءة قطاع التجارة الخارجية[١].

الفرع الثاني

أدوات سياسات الإصلاح الاقتصادي

تتعدد الأدوات التي ترتكز عليها سياسات الإصلاح الاقتصادي وذلك من أجل الإجراءات التي تتخذها السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو في الأجل المتوسط والطويل، فالأول يرتكز على إحداث أكبر قدر من الإصلاحات النقدية والقليل من الإصلاحات الهيكلية، بينما الثاني يرتكز على تحقيق أكبر قدر من

(١) المرجع السابق: ص٣٥.

الإصلاحات الهيكلية والقليل من الإصلاحات النقدية والمالية، ومن أهم هذه الأدوات ما يلي: [١]

١-**السياسة النقدية:** تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والقواعد والوسائل والأساليب والتدابير المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية خلال مدة زمنية معينة [٢]، فإذا كانت السلطات النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة (سياسة توسعية) فإنها تزيد من عرض النقود، والعكس صحيح في حالة(السياسة الانكماشية)، ويتم كل هذا باستخدام أدوات السياسة النقدية، وتعد السياسة النقدية رافداً مهماً من روافد السياسة الاقتصادية للدولة التي يضطلع بها البنك المركزي لتحقيق أهداف معينة منها[٣]:

-تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التقلبات الاقتصادية بمحاولة المحافظة على الثبات النسبي للأسعار والقوة الشرائية للنقود.

-تحقيق العمالة الكاملة للاقتصاد ومحاولة الوصول إلى ذلك دائماً، وخفض حجم البطالة، وتحقيق معدل مرتفع لنمو الدخل القومي.

-تحقيق توازن ميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف الخارجي لصالح الاقتصاد الوطني.

-توفير السيولة اللازمة للاقتصاد والتمويل اللازم لخطط التنمية الطموحة.

(١) المرجع السابق: ص٣٦.
(٢) المرجع السابق: ص٣٦، د. عوف محمود الكفراوي: السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي(دراسة تحليلية مقارنة)، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر،= = الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص١٤٥، د. محمد عبد المنعم عفر: السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ه-١٩٨٧م، ص٣٨١.
(٣) المراجع السابقة: ص٣٦، ص١٦١، ص٣٨١.

ومن الملاحظ أن هذه الأهداف تختلف من دولة لأخرى تبعاً لحالتها الاقتصادية ولنظامها الاقتصادي والاجتماعي وما تمر به من ظروف وما تتطلبه من احتياجات، وقد تتناقض وتتعارض هذه الأهداف فعلى الحكومة بالتعاون مع سلطتها النقدية أن تضع أولويات تحقيق هذه الأهداف.

وهكذا فإن رسم السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية وغيرها أمراً ليس بالسهل، وإنما يحتاج إلى دراية بالأدوات وبكفاءة في استخدام هذه الأهداف حتي لا يحدث أي تعارض.

٢-**السياسة المالية:** يمكن تعريف السياسة المالية بأنها: "السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام – بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية – وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهى تتضمن فيما تتضمنه تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات"(١).

وتعد السياسة المالية أحد الوسائل التي توجهها الحكومة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، خاصة بعد التطور الكبير الذي لحق بها، وأصبح من الضروري على الدولة أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد المختلفة باستخدام السياسة المالية وأدواتها المتمثلة في النفقات والإيرادات والموازنة العامة.

(١) د/ عادل أحمد حشيش : أصول الفن المالى للاقتصاد العام، دراسة تحليلية للقواعد الحاكمة للجانب الفني لعناصر مالية الدولة وفقاً للأصول المتعارف عليها في علم المالية العامة، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون، ص٩١، د. عبد المنعم فوزى : المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف بالإسكندرية، بدون تاريخ نشر، بدون رقم طبعة، ص ٣٩ .

وتركز هذه الأدوات عند استخدامها في سياسات الإصلاح الاقتصادي على ما يأتي[١]:

-رفع أسعار السلع والخدمات العامة.

-زيادة الإيرادات العامة وتخفيض الإنفاق العام.

-إحلال القيود الكمية على الواردات بتعريفات جمركية ترفع في الأجل القصير الإيرادات العامة.

-تخفيض عجز الموازنة إلى المستوى الذي يتفق والقضاء على الضغوط التضخمية وتمويله بأدوات غير تضخمية لذلك تستخدم الأداة الضريبية في اتجاه زيادة الضرائب وإصلاح النظام الضريبي.

-تخفيض الإنفاق العام من خلال تخفيض إعانات الدعم بشكل كبير إذا لم يكن بالإمكان إزالتها نهائياً وتخفيض الإنفاق الاستثماري الحكومي والعمل على تخفيض العمالة الحكومية من خلال تعزيز نظم الرقابة الإدارية لضبط وتقليل الموارد المخصصة للإنفاق الجاري غير المنتج او ما يسمى (بالصرف خارج الميزانية).

٣-**سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية:** يعد سعر الصرف من الأدوات المهمة في الإصلاح الاقتصادي، إذ من خلاله يتم تحرير سعر الصرف وتوحيده، حتى ولو أدى ذلك إلى تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى بهدف إعادة التوازن الخارجي وتوازن ميزان المدفوعات، لأن سعر الصرف يربط بين العوامل الداخلية والخارجية، أما أدوات سياسة التجارة الدولية فتتجه نحو تحرير التجارة الدولية لتشجيع الصادرات وتقليص القيود الكمية على الواردات، وإزالة الحواجز غير الجمركية، وإصلاح التعريفة الجمركية وإلغاء ضرائب الصادرات وغيرها، أي تتلخص تلك الأدوات في خفض القيود على التجارة الدولية وإعادة النظر في هيكل

(١) عبد الفتاح الجبالي: السياسة المالية وعجز الموازنة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، أبريل ٢٠٠٤م، ص١٣٣.

الحماية المحلية، وإصلاح نظام الصرف وسوق الصرف الأجنبي بصفة مستمرة وإصلاح النظام والإطار المؤسسي الخاص بالتجارة الدولية وتحريرها في الدول المعنية[١].

٤-**سياسات الاستثمار**: تأتي سياسات الاستثمار في جنبات الإصلاح الاقتصادي، وتعني هذه السياسات بالاستثمار الأجنبي وتحريره من القيود وخاصة الاستثمار من أجل التصدير، ونجدها في تطبيق سياسة الخصخصة إذ يتم توزيع الاستثمار بين القطاعين العام والخاص، ويستخدم العديد من الأدوات مثل الحوافز والمزايا والضمانات المعطاة في قوانين الاستثمار، وتحرير سوق الأوراق المالية، والسعي إلى قيام سوق نشطة وغيرها من الأدوات والإجراءات التي تعمل على تحرير الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال وخاصة الأجنبية منها[٢].

٥-**سياسات الأسعار والأجور والدخول:** تتجه معظم سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى تحرير كافة أسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج، مقابل تصحيح الأسعار فضلاً عن تخفيض العمالة في القطاع الحكومي مقابل تعويضهم من خلال شبكة الأمان الاجتماعي التي ابتدعت

(١)راضية اسمهان خزاز: دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، مرجع سابق،ص٢٠.

(2) عبد السلام أديب: الاستثمارات الأجنبية الخاصة عامل تنمية أم استعمار جديد؟، مجلة الحوار المتمدن صحيفة الكترونية مستقلة-العدد: ٤٠٥، بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٢٢م، متوافر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=5646

تاريخ الإطلاع: ٢٠١٨/١٠/١٠، د. نزيه عبد المقصود مبروك: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٠٣ وما بعدها، سعاد سالكي: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة بعض دول المغرب العربي-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلو م التسيير، جامعة أبى بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٠-٢٠١١م، ص ١٢٧ وما بعدها.

مؤخراً في شكل صندوق اجتماعي للتنمية يعمل على تخفيف عبء آثار السياسات عن الفئات المتضررة[١].

المطلب الرابع

أنواع سياسات الإصلاح الاقتصادي

تصنف السياسات الإصلاحية في الدول النامية إلى سياسات إصلاحية كلية، وسياسات إصلاحية جزئية، فمن حيث الطبيعة تصنف إلى سياسات جانب طلب وسياسات جانب عرض وسياسات أخرى اجتماعية، ومن حيث المدة الزمنية فتصنف إلى سياسات طويلة الأجل وسياسات قصيرة الأجل، أما من حيث الجهة المخولة بتطبيق الإصلاح فهناك السياسات الأصولية الذي تشرف عليه مؤسسات بريتون وودز(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، والتي تهدف إلى تحسين أداء النشاط الاقتصادي، إلا أنها في ذات الوقت قد تفرز آثار غير مرغوبة فيها، وقد تكون هذه الآثار في بعض الدول النامية ذات أثر قاسي على الجوانب الاجتماعية، مما جعل البعض يتحفظ على سياسات صندوق النقد الدولي، و هذا ما أدى إلى بروز اجتهادات أخرى، بعيداً عن هذه المؤسسات مستلهمة من الداخل وهي ما يطلق عليها السياسات غير الأصولية والتي يكون مصدرها من الداخل(محلي) وهذا ما يقودنا إلى تصنيف سياسات الإصلاح إلى مجموعتين أساسيتين هما السياسات الأصولية والسياسات غير الأصولية [٢]:

النوع الأول: السياسات الأصولية:

وهي تلك السياسات التي يتبناها ويمليها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين على الدول التي تلجأ إليهما طالبة مد يد العون والمساعدة مقابل تسهيل عملية الحصول على التمويل وإعادة جدولة الديون، وبذلك تعد آلية

(١) عبد الفتاح الجبالي: السياسة المالية وعجز الموازنة، مرجع سابق، ص١٣٤.
(٢) د. عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص٢٧٠-٢٧١، راضية اسمهان خزاز: دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، مرجع سابق،ص٢٤.

الإصلاح هي المشروطية المتقاطعة التي يتقاسمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والتي تعني ربط المساعدات والتسهيلات المالية التي تقدمها هاتان الهيئتان إلى البلدان الأعضاء فيهما بتبنيهم لسياسات اقتصادية تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي وتحقيق وضع أفضل لميزان المدفوعات على مدى فترة زمنية معقولة.

وتعد سياسات الإصلاح الاقتصادي عمليات متدرجة من أجل إحداث تغيرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد وإعادة توزيعها، فهي تشير إلى حزمة السياسات التي تعنى بإدارة الطلب الإجمالي بحيث يتوافق هذا الطلب مع إجمالي الناتج المحلي والتدفقات العادية للموارد الخارجية، وقد توزعت متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي بين المؤسستين المذكورتين في إطار المهام الوظيفية لكل منهما. حيث نالت إجراءات المدى القصير اهتمام الإدارة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي والتي تهدف لتقديم دعم سريع لتسوية العجز الخارجي، ومكافحة التضخم الداخلي لاستعادة التوازن الاقتصادي في الدول النامية. بينما كان اهتمام الإدارة الاقتصادية للبنك الدولي بإجراءات المدى الطويل والتي تستهدف خلق نظام للحوافز يساعد على إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي وبالتالي تحقيق النمو المستمر، وبالتالي فإن هذه السياسات تتكون من حزمتين من السياسات هما:

- سياسات التثبيت الاقتصادي ويختص بها صندوق النقد الدولي.
- سياسات التكيف الهيكلي وهو من اختصاص البنك الدولي.

١- **سياسات التثبيت الاقتصادي:** وهي سياسات قصيرة الأجل لا تتجاوز ثلاث سنوات، يقوم صندوق النقد الدولي بصياغتها من أجل المساهمة في معالجة الاختلالات الطارئة التي تحدث للاقتصاد الوطني، كالعجز في ميزان المدفوعات، والعجز في الميزانية العامة، وتدهور العملة الوطنية، أي أنها سياسات تهتم بإدارة جانب الطلب وتستند هذه السياسات التي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي، إلى النظرية النيوكلاسيكية

لميزان المدفوعات، التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويمكن إبراز المحاور المتعلقة بسياسات التثبيت الاقتصادي وآثارها على النحو الآتي:

أ- السياسات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة، وتهدف إلى تحقيق:

- تقشف مالي بقصد علاج العجز في الموازنة العامة للدولة ومن ثم تخفيض معدلات التضخم، وغالبا ما يكون ذلك بتخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي، مثل نفقات الدعم للسلع التموينية وتعيين الخريجين والتعليم والصحة ومحاولة تحصيل رسوم عن هذه الخدمات، كما يتضمن البرنامج رفع أسعار خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء وذلك من أجل زيادة الإيرادات العامة، وقد يؤدي هذا الإجراء إلى الإضرار بفئات واسعة من الشعب، لأنه يقلل من الإنفاق بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، فالاستثماري يؤدي إلى مزيد من البطالة، والاستهلاكي يقلل من حصة الفئات ذات الدخل المحدود من الحاجات الأساسية، كما أن تخفيض الدعم وتحرير الأسعار من جانب الدولة وتركه لقوى العرض والطلب، وخاصة في قطاعي الزراعة والطاقة، قد يؤدي أيضاً إلى مزيد من معاناة الفئات الفقيرة والمتوسطة (ذات الدخل الثابت)، ويتضمن هذا الإجراء أيضاً إلغاء القيود على أسعار الحاصلات الزراعية والقيود على كميات الإنتاج والتسويق الزراعي، وتخليص الاستيراد من القيود وإلغاء الرقابة على النقد الأجنبي، وتقليص دور القطاع العام وتخليصه من القيود السعرية مع بيع بعض أجزائه إلى القطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص من خلال المزايا والإعفاءات والتيسيرات الضريبية الجمركية.
- تطوير السياسات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي، والحد من الإعفاءات الضريبية.

– إعادة النظر في بند الأجور والرواتب من خلال تخفيض عدد العاملين في الجهاز الحكومي ورفع كفاءة إنتاجية النفقة العامة .

ب– السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات:

من السياسات التي يوصي بها ويتبعها الصندوق هو تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية بهدف خلق سعر صرف واقعي يستطيع الحفاظ على إنجاح برنامج التثبيت، وأيضاً لتشجيع الصادرات وتخفيض الواردات من أجل زيادة قدرة الدولة في الحصول على المزيد من النقد الأجنبي، والذي يفضي إلى تقليص العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات، وهذا له أثره في زيادة التضخم، وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد ومن ثم تدهور مستوياتهم المعيشية.

ج– السياسات النقدية:

كما يتضمن الإصلاح النقدي ضمن برنامج "التثبيت الاقتصادي" تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، إذ يؤدي الارتفاع فيها إلى حفز الادخار من جانب، وترشيد الاستثمار من جانب آخر، كذلك تهدف السياسة النقدية إلى امتصاص السيولة النقدية وضبط عرض النقود للتقليل من معدلات التضخم، وبناء سياسة نقدية متطورة وتفعيل دور البنوك المركزية في قيادة السياسة النقدية وتحسين كفاءتها المالية .

٢– سياسات التكييف الهيكلي:

يستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التكييف الهيكلي إلى مفاهيم النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد وتوزيعها، مرتكزين في تحقيق غايات هذا البرنامج على آليات السوق وتضييق تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، وترتبط هذه المصفوفة من السياسات بالمدد الزمنية المتوسطة والطويلة، وتعنى السياسات المذكورة بجوانب العرض التي تؤكد ضرورة استخدام الموارد المتاحة والقابلة للاستثمار بشكل يتناسب وفرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها في الاقتصادات النامية، وهو الأمر الذي

ينجم عنه تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة. وتعتمد سياسات التكييف الهيكلي العديد من المتضمنات الاقتصادية، والتي يمكن تحديدها في إطار المحاور الآتية[١] :

أ-تحرير الأسعار:

إن تحديد الأسعار يكون عن طريق آلية السوق إذ تقترب الأسعار المحلية من نظيراتها العالمية، وهو ما قد يسهم في زيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية وجعلها قادرة على منافسة نظيراتها من السلع العالمية، وهنا تستهدف برامج التكييف الهيكلي تحرير الأسعار للمواد والسلع النهائية من قيود الدعم الحكومي، وتحرير الأجور من الجمود الناجم عن الإجراءات الحكومية التدخلية لتحقيق الأهداف المرغوبة باتجاهين أساسين:

-**الاتجاه الأول:** ويكمن في خفض العبء عم الموازنة العامة للدولة عن طريق رفع الدعم السلعي عن الانتاج.

-**الاتجاه الثاني:** ويكمن في إعطاء فرصة لجهاز الأسعار لجعل النمو الاقتصادي فاعلاً في زيادة نمو العرض مقارنة بنمو الطلب الكلي الذي يتحدد عن طريق آلية السوق وتأثيراتها في تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة.

ب-تحرير التجارة:

يعد تحرير التجارة من المحاور الأساسية التي تعتمد عليها سياسات التكيف الهيكلي والتي تنال أهمية كبيرة نظراً لكونها تساعد على تساوي أو اقتراب الأسعار المحلية مع نظيراتها الخارجية، مما يترتب عليه تمتع الوحدات الإنتاجية بقدر من الكفاءة التنافسية، وتشجيع الصادرات إلى الخارج، وبالتالي يدر على الدولة المزيد من العملات الأجنبية التي تساهم بقدر كبير

(١) د. جليل كامل غيدان: قياس أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي (مصر، الأردن، حالة دراسية)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٧م، ص ٥-٦.

في تمويل العجز في ميزان المدفوعات، وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية لسياسات تحرير التجارة وما تحققه من مكاسب على صعيد الكفاءة أو النمو إلا أن هناك أسباباً اخرى تؤكد اهمية هذه السياسة تتمثل في أن اقتصاديات الدول الرأسمالية تبحث عن أسواق جديدة لتصريف الفائض من منتجاتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن سياسات تحرير التجارة تساعد الاقتصاديات النامية على الوفاء بخدمة ديونها من حصيلة صادراتها.

ج- **الخصخصة:**

يقصد بالخصخصة تحول القطاع العام وما يرتبط به إلى القطاع الخاص وإخضاعه بصورة أو بأخرى إلى آلية السوق بأساليب متعددة، وتعد الخصخصة أحد مرتكزات برنامج التكيف الهيكلي وتختلف أهداف وأساليب الخصخصة حسب مستوى التطور الاقتصادي للدول.

ومن خلال ما سبق يتضح أن سياسات التعديل الهيكلي هي سياسات طويلة الأجل ترتكز على جانب العرض، بينما ترتكز سياسات التثبيت الاقتصادي على جانب الطلب، ولكنها تتداخلان وتكملان كل واحدة منهما الأخرى أكثر مما تحل إحداهما مكان الأخرى.

وإزاء ما ترتب على تلك السياسات من آثار اجتماعية ذات تكاليف باهظة، وعجز الحكومات على تسويق هذه البرامج لمجتمعاتها وتبرير العناء الاجتماعي المتولد عنها من بطالة وتدهور للقوة الشرائية وغيرها من المشاكل الاجتماعية، وعجز اقتصاديات الدول النامية في الكثير من الأحيان على التحكم في عرض النقود بسبب البنية الهيكلية لهذه الاقتصاديات لاعتمادها على المواد الأولية في جلب العملة، إضافة إلى مجموعة أخرى من العوائق حالت دون نجاح هذه السياسات، ومن هنا جاء التفكير في تصميم سياسات تكون أكثر تمشياً مع طبيعة اقتصاديات الدول النامية وهو ما يعرف بالسياسات غير الأصولية.

النوع الثاني: السياسات الغير أصولية: وهي تلك السياسات التي ترى بأن معالجة المشكلة لابد وأن تأخذ في الاعتبار خصوصية البلد، بعيدا عن تدخل المنظمات الدولية، وهي تنظر إلى التضخم نظرة مغايرة، إذ إنها تنظر إليه على أنه قصور دائن فهو مستقل نسبيا عن مستوى النشاط الاقتصادي.

ولقد حاولت بعض الدول النامية – ومنها على سبيل المثال دول أمريكا اللاتينية البرازيل الأرجنتين– خوض بعض هذه السياسات غير الأصولية للإصلاح الاقتصادي رغبة منها في الوصول إلى تصحيح مواطن الخلل في اقتصاداتها، وذلك بالتوازي مع الحماية الاجتماعية لأفرادها من حدة التكاليف الاجتماعية التي تتولد عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

ويجد دعاة هذه السياسات منطلقاتهم النظرية من الرؤية والتحليل المغايرين للمشكلة التي تتخبط فيها اقتصاديات الدول النامية، فهم يرون بأن المشكلة أعمق من أدوات السياسات الأصولية التي تختصر الحل في علاج الظاهرة النقدية، وإنما يرجعون أسباب هذه الاختلالات إلى العجز الهيكلي الذي تعاني منه اقتصاديات الدول النامية، وهو الأمر الذي يجعل اللجوء إلى وصفات المؤسسات الدولية خطوة غير مجدية، وذلك لأن هذه الوصفات تتبني على فرضيات عدة تعتمد أساساً على سلامة آليات السوق، وهو ما يتباين إلى حد بعيد مع حقيقة هذه الأسواق، وبالتالي فإن السياسات الأصولية ستعمل على عرقلة الاستثمار وتخفيض الإنتاج إضافة إلى التبعات الاجتماعية الثقيلة التي من شأنها إثارة انتقادات الرأي العام لبرامج الاصلاح الاقتصادي المطبقة.

المبحث الثالث

صندوق النقد الدولي

أدت المشاكل التي عانت منها دول العالم في الفترة بين الحربين العالميتين الأخيرتين إلى استحالة قيام التعاون بينها في ميدان التجارة الدولية، نظراً لوجود العديد من المشاكل النقدية والمالية وعلى رأسها مشاكل الصرف الخارجي، مما دفع تلك الدول وخاصة الكبرى منها إلى إيجاد وسائل لتنظيم التجارة الدولية وإصلاح النظام النقدي والاقتصادي العالمي والعمل على استقراره، وقد أسفر هذا التعاون عن إنشاء مؤسسات دولية تساعد على تحقيق هذا الهدف ومن بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وهو ما يعرف بالبنك الدولي وذلك تحي مسمى ما يعرف بمؤسسات بريتون وودز، ويختص الصندوق الدولي بالمسائل النقدية الدولية ويعمل على تحقيق الاستقرار النقدي الدولي، بينما يختص البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالعمل على إعادة بناء ما خربته الحرب وتقديم القروض للدول المتخلفة اقتصادياً.

وأتناول في هذا المبحث تعريف صندوق النقد الدولي ونشأته وأهدافه وذلك في مطلب أول، ثم الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي وأهم موارده وآلياته وذلك في مطلب ثان، وأهم خصائص وسمات قروض الصندوق والانتقادات الموجهة إليه وذلك في مطلب ثالث على النحو التالي:

المطلب الأول

تعريف صندوق النقد ونشأته وأهدافه

أولاً: التعريف بصندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة بريتون وودز تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٥م، ويضم في عضويته ١٨٩بلداً، ويهدف إلى تعزيز التعاون النقدي العالمي وضمان الاستقرار المالي ، وعلاج الاختلالات الموجودة والمتمثلة في انهيار اقتصاديات العالم، وخلق مناخ اقتصادي عالمي مستقر، كما أنه يعد المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، ويستهدف منع وقوع الأزمات عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما يمكن لأعضائه أن يستفيدوا من موارده عن طريق منح القروض التي يحتاجون إليها لمعالجة المشكلات التي يعانون منها في ميزان المدفوعات(١).

ويعمل صندوق النقد الدولي على تحسين الأحوال السائدة عالمياُ من خلال التوسع المتوازن في التجارة العالمية، تحقيق استقرار أسعار الصرف، تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، إجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات.

ويختص الصندوق بالإشراف على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل وهو ما يعرف بأداء الاقتصاد الكلي ويشمل الإنفاق الكلي والناتج وتوظيف العمالة والتضخم وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني، كما يركز الصندوق على السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي ويوجه الصندوق اهتماماً خاصاً للسياسات الهيكلية التي تؤثر في أداء الاقتصاد الكلي بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على

(١) لمزيد من التفصيل حول صندوق النقد الدولي راجع موقعه على شبكة المعلومات الدولية" الانترنت" تحت عنوان:
https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#origins

سلوك التوظيف والأجور، ويقدم المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياساته في هذه المجالات بهدف رفع معدل توظيف العمالة وانخفاض التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر(١).

ثانياً: نشأة صندوق النقد الدولي:

أنشئ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية (بريتون وودز) التي عقدت في نيوهامبشير في شمال شرق الولايات المتحدة في يوليو عام ١٩٤٤م، حيث وجهت حكومة الولايات المتحدة الدعوة إلى ٤٤ دولة من بينها الاتحاد السوفيتي ومصر لتتقابل في مؤتمر دولي لشؤون النقد والمال تحت رعاية الأمم المتحدة، وقد انتهى المؤتمر إلى الموافقة على " اتفاق صندوق النقد الدولي" لتنظيم العلاقات النقدية الدولية، و" اتفاق البنك الدولي للإنشاء والتعمير" لتنظيم العلاقات المالية الدولية، وقد أصبحت نصوص الاتفاقية نافذة في ٢٧ ديسمبر١٩٤٥م، وتم عقد الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في الفترة من ٨– ١٤ مارس ١٩٤٦م في بلدة سافانا بولاية جورجيا الأمريكية على المحيط الأطلنطي، وبدأ في ممارسة نشاطه الفعلي في مارس ١٩٤٧م.(٢)

ثالثاً: أهداف صندوق النقد الدولي:

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي(٣):

١–تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتعاون بشأن المشكلات النقدية الدولية.

(١) المرجع السابق.
(٢) د. أحمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، ١٩٧٧م، ص ٢٩٠-٢٩٤، د. محمد عبد العزيز عجمية، د. صبحي تادرس قريصة: النقود والبنوك والتجارة الخارجية، مطبعة الكرنك، الاسكندرية، مصر، ص٥٥٩-٥٦٠، د. جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة،١٩٩٦م، ص٢٨.
(٣) صندوق النقد الدولي: اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، ص٢، متوفرة على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت عنوان:
https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf تاريخ: ٢٠١٩/٤/١م

٢-تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، مما يسهم في زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء باعتبارها أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية.

٣-العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف، والحفاظ على ترتيبات منظمة للصرف بين عملات البلدان الأعضاء، وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات.

٤-المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء قيود الصرف الأجنبي التي تعيق نمو الجارة العالمية.

٥-توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة لها بصفة مؤقتة وبضمانات كافية، ومن ثم إعطاؤها الفرصة لتصحيح الاختلالات التي تصيب موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى تدابير من شأنها الإضرار بالرخاء على المستوى الوطني أو الدولي.

٦-تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدته، وفقاً لما ورد آنفا.

ويسترشد الصندوق في كافة سياساته وقراراته بالأهداف التي تنص عليها هذه المادة(١).

فكأن صندوق النقد الدولي يسعى على تحقيق الاستقرار الدولي عن طريق تثبيت أسعار الصرف وتسهيل عملية التحويل وتسديد العجز في ميزان المدفوعات، وتوفير الثقة للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفها، وذلك عن طريق قيام هيئة دائمة -تعمل متعاونة مع الأعضاء- على تحقيق تلك الأهداف(٢).

(١) لمزيد من التفصيل حول اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي راجع موقعه على شبكة المعلومات الدولية" الانترنت" ، مرجع سابق ،ص ٢.

(٢) د. محمد عبد العزيز عجمية، د. صبحي تادرس قريصة: النقود والبنوك والتجارة الخارجية، مرجع سابق، ص٥٦١، د. أحمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٩٥-٢٩٦.

المطلب الثاني

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي وموارده وآلياته

أولاً: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

يتألف الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي والمدير العام والموظفين:

١- **مجلس محافظي الصندوق:** يتكون من محافظ ونائب يعينهما كل بلد عضو حسبما يتراءى له، ويناط به اتخاذ السياسة العامة للصندوق، والقرارات الأساسية التي توجه النشاط العام للصندوق، ويجتمع مرة كل عام عند انعقاد الجمعية العمومية للصندوق.

٢-**مجلس إدارة الصندوق(المجلس التنفيذي):** ويضطلع هذا المجلس بممارسة كافة الصلاحيات التي يفوضها إليه مجلس المحافظين، ويتألف المجلس التنفيذي من المديرين التنفيذيين، ويرأسه المدير العام للصندوق:

– خمسة مديرين بالتعيين عن طريق البلدان الأعضاء الخمسة صاحبة أكبر الحصص.

–وخمسة عشر مديرا بالانتخاب عن طريق البلدان الأعضاء الأخرى. ويعين كل مدير تنفيذي مديرا مناوباً يتمتع بمطلق الصلاحيات لمباشرة العمل بالنيابة عنه أثناء غيابه، ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع، ويخصص مقاعد مستقلة للبلدان المساهمة صاحبة أكبر الحصص في الصندوق وهم –حسب ترتيب أكبر الحصص– الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، أما المديرون الآخرون فتتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية لفترات مدتها عامين.

٣-**مجموعة من الموظفين الدوليين:** يوجد على رأسهم مدير عام ويساعده مدير عام مساعد، وهؤلاء الموظفون هم موظفون دوليون مسؤولون أمام الصندوق وليس أمام سلطاتهم الوطنية، ويعمل بالصندوق حوالي

٢٨٠٠موظف ينتمون إلى ١٣٣ بلداً ينتشرون في جميع أنحاء العالم لتقديم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية للدول.

وعلى عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على أساس تمتع كل بلد بصوت واحد(كالجمعية العامة للأمم المتحدة) فإن صندوق النقد الدولي يطبق نظاماً للتصويت المرجح، فكلما زادت حصة بلد عضو في الصندوق كان عدد أصواته أكبر، غير أن المجلس التنفيذي نادراً ما يتخذ القرارات بالتصويت الرسمي، وإنما يتخذ معظم قرارته استناداً إلى توافق الآراء بين أعضائه، ويجري تأييد هذه القرارات بالإجماع.

ثانياً: موارد واستخدامات الصندوق:

١ – موارد الصندوق:

تتشكل موارد الصندوق من الموارد الخاصة وأهمها الحصص التي يكتتب فيها الدول الأعضاء، ثم من القروض التي يحصل عليها الصندوق.

الموارد الخاصة:

يعد المصدر الرئيسي لموارد الصندوق هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزاد فيها الحصص. وتدفع البلدان ٢٥% ن اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة[١]، أو بإحدى العملات الرئيسية مثل دولار الولايات المتحدة أو الين الياباني، ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية، لأغراض الإقراض حسب الحاجة، وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من

(١) يقصد بوحدة حقوق السحب الخاصة: هي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام ١٩٦٩م نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية، وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب ودولار الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يشأ الأعضاء أن تعتمد الاحتياطات العالمية على انتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات كامنة، وعلى العجز المتواصل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي كان مطلوباً لتحقيق نمو مستمر في الاحتياطات بالدولار الأمريكي، وتم استحداث حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد تخصيصه للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة، كما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة.

البلد العضو، وإنما أيضاً عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة. والهدف من الحصص هو أنها تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق، وتعد الولايات المتحدة أكبر مساهم في الصندوق بحصة تبلغ حوالي ١٧,٦% من إجمالي الحصص. أما سيشيل أصغر اقتصاد في العالم فتسهم بحصة قدراها ٠.٠٠٤%، وقد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص في يناير ١٩٩٩م، فازدادت الحصص في الصندوق بمقدار ٤٥% لتبلغ ٢١٢ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٩٠ بليون دولار أمريكي). كما يضاف إلى هذه الموارد عائد الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.

القروض: ويجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه. ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي العالمي:

- الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام ١٩٦٢م ويشارك فيها أحد عشر مشتركاً (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية).
- الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التي تم استحداثها في عام ١٩٩٧ ويشارك فيها ٢٥ بلداً ومؤسسة.

وبموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين يتاح لصندوق النقد اقتراض ما يصل إلى ٣٤ بليون وحدة حقوق سحب خاصة(حوالي ٤٦ بليون دولار أمريكي).

٢-استخدامات الصندوق:

يساعد صندوق النقد الدولي أعضاءه عن طريق ما يلي:

-استعراض التطورات المالية والاقتصادية الوطنية والعالمية ومتابعتها، وتقديم المشورة للأعضاء بشأن سياساتهم الاقتصادية.

-إقراض الأعضاء بالعملات الصعبة لدعم سياساتهم المعنية بالتعديل والإصلاح التي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار.

-تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال المساعدة الفنية وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية وذلك في مجالات اختصاص الصندوق وخبراته.

ثالثاً: أدوات وآليات عمل الصندوق:

من الوسائل والآليات التي يستخدمها الصندوق لتحقيق أهدافه وغاياته ما يلي[١]:

-الرقابة والإشراف من قبل الصندوق للسياسات المالية والاقتصادية للبلدان الأعضاء ورصد الاقتصاديات الإقليمية والعالمية لتقييم هذه السياسات واتساقها مع مصالح المجتمع الدولي وليس مع المصالح الخاصة للدول الأعضاء فقط.

-تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء وذلك من خلال تنظيم الدورات التدريبية للمسئولين في الحكومات والبنوك المركزية للدول الأعضاء وقيام خبراء الصندوق بزيارات ميدانية وعقد لقاءات ومشاورات مع المسئولين والمعنيين لدى الدول الأعضاء.

-تقديم المساعدات المالية للدول الأعضاء من خلال توفير التمويل المؤقت للدول الأعضاء لمساعداتها في حل مشكلاتها المتعلقة بموازين المدفوعات، أو لدعم سياساتها التصحيحية.

(١) د. على عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، ٢٠١٨م، ص٤٦٠، موقع صندوق النقد الدولي على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، مرجع سابق.

المطلب الثالث

خصائص وسمات قروض الصندوق والانتقادات الموجهة إليه

أولاً: خصائص وسمات الإقراض من الصندوق:

١- صندوق النقد ليس وكالة للمعونة أو بنك للتنمية، ولذا فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ويتم إيداع النقد الأجنبي المقدم الذي تتعين حدوده القصوى حسب حصة البلد العضو في الصندوق لدى البنك المركزي في البلد المعني لدعم احتياطاته الدولية وبالتالي إعطاء الدعم لميزان المدفوعات، وعلى عكس القروض التي تقدمها وكالات التنمية، فإن أموال صندوق النقد الدولي لا تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة بعينها.

٢- قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، بمعنى أن البلد المقترض لابد أن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات، وتساعد الشروط المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي على ضمان عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق لمجرد تأجيل الاختبارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون، والتأكد من قدرته على تعزيز اقتصاده وسداد المبلغ المقترض، ولابد أن يتفق البلد المقترض وصندوق النقد على إجراءات السياسة الاقتصادية اللازمة، كما أن الصندوق يقوم بصرف القروض على مراحل ترتبط بتنفيذه لالتزاماته المقررة على صعيد السياسات.

٣- قروض الصندوق مؤقتة، فحسب تسهيل الإقراض المستخدم، يمكن أن تصرف القروض على فترات قد تقصر لتصل إلى ستة أشهر أو تطول لتصل إلى أربع سنوات، وتتراوح فترة السداد بين٣,٢٥ إلى ٥ سنوات للقروض قصيرة الأجل، أو من ٤,٥ إلى ١٠ سنوات للتمويل متوسط الأجل، وفي نوفمبر سنة ٢٠٠٠ وافق المجلس التنفيذي على استحداث آلية توقع السداد المبكر أي في فترة تتراوح بين ٢,٢٥ إلى ٤ سنوات لاتفاقات الاستعداد الإنمائي، و٤,٥ إلى ٧ سنوات للاتفاقات الممددة، أما فترة سداد القروض المقدمة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض بموجب تسهيل

الإقراض الميسر المعروف باسم تسهيل النمو والحد من الفقر في ١٠ سنوات، مع فترة سماح طولها خمس سنوات ونصف لسداد أصل القرض.

٤- يتوقع الصندوق من المقترضين إعطاء أولوية لسداد قروضه، فالبلد المقترض يجب أن يسدد قرض الصندوق في الموعد المحدد، حتى تتوفر الأموال لإقراض بلدان أخرى تحتاج إلى التمويل لأغراض ميزان المدفوعات، ويطبق الصندوق إجراءات رادعة لمنع تراكم المتأخرات أو عدم سداد المدفوعات أو رسوم الفائدة، ولكن الأهم من ذلك كله هو الوزن الذي يعطيه المجتمع الدولي لوضع صندوق النقد الدولي كدائن ممتاز، فهو يضمن أن يكون الصندوق من أوائل المقرضين الذين تسدد قروضهم، رغم أنه في العادة هو آخر مقرض يقدم على تقديم الأموال إلى البلدان بعد أن تصبح قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته موضع شك واضح.

٥- جدير بالذكر أن البلدان التي تقترض من نوافذ الإقراض العادية غير الميسرة لدى الصندوق – فيما عدا البلدان النامية منخفضة الدخل- تدفع أسعار الفائدة ورسوم الخدمة القائمة على السوق، بالإضافة إلى رسم التزام يمكن للمقترض استرداده، ويمكن فرض رسم إضافي إذا تجاوز القرض مستوى معين لإثناء البلدان الأعضاء عن الاستخدام المفرط لأموال الصندوق، أما البلدان منخفضة الدخل التي تقترض بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر فتدفع سعر فائدة ميسر هو ٠,٥% سنوياً.

٦- تعزيزا للضمانات الوقائية التي تكفل حسن استخدام الأعضاء لموارد الصندوق، بدأ الصندوق يشترط اعتباراً من مارس ٢٠٠٠م إجراء تقييمات لمدى امتثال البنوك المركزية للممارسات الموصي بها فيما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية ووضع التقارير المالية وآليات التدقيق، وفي الوقت نفسه قرر المجلس التنفيذي توسيع نطاق تطبيق الأدوات المتاحة للتعامل مع البلدان التي تقترض من صندوق النقد الدولي على أساس معلومات خاطئة، والاستفادة من هذه الأدوات بشكل أكثر منهجية.

٧- عندما يقرض الصندوق فهو يقدم في معظم الحالات نسبة صغيرة فحسب من احتياجات التمويل الخارجي اللازمة للبلد المعني. ولكن لأن موافقة

الصندوق على منح القروض تعد إشارة إلى سير السياسات الاقتصادية في البلد المعني على الطريق الصحيح، فهي تطمئن المستثمرين والدوائر الرسمية وتساعد على توليد تمويل إضافي من هذه المصادر وهكذا فإن التمويل الذي يوفره الصندوق يمكن أن يكون أداة أو حافزاً مهماً لاجتذاب مزيد من التمويل، وتستند قدرة الصندوق على القيام بهذا الدور الحافز إلى ثقة المقرضين الآخرين في عملياته، وخاصة في مصداقية شرطية السياسات المرتبطة بالإقراض.

ثانياً: أهم أوجه النقد التي وجهت إلى صندوق النقد الدولي:

من أهم الانتقادات التي توجه إلى صندوق النقد الدولي ما يلي[١]:

١-لا يقدم الصندوق المساعدات للدول الأعضاء إلا لعلاج العجز المؤقت أو العجز الموسمي في ميزان المدفوعات، فالصندوق لا يقدم المساعدات لمواجهة اختلال أساسي في الميزان أو لأغراض الانعاش والتعمير التي كانت ضرورية في أول عهده.

٢-لا يجوز للعضو أن يستخدم موارد الصندوق إلا لفترة قصيرة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، ومع ذلك فإن الصندوق لا يجبر الأعضاء على سداد قروضهم إلا إذا زادت احتياطاتهم من الذهب والعملات الأجنبية عن حد معين، وكلما طالت فترة القروض كلما زادت الفائدة إلى أن تصل إلى ٣%، وعندئذ يجب على الصندوق أن يتشاور مع العضو في ضرورة سداد القروض، فإذا لم يقم بالسداد فإن البنك يقطع عنه المساعدات في المستقبل.

٣-تعتبر موارد الصندوق قليلة وغير كافية بأي حال من الأحوال لمقابلة احتياجات الأعضاء، لذلك فإن مساعدات الصندوق أصبحت لمواجهة الاختلالات المؤقتة في ميزان المدفوعات.

(١)د. محمد عبد العزيز عجمية، د. صبحي تادرس قريصة: النقود والبنوك والتجارة الخارجية، مرجع سابق، ص٥٦٦-٥٧٠.

٤-يعترض البعض على طريقة التصويت في الصندوق، إذ أنها تعطي سلطة كبيرة لقلة من الدول كما سبق بيانه، حقيقة أن هذه الدول تساهم بجزء من أموال البنك إلا أن التعاون الدولي قد يكون أكثر نفعاً وأسرع إلى الوصول إلى النتائج المنشودة لو أن الديمقراطية في التصويت لا تقوم على أساس مدى مساهمة العضو في أموال الصندوق.

كما يرى أحد الباحثين أن من أهم أوجه النقد التي توجه إلى صندوق النقد الدولي ما يلي[١]:

١. برامج و سياسات الصندوق تهدف إلى جعل الدول النامية مجرد توابع يجب عليها التكييف مع الايديولوجيات الرأسمالية بدلا من أن تكيف اقتصادياتها لمصالحها و متطلبات شعوبها.

٢. العمل على إجبار الاقتصاديات النامية على التحول إلى اقتصاديات ليبرالية و تدعم القطاع الخاص على اعتبار انه في ظل سوق مفتوحة سيؤدي ذلك على انخفاض العجز في الميزانية العامة و بحكم أن القطاع الخاص في الدول النامية لا يتوفر على إمكانيات تمكنه من استيعاب الاقتصاد الليبرالي الذي تفرضه الدول المتقدمة التي تملك قطاع خاص له إمكانيات كبيرة مما أدى إلى انسياب الموارد للقطاع الخاص دون فائدة.

٣.برامج الصندوق تؤدي إلى سياسة انكماشية حيث تزداد نسبة البطالة و ينخفض مستوى الاستهلاك و الاتفاق و بالتالي انخفاض معدلات النمو.

٤.تدخل الصندوق في السياسة الداخلية للبلد من الناحية الاقتصادية و فرضه لرفع الدعم على أسعار المواد الاستهلاكية الرئيسية نتج عنه اضطرابات اجتماعية خطيرة و توسع دائرة الفقر.

٥.إجراءات تخفيض قيمة العملة المحلية أذى إلى ارتفاع قيمة الواردات بالعملة الصعبة حيث تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي زيادة التكاليف

(١)د. رواء زكي الطويل: محاضرات في الاقتصاد السياسي، جامعة الموصل، العراق، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، ص ٢٦٥- ٢٦٦.

الاستثمارية للمشروعات الجديدة و كذا ارتفاع مستوى المعيشة و انعكاساته على الأغلبية السابقة من المواطنين.

٦.عمل الصندوق على فرض إلغاء القيود و تحرير التجارة الخارجية و التوسع في درجة الانفتاح و هنا ما يؤدي إلى انتقال الاستثمارات و رؤوس الأموال الأجنبية، و نظرا للمنافسة غير المتكافئة بين الاستثمار المحلي و الخارجي الأجنبي فإن هذا الأخير يتمكن من السيطرة على الاقتصاد الوطني.

٧.التوزيع غير العادل للحصص ما جعل الدول الرأسمالية تملك حق إصدار القرار بينما الدول النامية تتحمل تكلفة القرار.

٨.عمل الصندوق على عدم اقتصاديات الدول النامية و زعزعت الجانب السياسي داخل البلد و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال برامجه المطبقة و التي تنج عنها تسريح العمال و تدهور المستوى المعيشي للفرد.

وخلاصة القول أن سياسات وبرامج الصندوق تعتبر من تطلعات وطموحات الدول الرأسمالية والحد من أزماتها ومشكلاتها على حساب اقتصاديات الدول النامية، وذلك بهدف تحقيق الحصول على الأرباح الخيالية التي تحلم بها البلدان الرأسمالية على حساب اقتصاديات الدول النامية، وإحكام السيطرة على الاقتصاديات النامية، ومن ثم يتسنى للبلدان الاحتكارية عن طريق الصندوق تنفيذ مشاريعها في الاقراض الخارجي وخلق الفرص الذهبية لاستثماراتها في البلدان النامية(١)، ولهذا فإن سياسات صندوق النقد تصاغ بما يوافق السياسات الرأسمالية للدول الاحتكارية، فهي مؤسسة سياسية أقرب إلى كونها مؤسسة تعاونية.

(١) د. ميشيل تودور: التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد عبد الرازق، دار المريخ، الرياض، السعودية، ٢٠٠٩م، ص٣٩٣.

المبحث الرابع

أثر قروض صندوق النقد الدولي على اقتصاديات بعض الدول النامية

لا شك أن لجوء العديد من الدول إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي ولد العديد من التجارب منها الناجحة ومنها الفاشلة ومن خلال هذا المبحث سأتناول بعضاً من هذا التجارب للاستفادة منها من حيث نجاحها في تحقيق أهدافها أو من حيث إخفاقها في ذلك حتى يتسنى لمتخذ القرار وضع هذه التجارب نصب عينيه حتى يهتدى من خلالها إلى تحقيق أهدافه، ومن ثم فسوف أتناول التجربة البرازيلية في مطلب أول ثم التجربة الماليزية في مطلب ثان ثم التجربة اليونانية في مطلب ثالث وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

التجربة البرازيلية

حققت البرازيل في العقدين الماضيين من أسباب القوة ما يدعو بقية الدول النامية إلى دراسة هذه التجربة والإفادة منها، فحتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي كانت غير قادرة على سداد ديونها الخارجية، ولم تكن قادرة كذلك على السيطرة على نسب التضخم في الأسعار التي راحت ترتفع بمعدلات عالية للغاية، ومظاهر البؤس والفقر، فضلاً عن انتشار الجريمة والعنف بمعدلات جعلت الحياة هناك شبه مغامرة، لكن الصورة الآن تغيرت فالاقتصاد الذي كان يترنح أصبح حالياً من أقوى الاقتصاديات في العالم، ومعدلات النمو التي كانت فوق الصفر بقليل وصل متوسطها السنوي إلى ٥%، والناتج المحلي الذي لم يكن كافياً لسداد ديون خارجية متعثرة صار اليوم يمثل وحده ثلث الناتج المحلي الإجمالي لقارة أمريكا الجنوبية بأكملها، والبلد الذي كان طارداً لرؤوس الأموال أصبح يحتل مراتب متقدمة عالمياً في مؤشر الثقة بالاستثمار الأجنبي المباشر[١].

---

(١) محمد عبد العاطي: البرازيل القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية، سلسلة ملفات القوى الصاعدة (٣)، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠م، ص٧، متوافر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان:
www.aljazeera.net/mritems/streams/2010/6/9/1_996982_1_51.pdf
تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/١٢/٢٥م.

لم تصبح البرازيل التي أعلنت رسمياً في عام ٢٠١١م أنها أصبحت سادس أكبر اقتصاد على مستوى العالم إذ بلغ نسبة النمو بها وفقاً لتصريحات وزير المالية البرازيلي حوالي ٢.٧% في حين لم تتجاوز نسبة نمو الاقتصاد البريطاني سوى ٠,٨%[١]، كما أظهر التقديرات الحكومية أن نصف سكان البلاد قد زاد دخلهم بنحو ٦٨% خلال العقد الماضي في طليعة دول البريكس فقط [٢]. وهذا الإنجاز الذي تحقق لم يكن إلا ثمرة نجاح برنامج اقتصادي إصلاحي طموح شهدته البرازيل أثناء ولاية حكم الرئيس السابق " لويس إيناسيو لولا دا سيلفا" الشهير ب" لولا دا سيلفا" [٣].

لقد استطاعت البرازيل رغم تعاقب الحكومات العسكرية عليها منذ عام ١٩٣٠م حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي في ظل تراجع الحرية والديمقراطية وانتشار الاعتقالات والأزمات الاقتصادية ، أن تتبنى في فترة السبعينات سياسات رأسمالية بدأت تدافع فيه عن مصالح رجال الأعمال وأصحاب الشركات غير مكترثة بالاهتمام بالطبقات الفقيرة خشية الوقوع في خطر الشيوعية وتكرار النموذج الكوبي، مما جعلها تعمد إلى الاقتراض من الخارج لتنفيذ مشروعاتها التنموية، مما ترتب عليه تحمل البلاد بديون اقتصادية كبيرة شكلت عبئا ضخماً على الأجيال اللاحقة، ثم واجهت البلاد في فترة الثمانينات أزمة الديون خاصة في ظل السياسة الاقتراضية المتهورة التي اتبعتها الحكومات العسكرية، ومن ثم بذلت البلاد محاولات للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة التي شهدتها، ثم تراجع الجيش عن الحياة السياسية

(١) أمل مختار: تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر، متوافر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان:
www.aljazeera.net/mritems/streams/2010/6/9/1_996982_1_51.pdf
تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/١٢/٢٥م.

(٢) محمد عبد العاطي:البرازيل القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية، مرجع سابق، ص٥٨.

(٣) رفيف رضا صيداوي: دروس من التجربة البرازيلية، مجلة الفكر العربي الإلكترونية، العدد الأول، يونيو ٢٠١٣م، ص ١٥، متوافر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان:
www.arabthrought.org

في فترة التسعينات وبدأ الانتقال السلمي والتدريجي للسلطة إلى حكومات مدنية متعاقبة، فتبنت هذه الحكومات سياسات الانفتاح الاقتصادي وسياسات السوق والخصخصة والتحرير الاقتصادي كما هو حال العديد من دول العالم الثالث التي اتبعت توجيهات وتعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما أدى إلى تقدم في مؤشرات الاقتصاد الكلي، ولكنه تقدم غير حقيقي، بمعنى أن هذه السياسات أصابت المنتجين المحليين بخسائر فادحة مما ترتب عليه المزيد من البطالة وتراجع معدلات الانتاج المحلي ومعدلات التصدير وارتفاع معدلات الفقر.

ثم جاءت ولاية الرئيس "كاردوسو" (١٩٩٥-٢٠٠٢) وبذل محاولات عديدة لإصلاح الاقتصاد البرازيلي، ولكن ارتفع الدين الخارجي في عهده من ١٥٠مليار دولار إلى ٢٥٠مليار دولار، مما أدى إلى ارتفاع نسب التضخم وانعدام الثقة في الاقتصاد سواء من الجهات الدولية أو المستثمرين المحليين والأجانب، مما جعله يقوم بطرح سندات الدين الداخلي بفوائد مرتفعة حتى بلغ الدين الداخلي ٩٠٠%، فحاول بعدها الحصول على قرض جديد من صندوق النقد الدولي متعهداً باتخاذ خطوات أكثر شدة، ولكن كان رد الصندوق عليه أنه عليه الانتظار حتي الانتخابات الرئاسية الجديدة[١].

وفي سبتمبر من عام ٢٠٠٣م تولى الرئيس البرازيلي "لولا دا سيلفا" الذي لم يحصل على أية مؤهلات علمية ولا يجيد أية لغات أجنبية، وإنما استند على

(١) أمل مختار: تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر، مرجع سابق، هدير عبد المنصف شحاته: تجارب التنمية... البرازيل نموذجاً، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان: https://elbadil-pss.org/2017/05/05
تاريخ الاطلاع:١/١٢/٢٠١٨م، أحمد فؤاد حسن: تجربة النهضة البرازيلية... انموذجاً استرشادياً، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان: https://democraticac.de/?p=30820
تاريخ الاطلاع:١/١٢/٢٠١٨م،

ثلاث مرتكزات أساسية هي: الإرادة الجبارة، الحس الطبقي، الرؤية الشاملة للعلاقات السياسية الدولية.

لقد بدأ " لولا" فترة حكمه بالعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، منها مشكلة انخفاض سعر الريال البرازيلي أمام الدولار الأمريكي، والتضخم وارتفاع مستويات الدين العام سواء الخارجي أو الداخلي، إضافة إلى مشكلة النقص الحاد في توصيل الكهرباء إلى مساحات شاسعة من البلاد، وهو ما يعيق مشروعات التنمية الزراعية والصناعية بشكل كبير، ومن المشكلات الاجتماعية مشكلة التسرب من التعليم وتردي أحوال المدارس بشكل عام، إضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة وخاصة تجارة المخدرات، إضافة إلى مشاكل الجوع والفقر والبطالة والتفاوت الشديد بين طبقات المجتمع.

ولمواجهة هذه المشكلات شرع " لولا" في تطبيق برنامج اصلاحي تحت شعار "صفر جوع" هادفاً بذلك إلى طمأنة الشعب البرازيلي أنه لن يبقى هنالك جائع برازيلي، كما أنه عمل بذلك على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكان برنامج لولا لتحقيق النمو ومعالجة الفقر والخروج من شبح الإفلاس ما يلي: (١)

١-**تنفيذ برنامج للتقشف:** نفذت البرازيل برنامجا للتقشف وفقا لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة، والمهم انه عند تولى "لولا" الرئاسة لم يتراجع عن هذا البرنامج الذي كان قد بدأه سلفه "كاردوسو" بل استمر فيه على غير توقعات ومخاوف الطبقات العليا، حيث لجأ للصراحة والمكاشفة وأعلن أن سياسة التقشف هي الحل الأول والأمثل لحل مشاكل الاقتصاد، وطلب دعم الطبقات الفقيرة له

(١) أمل مختار: تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر، مرجع سابق، هدير عبد المنصف شحاته: تجارب التنمية... البرازيل نموذجاً، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.

والصبر على هذه السياسات، وقد كان له هذا بسبب شعبيته ونجاحاته المتتالية.

وقد أدى برنامج التقشف إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد ومن ثم ساهم ذلك بقوة في القضاء على انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي، وبناء عليه تلقت البرازيل نحو ٢٠٠ مليار دولار استثمارات مباشرة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١١ ، بالإضافة إلى ذلك دخل ما يقرب من ١.٥ مليون اجتبى للإقامة في البرازيل في ٢٠١١ وعاد نحو ٢ مليون مهاجر برازيلي إلى البلاد. وقد أدت هذه الاستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدولة وهو ما يعنى توفير فرص عمل جديدة ومن ثم المساهمة في حل مشكلة الفقر، وبعد أن كان صندوق النقد يرفض إقراض البرازيل في أواخر عام ٢٠٠٢ أصبح الآن بعد ثماني أعوام من العمل في برنامج لولا الاقتصادي مدين للبرازيل ب ١٤ مليار دولار.

٢-**تغيير سياسات الإقراض:** تم توفير تسهيلات ائتمانية، حيث خُفضت سعر الفائدة من ١٣.٢٥% إلى ٨.٧٥ % وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار، ومن ثم أدى ذلك إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو وهو ما ساهم بشكل عام في حل مشكلة الفقر، وتشير الأرقام إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة ٦٨%.

٣-**التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن:** الواقع أن البرازيل تمتلك قدرات طبيعية ضخمة من أراضي زراعية شاسعة وانهار وأمطار بوفرة كبيرة ومناخ جعل منها منتجة لمحاصيل زراعية متميزة عليها طلب عالمي وغير متوفرة في بلاد أخرى مثل البن وأنواع من الفواكه، وكذلك أيضا ثروات معدنية ونفطية هائلة، وقد اعتمدت البرازيل على تصدير هذه المنتجات الخام في السنوات الأولى في حكم "لولا" وقبل الأزمة العالمية في ٢٠٠٨ واستفادت من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية وهو الأمر

الذي أدى بالتبعية إلى سد العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعانى منه الاقتصاد البرازيلي قبيل عام.

٤-**التوسع في الصناعة:** اتجهت السياسات الاقتصادية في هذا الشأن إلى الاهتمام بشقين للصناعة، الأول هو الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، وهى كانت بالفعل قائمة من قبل لكن حدث فيها توسعات نتيجة للتوسع في الزراعة والاكتشافات البترولية ومن ثم التوسع في هذه الصناعات والتصدير كما سبق الإشارة. أما الشق الآخر فهو الصناعات التقنية المتقدمة، حيث خطت البلاد خطوات واسعة في العقد الأخير في صناعات السيارات والطائرات، ومن أهم الأمثال شركة (امبراير)، والتي تعتبر ثالث أكبر شركة تصنيع طائرات تجارية بعد إيرباص وبوينغ وأكبر شركة مصدرة في كل البرازيل، وتمثل طائرات شركة «إمبراير» ٣٧% من أسطول شركات الطيران الإقليمية في أمريكا. وقد تم إنشاء هذه الشركة من قبل النظام العسكري في ١٩٦٩ ولكنها ظلت شركة خاسرة، حتى تم خصخصتها في ١٩٩٤ في عهد الرئيس الأسبق "كاردوسو"، ومن ثم أخذت في التقدم ولكنها حققت نجاحا كبيرا ومتميزا في السنوات الأخيرة.

٥-**تنشيط قطاع السياحة:** إن البرازيل بما تمتلكه من طاقات طبيعية نادرة ومذهلة من غابات وشواطئ وجبال مؤهلة وبقوة لاجتذاب أفواج سياحية كبيرة، لكن الواقع إن هذه القدرات وحدها غير كاف لهذا بل يجب أن يكون هناك جهود مبذولة لتنشيط السياحة، وقد شهدت البرازيل في الفترة السابقة نموا ملحوظا في هذا المجال، حيث ابتكرت نوع خاص من السياحة يعرف بسياحة المهرجانات، فالبرازيل دولة تمتلك تراث شعبي شديد الخصوصية في الاحتفال عن طريق المهرجانات الجماهيرية التي تشهد حالة من الاحتفال الجماعي في الشوارع برقصات السامبا والموسيقى والألوان والاستعراضات المبهرة، وقد نجحت في الترويج لمثل هذا اللون الخاص من السياحة ونجحت في استقبال ٥ ملايين سائحا سنويا، وهو الأمر الذي يساهم كذلك في إنعاش الاقتصاد وتحقيق مزيدا من النمو.

٦- **الطرق المباشرة لحل مشكلة الفقر (الإعانات الاجتماعية):** بعد عرض كل الجوانب السابقة من برنامج "لولا" الإصلاحي الاقتصادي يبقى الإشارة إلى الجانب اليساري من خطة الإصلاح الاقتصادي وهو الشق المتعلق بالإعانات الاجتماعية ورفع مستويات الدخل. وقد كان في قلب هذا الجانب هو سياسة الإعانة البرازيلية المعروفة بـ (بولسا فاميليا)، وهو برنامج بدأ منذ منتصف التسعينيات أي في عهد "كاردوسو" قبل وصول "لولا" للحكم، ولكنه استمر في متابعة هذا البرنامج ويعود له الفضل في توسيع نطاق المنفعة من هذا المشروع وضخ طاقة اكبر وأموال أكثر فيه، وقد كان إجمالي الإنفاق على البرنامج يصل إلى ٠.٥ % من إجمالي الناتج المحلى بتكلفة تقدر بين ٦ و ٩ مليار دولار.ويقوم البرنامج على أساس إعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة بقصد رفع مستواها وتحسين معيشتها، على أساس أن تُعَرف الأسر الفقيرة بأنها الأسرة التي يقل دخلها عن ٢٨ دولار شهريا.والمهم هو ربط هذه المعونات بشروط صارمة تشمل التزام الأسرة بإرسال أطفالها للتعليم والالتزام بالحصول على الأمصال واللقاحات للأطفال بشكل منتظم . وبعد التأكد من التزام الأسرة بالشروط السابقة، تحصل الأسرة على دعم بمتوسط يبلغ تقريبا ٨٧ دولار شهريا وهو ما يعادل ٤٠% من الحد الأدنى للأجر في البلاد، وتصرف الإعانة عن كل طفل بحد أقصى ثلاثة أطفال، كما تصرف هذه الإعانات للام بهدف ضمان صرفها لتحسين ظروف الأطفال والأسرة.

٧- **الإصلاح الحكومي:** [١] يعتبر الإصلاح الحكومي أحد الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها البرازيل في سياستها لتحقيق التنمية. ويقوم هيكل الدولة في البرازيل على النظام الفيدرالي الذي يحتوي على ٢٦ ولاية، وقد اشتملت

(١) د. أحمد صقر عاشور: التعلم من التجربة البرازيلية في التنمية، مقال بجريدة الأهرام المصرية اليومية، منشور بتاريخ السبت ٣من رمضان ١٤٣٦هـ، الموافق ٢٠من يونيو ٢٠١٥م، السنة رقم ١٣٩، العدد رقم ٤٦٩٤٧، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/406925.aspx
تاريخ الاطلاع:٢٠١٨/١٢/٥م

حزمة الإصلاحات الحكومية التي أدخلت خلال العقدين الأخيرين على مجموعة من العناصر أهمها: (أ) إدخال تغييرات جوهرية وجذرية في أدوار الدولة، وهيكل ونظم عمل الحكومة لتطوير أدائها وتحسين اقتصادياتها وجعلها داعمة ومحفزة للنمو مع تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد لاقى هذا المخطط تأييدا وترحيبا من المؤسسات الدولية، وشكلت السياسات التي احتواها نموذجا مرجعيا للكثير من دول أمريكا اللاتينية. (ب) استحداث مجموعة من المجالس والهيئات الرقابية أو المنظِمة للأسواق، والخدمات والمرافق العامة التي يقدمها أو يديرها القطاع الخاص، وللخدمات التي تقدمها الحكومة، وللقواعد المتعلقة بضمانات الاستثمار، إضافة لتطوير الهيئات الخاصة بالإحصاء والتقاعد وحقوق الملكية والبحوث وغيرها؛ (ج) إدخال تعديل دستوري في ١٩٩٨ يدخل مرونة في نظم الإدارة والموارد البشرية في قطاع الدولة تسمح بتعددها، ويغير من نظام التثبيت الوظيفي ويسمح للحكومة بترشيد قرارات التوظيف والإحالة للتقاعد، بناء على الحاجة الفعلية واستنادا إلى الكفاءة. ورغم أن هذا التغيير واجه صعوبات ومقاومة كبيرة قبل هذا التاريخ، إلا أن إدخاله ضمن التعديلات الدستورية لم يواجه بالمقاومة المتوقعة، وسمح للحكومة أن تدير شئون التوظيف بمرونة، وأن ترشد التوظيف من خلال التقاعد المبكر وغير ذلك من الإجراءات، وخلق قوة دفع لدى العاملين في الحكومة بضرورة إظهار الجدية في العمل والكفاءة في الأداء. وقد اقترنت هذه الإصلاحات بزيادة الاهتمام بتنمية قدرات العاملين من خلال التدريب، وبزيادة حوافز الأداء؛ (د) إدخال نظم الإدارة القائمة على النتائج في قطاع الدولة، يشمل التخطيط للأهداف المحددة للأداء، والقيام بقياس الإنجاز المتحقق بشأنها والمحاسبة والمسئولية عن النتائج في كل مستويات المؤسسات التابعة للدولة؛ (هـ) تطوير نظام التخطيط المالي والموازنة العامة والنظام المالي للحكومة عامة، بما في ذلك تحقيق المساءلة عن النتائج، وزيادة الشفافية والرقابة في المعاملات المالية للحكومة. وتوجهت السياسات المالية للحكومة لجعل الإنفاق الحكومي محفزا للنمو ومحققا للعدالة الاجتماعية ومستهدفا تحسين جودة الخدمات

العامة. واقترن هذا الإصلاح بجعل التخطيط المالي للحكومة يغطي أربع سنوات. وقد ساهمت هذه الإجراءات في تحسين الأداء الحكومي عامة، وترشيد الإنفاق وتحسين مردوده وتخفيض عجز الموازنة وتحويله إلى فائض.

المطلب الثاني
التجربة الماليزية

تعتبر التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والبحث والدراسة، نظراً للنجاح الكبير الذي حققته ماليزيا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي من الممكن أن تستفيد منه الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، وذلك للتشابه الكبير الذي يربط الدول العربية وماليزيا في الكثير من الظروف الاقتصادية والسياسية وحتى الدينية، من أجل مساعدتها في النهوض من كبوتها والتخلص من التخلف والجمود والتبعية.

فماليزيا دولة اسلامية تمتلك مقومات كبيرة استطاعت من خلالها وفي غضون العقود الاربعة الماضية أن تحقق قفزات هائلة في مجال التنمية البشرية والاقتصادية، وأصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الاسلامي فضلا عن أنها الأولى في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرق اسيا، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة فضلا عن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة وحققت تقدما ملحوظاً في ميادين معالجة الفقر والبطالة والفساد وتخفيض نسب المديونية الخارجية لدى الدول المتقدمة، ولكن السؤال كيف استطاعت ماليزيا تحقيق كل ذلك في ظل الضغوط الدولية التي وقعت ماليزيا تحت وطأتها خاصة بعد الأزمة المالية الحادة التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧م؟[١].

(١) على أحمد درج: التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، بحث منشور بمجلة بابل، قسم العلوم المصرفية والتطبيقية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، العدد ٣، المجلد ٢٣، السنة ٢٠١٥م، ص١٣٦٣، بلال محمد سعيد المصري: تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية" دروس مستفادة"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، ٢٠١٦م، ص٣٠-٣١.

وحتى نستطيع أن نفسر ما حدث لابد من تناول هذه التجربة من بدايتها، بدأت تجربة ماليزيا في التنمية تأخذ بعداً تاريخيا خاصة بعد الاستقلال عام ١٩٥٨م، من خلال اعتمادها على القطاع العام والبدء في التصدير، مركزة على الصناعات كثيفة العمالة، كصناعة المكونات الإلكترونية، مما أدى إلى تخفيض معدلات البطالة وتحسن توزيع الدخل العام، كما كان لشركات البترول العاملة في ماليزيا دور مهم من خلال دعمها للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها البلاد [١].

وفي السبعينات قامت ماليزيا بتقليد اقتصادات النمور الأسيوية، وألزمت نفسها بالانتقال من دولة تعتمد على الزراعة والتعدين إلى اقتصاد يعتمد على التصنيع والتصدير. ومع وجود حكومة وطنية مؤمنة بالتغيير والتي تمثلت بجهود رئيس وزراء ماليزيا (محمد مهاتير) الذي قاد ماليزيا نحو التطور فلم تأتي تجربة ماليزيا الحضارية والتكنولوجية والاقتصادية من فراغ بل هي نتيجة لجهود القيادة الماليزية فاستفادت من تجارب غيرها في التنمية فعلى سبيل المثال لم تدع التجربة اليابانية على اختلاف مراحلها دون الاستفادة منها وتجنب الوقوع في الاخطاء التي رافقت النهضة الصناعية الكبرى في اليابان ولم تكتفي ماليزيا بالاتجاه شرقاً بل اتجهت غرباً للاستفادة من التجارب الصناعية الكبيرة والطويلة لتلك الدول[٢].

(١) محمد صادق اسماعيل: التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م، ص٥٠.

(٢) مهاتير محمد: التجربة الماليزية نهضة أمة، محاضرة ألقيت في الأردن بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣م، مؤسسة عبد الحميد شومان، البنك العربي، عمان، الأردن، ٢٠١٦م، على أحمد درج: التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، المرجع السابق، ص ١٣٦٥،محمد صادق اسماعيل: التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، مرجع سابق، ص٥٣، بلال محمد سعيد المصري: تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية" دروس مستفادة"، مرجع سابق، ص٢٦، بن قيراط عبد العزيز، شمام وفاء، غضبان على: التنمية والمعرفة في دول الجنوب، ماليزيا– الهند– الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ٢٠٠٧–٢٠٠٨م، ص ٥ وما بعدها.

وفي أعقاب الأزمة المالية الحادة التي عصفت بدول شرق آسيا في عام ١٩٩٧م، والتي أثرت بشكل واضح على الاقتصاد الماليزي الذي خسرت عملته نصف قيمتها تقريباً، كان لابد من علاج هذه الاختلالات فسارعت ماليزيا إلى طلب المعونة من صندوق النقد الدولي، ولكن القيادة السياسية برئاسة مهاتير محمد فضلت تصميم سياسة مالية بعيدة عن مقترحات صندوق النقد الدولي فحققت تقدما ملحوظاً أبهر العالم واستطاعت ماليزيا من خلاله الخروج من أزمتها وتحقيق معدلات اقتصادية أبهرت المؤسسات المالية العالمية، وقد ارتكزت هذه السياسة على ما يلي:

-تثبيت قيمة العملة الماليزية(١دولار =٣.٨ريخت).

-تقييد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى ماليزيا.

-سياسة ضريبية محفزة. (١)

كما يشير أحد الباحثين إلى أن هناك مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية ساعدت في نجاح التجربة الماليزية في التنمية من أهمها: (٢)

١- المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية، وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة.

٢- يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديموقراطية في جميع الأحوال.

(١) جاك دي لاروزييه، ميشيل كامدميوس، هورست كوهلر: كيف ينبغي إعادة صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر ٢٠٠٤م، ص٢٧، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت عنوان: www.imf.org تاريخ الإطلاع ١٥/٤/٢٠١٥م.

(٢) عبد الحافظ الصاوي: قراءة في تجربة التنمية بماليزيا، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، العدد٤٥١، ربيع الأول ١٤٢٤هـ- مايو ٢٠٠٣م، ص٦٢وما بعدها.

٣- تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة في(تجمع الأسيان) في العام ١٩٩٥م على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل.

٤- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

٥- انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.

٦- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

٧- اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠ % بين سنة ١٩٧٠م وسنة ١٩٩٣م، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠ % خلال الفترة عينها.

ويرى د. محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة [1]، أنه في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثالوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ مطلع الثمانينيات وهو

(1) المرجع السابق: ص٦٣.

مثلث النمو والتحديث والتصنيع، باعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم "ماليزيا كشراكة" كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى.

ويضيف عبد الفضيل أن هناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها :

١-أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:

-ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.

-أن تصدر الشركة ٥٠ % على الأقل من جملة ما تنتجه. الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو ٢ مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة

٢-أيضاً امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي -الواحد والعشرين -من خلال التخطيط لماليزيا ٢٠٢٠م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

٣-وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية - الوسيطة -الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه.

وإذا كانت تجربة ماليزيا توصف بأنها تجربة ناجحة، فلأنها قد اهتمت بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، مع الموازنة

بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية، مع الاهتمام بهذه الأخيرة من خلال ما يلي: (١)

- في مجال التنمية المادية عملت ماليزيا على تحقيق العدالة بين المناطق، بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخرى، فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات، كما اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي الوليد أو القطاع التجاري الاستراتيجي، وإنما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه، وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى
- كما اتفقت التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من الملاويين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة، فضلاً عن زيادة ملكيتهم لها. كما وفرت لأفراد المجتمع إمكانيات تحصيل العلم في مراحله المختلفة، وتسهيل التمرين والتدريب ورفع مستوى الإنتاجية، وترتيبات الارتفاع بالمستوى الصحي وتوقعات العمر، فنجحت في تحسين مستويات معيشة الأغلبية العظمى من أفراد الشعب كماً ونوعاً، وخصوصاً مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي.
- كذلك انتهجت ماليزيا استراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي، سواء البشري أو التمويلي، حيث عملت على حشد المدخرات المحلية اللازمة لاستغلال الموارد الإلهية المتاحة.
- أيضاً اهتمت ماليزيا بتجربة تحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، سواء كان من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم، كما أسهم ارتفاع نصيب الملاويين في الملكية المشتركة للثروة في القطاعات الإنتاجية المختلفة،

(1) المرجع السابق: ص٦٤-٦٥.

فضلاً عن القطاع المالي والمصرفي، إلى توفير رؤوس الأموال المحلية اللازمة لمختلف أوجه التنمية بصورة متزايدة والتي أسهمت في الإقلال من الديون الخارجية، وما يترتب عليها من زيادة عبء الدين الذي يرهق الموارد اللازمة للتنمية، فضلاً عن العواقب الوخيمة اجتماعياً وسياسياً.

- طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ماليزيا تتم من خلال القنوات الديموقراطية للشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية المتعددة التي توفر أوسع مشاركة ممكنة للناس في مناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في تطبيقها الجاد لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها.
- التزمت الحكومة الماليزية بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، ففي حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمت مسؤولية الأفراد وأشركتهم عملياً في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها. ومن ناحية أخرى أسهمت الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للتحول إلى القطاع الخاص عن طريق منح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، مع وعدهم بأجور أعلى في المدى القريب، ولكن يؤخذ على الحكومة تجاهلها للاعتراضات الإسلامية على تحويل الموارد الطبيعية العامة إلى القطاع الخاص بدلاً من إبقائها في إطار الملكية المشتركة للمسلمين تحت مسئولية الدولة ورقابتها.

لقد استفادت ماليزيا من الانفتاح الاقتصادي الكبير على الخارج عبر اندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني، ونرى مظاهر التقدم واضحة من خلال تحولها من بلد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والالكترونية، فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لعام(٢٠٠١م) الذي رصد اهم الدول المصدرة للتقنية في

العالم كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك على كل من ايطاليا والسويد، كما كانت تجربتها الفائقة النجاح في مواجهة الازمة الاقتصادية لعام (١٩٩٧م) والتي واجهت دول جنوب شرق اسيا برمتها خير دليل على البرنامج الناجح الذي انتهجته من خلال التزامها بتنفيذ خطة عمل وطنية فرضت من خلالها قيودا مشددة على سياستها النقدية وأعطت البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ خطة طوارئ لمواجهة هروب رأس المال وجلب النقد الاجنبي إلى الداخل، واستطاعت ماليزيا الخروج من أزمتها المالية خلال سنتين فقط بعيدا عن وصفات ومقترحات صندوق النقد الدولي لهو أكبر دليل على أخذ كل الحذر عند اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وتنفيذ مقترحاته أو بشكل أوضح تنفيذ تعليماته المفروضة على الدول المقترضة وخاصة الدول النامية[1].

المطلب الثالث

التجربة اليونانية

بعد أن تناولت بشيء من الإيجاز تجربة دولتين من الدول التي استطاعت أن تحقق مستويات من التنمية أبهرت العالم ووقف أمامها خبراء الاقتصاد في ذهول، بعيداً عن وصفات وتوجيهات صندوق النقد الدولي، أتناول تجربة دولة من الدول التي لجأت إلى صندوق النقد الدولي للاستدانة وهي الآن معرضة للإفلاس ، ألا وهي تجربة اليونان.

تعد اليونان إحدى الدول الأوربية التسع عشر التي تقع ضمن منطقة اليورو الذي أصبح عملة رسمية لدول الاتحاد الأوربي بداية من عام ١٩٩٩م، ولليونان تجربة قاسية ليس مع صندوق النقد الدولي وإنما مع الترويكا – تحالف ثلاثي لمؤسسات اقتصادية دولية هي المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي – وذلك لإنقاذ اقتصادها من حالة الإفلاس، وتبدأ تجربة اليونان مع صندوق النقد الدولي ومع الترويكا إلى أنه بعد انضمام اليونان إلى المنظومة الأوربية وأصبحت أحد أعضاء منطقة اليورو حصلت

(1) المرجع السابق :ص٦٣.

اليونان على مساعدات نقدية حتي تنهض بالمستوى الاقتصادي بما يتماشى مع الدول الأوربية المتقدمة، ولكن تلك القروض لم توظف التوظيف الأمثل نظرا لأن معدل التضخم قد وصل إلى حوالي ٤٠% من الناتج المحلى الإجمالي، وارتفع معدل البطالة إلى ٢١.٨% وتراكمت الديون الحكومية حتى وصلت إلى ١٢٠% من الناتج المحلى الإجمالي، في حين تقلصت إيرادات الدولة نتيجة إلغاء الرسوم والضرائب المفروضة على الواردات الأوربية بعد الانضمام للاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ذلك انتشر الفساد والرشوة في كافة المؤسسات والهيئات الحكومية حتى وصلت إلى القطاعات الخاصة، صاحب ذلك الارتفاع الذي حدث في أسعار البترول وما ترتب عليه من زيادة أسعار السلع، كل ذلك والدولة ملزمة بأن يعيش مواطنوها طبقا لمعايير وشروط منطقة اليورو في الاتحاد الأوروبي، فأدى ذلك إلى ارتفاع الدين العام لليونان إلى ما يقرب من ٧٠ مليار يورو كما ارتفعت نسبة العجز والإنفاق العام من ٢٠٠٤م إلى ٢٠٠٩م حتى وصلت تلك الديون في ٢٠١٠م إلى نسبة ١٦٣% من الناتج القومي، ومن ذلك الوقت لم تعد اليونان قادرة على سداد ديونها وأصبحت على حافة الإفلاس وكان لابد من الإستعانة بقروض خارجية لتجاوز تلك الأزمة [١].

قامت الحكومة اليونانية برئاسة رئيس وزراءها باباندريو بطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي وتم توقيع اتفاقية الإنقاذ الأولى في ٨ مايو ٢٠١٠م، وفرض ما يسمى بنظام "المنيمونيو" الذي هو عبارة عن (جملة من الأهداف التي يجب تحقيقها ضمن فترة زمنية معينة من قبل لجنة الترويكا الثلاثية التي تمتلك حق الفيتو على أي قرار حكومي يوناني لا يتفق مع سياستها وخصوصاً في مجال الاقتصاد). [٢] وبمقتضى هذه الاتفاقية تحصل اليونان على قرض قيمته ١١٠ مليار يورو من الشركاء الأوربيين وصندوق النقد الدولي على أن تقوم اليونان برفع سعر الفائدة وتقوم بتخفيض الرواتب والمعاشات وتقوم بفرض المزيد من الضرائب لزيادة إيرادات الدولة، كل ذلك كان بهدف معالجة الارتفاع

(١) المرجع السابق :ص٦٣.
(٢) المرجع السابق:ص٦٣.

الشديد في عجز الموازنة العامة والدين العام، وجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، وحماية القطاع المالي. [١]- ومع ذلك لم تنجح سياسة الترويكا في تحقيق تلك الأهداف، وقد أغلقت الآلاف من المنشئات التجارية وارتفعت نسبة البطالة إلى ٣.٨% وارتفع التضخم إلى ٥.٥% بعد أن كان ٥.٢% وزادت الديون إلى ٣٢٩مليار يورو عام ٢٠١٠ بعد أن كانت ٢٩٨مليار يورو عام ٢٠٠٩م[٢].

وقد دفع هذا الوضع الذي سببته اتفاقية الإنقاذ الأولى إلى توقيع اتفاقية الإنقاذ الثانية وذلك في ٢١ يوليو ٢٠١١م، للحصول على قروض بقيمة ١٠٩ مليار يورو(يجب التذكير بأن الأموال الحقيقية التي دفعت إلى اليونان هي ٦٤ مليار يورو لأن مبلغ ٤٥مليار هو ما تبقى من القرض الأول)، وقد اشترطت هذه الاتفاقية طرد عدد ٢٠٠٠٠ من موظفي الدولة سنويا حتى عام ٢٠١٥م، وتخصيص بعض شركات القطاع العام بقيمة ٥٠مليار يورو، وتقليص نفقات الدولة الدفاعية، وإعادة جدولة نظام التأمين الاجتماعي والصحي، ومع ذلك استمر الدين العام الخارجي في الارتفاع، وارتفع مستوى البطالة إلى حوالي مليون عامل خاصة بين الشباب، كما ارتفع العجز في الموازنة العامة في عام ٢٠١٣م إلى ٨.٨% بعد أن كان ٧.٧% عام ٢٠١٢م.

ثم كانت اتفاقية الدين الثالثة بقيمة ٩٨ مليار يورو، رافعة بذلك إجمالي الدين العام إلى أكثر من ٤٠٠مليار يورو، وجرى تخصيص هذا المبلغ – ٩٨مليار يورو– لسداد الدين وإعادة رسملة البنوك اليونانية.

ومن هنا يتضح أن أنه الاتفاقيات التي أبرمتها اليونان سواء مع صندوق النقد الدولي أو مع الترويكا لم تحدث أي تحسن في المؤشرات الاقتصادية اليونانية بل على العكس استمر التضخم في الارتفاع وزادت نسبة البطالة وانخفض نمو إجمالي الناتج الإجمالي عما كان عليه قبل الاقتراض وزادت مديونية اليونان، مما يضعها في مأزق من ضرورة إتباعها برنامجا للإصلاح

(١) المرجع السابق:ص٦٣.
(٢) المرجع السابق:ص٦٣.

المالي، واتباع حالة من التقشف المالي وتقليص النفقات وتسريح عدد كبير من العمالة ورفع الضرائب بشكل كبير، ليس هذا فقط بل ما تشترطه مجموعة اليورو وصندوق النقد الدولي على اليونان أن يتوقف إنفاقها الحكومي على قطاع الخدمات كالتعليم والصحة والثقافة وخفض الحد الأدنى للأجور وخصخصة كل الخدمات من مياه وكهرباء وحتى خدمات المطار ولم يتوقف الأمر على ذلك بل طالب المصرفيون بخصخصة وسائل الإعلام.

وحتى ندرك ما وصل إليه الحال في تلك الدولة من جراء القروض نعرض بعضاً مما جاء في مذكرة التفاهم بين اليونان ومجموعة الترويكا الأوربية إذ جاء فيها أنه يجب على اليونان إعادة هيكلة الضرائب بشكل كامل، وتحديد النفقات في الميزانية الجديدة، وسيقوم ممثلو الترويكا بمراقبة التزام وتقيد اليونان بتنفيذ هذه الاشتراطات، كما جاء في المذكرة أن المؤسسات السياسية اليونانية لن تتخذ أي إجراء ولن تقر أي تشريع دون موافقة مسبقة من الترويكا، كما تسمح المذكرة للترويكا بتعيين "مستشارين مستقلين" مما يعني من الناحية العملية أنهم سيقومون بإدارة البنك اليوناني والتدخل في كل كبيرة وصغيرة، كما أن البنك الدولي سيتولى إعادة هيكلة نظام الرعاية الاجتماعية في اليونان.

المبحث الخامس

أثر قروض صندوق النقد الدولي على الاقتصاد المصري

تلجأ العديد من الدول النامية إلى الاستدانة من المؤسسات الدولية – كأحد الحلول التي تتبعها في سياستها الاقتصادية– وذلك من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية التي حلت بها، وقد تنجح هذه الطريقة وتؤتي ثمارها المرجوة من حيث خروج تلك الدول من الأزمة الاقتصادية وتحسين أوضاعها الاقتصادية والعبور بها إلى مصاف الدول المتقدمة، وقد تصبح هذه الطريقة أحد الأعباء والمشاكل التي تبتلى بها تلك الدول نظرا لما تحويه تلك الاستدانة من شروط وتكاليف تمليها وتشترطها تلك المؤسسات كضمانات لديونها يجب على الدول تنفيذها، وأتناول هنا التجربة المصرية وأثر قروض صندوق النقد الدولي على سياسات الاصلاح الاقتصادي بها، مع العلم بأن مصر قد تعاقدت مع صندوق النقد الدولي في الحصول على هذه القروض مرتين عام ١٩٩١م وعام ٢٠١٦م، ومن خلال هذه البحث سأقوم بدراسة وتحليل ما حدث من آثار ونتائج على الاقتصاد المصري بالنسبة للقرض الأخير الذي تعاقدت عليه مصر عام ٢٠١٦م ، وذلك لأن العديد من الأبحاث والدراسات السابقة قد تناولت القرض الأول بالتحليل والدراسة، أما القرض الثاني فلم تتناوله إلا عدد من الدراسات القليلة ومن هنا كان الهدف من بيان أثر هذه القرض على الاقتصاد المصري.

قرض ٢٠١٦م:

لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦م وذلك من أجل إيجاد حلول لعلاج الخلل الاقتصادي الذي نتج عن ثورة ٢٥ يناير وما تلاه من قرارات اقتصادية غير مدروسة ولا مخططة أدت إلى وجود حالة اقتصادية متردية جعلت من اللجوء إلى صندوق النقد الدولي أحد الحلول المطروحة على متخذ القرار وبالفعل تقدمت مصر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على هذه القرض ونحن هنا بصدد دراسة آثار هذا القرض على الاقتصاد المصري وهل

سيكون أحد اللبنات التي تقوم بها الدولة للنهوض والنمو وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي ترنو إليها أم سيكون هذا القرض أحد الأعباء الجديدة التي ستضاف إلى الأعباء المالية للدولة.

ومن ثم فسوف أتناول في هذا المبحث أسباب لجوء مصر للاقتراض من صندوق النقد الدولي وذلك في مطلب أول، ثم بيان أهم الأهداف والسياسات والاجراءات التي اتبعتها وذلك في مطلب ثان، ثم بيان أهم الشروط التي وضعها صندوق النقد وكيف يتم إقرار القرض وذلك في مطلب ثالث، ثم بيان أثر ذلك القرض على بعض المتغيرات الاقتصادية على الاقتصاد المصري وذلك في مبحث رابع على النحو التالي:

المطلب الأول

أسباب لجوء مصر إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي

لا غرو أن لجوء مصر إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي كان وراءه العديد من الأسباب هي التي جعلت الحكومة تسلك هذا المسلك الصعب بما سيتولد عليه من آثار إيجابية أو سلبية، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

١-الأوضاع السياسية و الاجتماعية:

أدى قيام ثورة يناير ٢٠١١م وما تبعها من أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية بداية بالإطاحة بنظام الرئيس السابق لمصر حسني مبارك وما تبعه من اضطرابات ومظاهرات جعلت العمال يتركون أعمالهم ومصانعهم ويتجهون نحو الاضرابات أثرت على معدل النمو الاقتصادي للبلاد مما أدى إلى موجة من ارتفاع الأسعار في ظل بقاء الأجور والمرتبات الحقيقية كما هي مما أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر والبطالة والتضخم.

٢-عجز الموازنة:

عانت مصر في السنوات الأخيرة من تزايد معدلات عجز الموازنة العامة للدولة خاصة بعد قيام ثورة يناير وتوقف الإنتاج والتصدير واللجوء إلى الاستيراد، فقد سجلت عجزا في الموازنة بقدر ب ١٢% في المتوسط خلال آخر ٤ سنوات، كما ارتفع الدين العام إلى نحو ٢.٧ تريليون جنيه منها ٥٣.٤

مليار دولار مديونية خارجية، وهذه الأرقام تقارب نسبة ٩٩% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر بسبب زيادة النفقات مع توقف في حركة النشاط الاقتصادي. (١)

٣-انخفاض الموارد المحلية:

كما يعد انخفاض الموارد المحلية اللازمة لسد احتياجات الدولة لتغطية النفقات العامة أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت الحكومة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي، ويرجع انخفاض الموارد المحلية للدولة إلى العديد من العوامل والأسباب منها على سبيل المثال تدهور صناعة السياحة في مصر والتي كانت تتراوح إيراداتها وفقا لتقرير لوزير المالية إلى ١٤ مليار دولار قبل ٥ سنوات إلى ٥ مليارات دولار متوقعة خلال عام ٢٠١٦م، كما انخفضت تحويلات المصريين في الخارج بنحو ملياري دولار خلال الفترة من يوليو وحتى مارس من العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ لتسجل ١٢.٣ مليار دولار مقابل ١٤.٣ مليار دولار، كذلك انخفضت حجم الإيرادات الضريبية وذلك لتأثر الأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية والتشييد والكهرباء وغيرها بالأوضاع الاقتصادية و السياسية الموجودة في ذلك الوقت، إضافة إلى ذلك ضعف إيرادات التفريعة الجديدة لقناة السويس نظرا لتباطؤ أنشطة التجارة العالمية، وبالإضافة إلى ذلك فإن أسعار النفط التي سجلت تراجعا حادا من أعلى مستوياتها، وكذا الأزمة الاقتصادية التي تشهدها كل من المملكة العربية السعودية والإمارات المزودان الرئيسيان لمصر بالمساعدات النقدية مع الكويت أسهمت في الحد من المساعدات التي تحصل عليها القاهرة، كل ذلك أدى إلى انخفاض الموارد المحلية (٢).

(١) ناصر يوسف: ٥مؤشرات صادمة دفعت مصر إلى قرض صندوق النقد الدولي، مقال بجريدة الدستور بتاريخ الثلاثاء، ٠٢ أغسطس ٢٠١٦م، متاح على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت: تحت عنوان: http://www.dotmsr.com/news/200/547631/5 تاريخ الإطلاع:١٦/٥/٢٠١٩م.

(٢) المرجع السابق، ياسين محمد : أسباب لجوء مصر للاقتراض من الصندوق، مقال منشور على موقع لوسيل نيوز بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠١٦م، متوفر على الانترنت تحت عنوان: https://lusailnews.net/article/business/global/02/08/2016، تاريخ الاطلاع ١٥/٥/٢٠١٩م.

٤-تراجع الاستثمارات الأجنبية:

كما عانى الاقتصاد المصري من تراجع مستمر في وتيرة نمو صافي الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد وذلك لتأثر تلك الاستثمارات بالأحداث الجارية بالبلاد وحدوث المظاهرات والإضرابات وانعدام الأمن وضعف مناخ الأعمال وفرض العوائق أمام المستثمرين، ويعتبر عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨م الأعلى في تاريخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، إذ حققت هذه الاستثمارات فيه ما يقارب ١٣.١ مليار دولار ثم تراجعت لتسجل ٥.٨ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦م [١].

٥-أزمة الدولار:

كانت مصر تتبع سياسة نظام سعر الصرف المدار وكان البنك المركزي قوم بتحديد سعر صرف العملة ويحافظ عليها وفقا للظروف الاقتصادية ، ثم أدت أزمة عدم توافر العملات الأجنبية وخاصة الدولار نظرا للظروف التي مرت بها مصر من انخفاض عائدات السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وايرادات قناة السويس ومعدلات التصدير إلى وجود أزمة في سعر الصرف وانهيار الجنيه المصري مقابل الدولار مما ترتب عليه ارتفاع أسعار السلع والخدمات بنسب تجاوزت نحو ١٠٠%، مما أدى إلى تفاقم معدلات التضخم وبلوغها مستويات قياسية، لتسجل نحو ١٤% في يوليو٢٠١٦م وفقا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتخطت أسعار الدولار في السوق السوداء حاجز الـ١٣ جنيها في السوق السوداء خلال تلك الفترة مما تسبب في زيادة كبيرة بأسعار معظم السلع خاصة الغذائية، ومع استمرار ضغوط الطلب الزائد اندفع السعر الجديد لأعلى فوصل إلى ١٩جم تقريبا في يناير ٢٠١٧م، قبل أن يبدأ في التحرك تدريجياً لأدنى ويتقلب في نطاق ١٧جم-١٨جم/الدولار منذ مارس ٢٠١٧م. [٢]

(١) د. سامر عطاالله: تعدد تجارب الإصلاح الاقتصادي ، هل من جديد مع برنامج ٢٠١٦م؟، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، الملف المصري، الإصلاح الاقتصادي في مصر النتائج والتحديات، العدد ٤٢، السنة الرابعة، فبراير ٢٠١٨، ص٤١.

(٢) د. شرين الشواربي: السياسة النقدية الاستقرار الاقتصادي وأشياء مهمة أخرى(٢٠١٤-٢٠١٧) ، =

٦-الشهادة الدولية:

كذلك من الأسباب التي دعت مصر إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي رغبتها في الحصول على الشهادة الدولية من مؤسسة دولية كصندوق النقد الدولي تؤكد أن هناك خطة جيدة ورؤية واضحة لهذا الاقتصاد تستطيع الدولة من خلاله في جذب الاستثمارات المتنوعة سواء في اسواق المال أو الشركات بما يدعم استمرار دوران عجلة الاقتصاد بشكل أفضل وتحقيق معدلات نمو تستطيع من خلاله تصحيح مسار الاصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية. [١]

المطلب الثاني

أهداف مصر وأهم السياسات والاجراءات التي طبقتها

أولاً: أهداف مصر للحصول على القرض: تنقسم الأهداف التي وضعتها الدولة للحصول على هذا القرض وتقسيمه إلى دفعات وذلك لمساعدتها في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بها إلى أهداف بعيدة المدى وأهداف قصيرة المدى وذلك لسد العجز الذي حدث للاقتصاد المصري،[٢] وتتلخص أهم أهداف المدى القصير في الآتي:

=

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، الملف المصري، الإصلاح الاقتصادي في مصر النتائج والتحديات، العدد ٤٢، السنة الرابعة، فبراير ٢٠١٨، ص٦.

(١) ناصر يوسف: ٥مؤشرات صادمة دفعت مصر إلى قرض صندوق النقد الدولي، مرجع سابق.

(٢) أسماء محمد أبو النور عفيفي، سهير رزق محمد عبد الصمد، شروق حجازي أبو عمر، هند محمد عبد القوي، هند نمر عطا بدوي: آثار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية، المركز الديمقراطي العربي، ١٧ يونيو ٢٠١٧م، ص٤٢-٤٣، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت عنوان: https://democraticac.de/?p=47186 ، تاريخ الاطلاع ٢٠١٩/٣/٢٥م، ناصر عامر نصر، معتز عبد البديع عبد النعيم، محمد جمال رمضان: قرض مصر من صندوق النقد الدولي في ١٩٩١و٢٠١٦ بين الإصلاح الاقتصادي والعلاج بالصدمة، دراسة حالة جمهورية مصر العربية ١٩٩١-٢٠١٦، المركز الديمقراطي العربي، ١٧-مارس ٢٠١٨م، ص٥٣-٥٤، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت عنوان: https://democraticac.de/?p=53087 ، تاريخ الاطلاع ٢٠١٩/٣/٢٥م، تقرير وزارة المالية المصرية نوفمبر ٢٠١٦ والمنشور في ٢٠١٧/١/١٨م حول وثائق برنامج صندوق النقد الدولي، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت عنوان:

http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/PDF/Government%20Program/Egypt-%20Program%202016.pdf

تاريخ الاطلاع ٢٠١٩/٣/٢٥م.

أ-أهداف قصيرة المدى:

١- يهدف البرنامج إلى أن ينخفض العجز الكلي ويصل إلى معدل ٣.٩% في عام ٢٠٢٠-٢٠٢١م.

٢- تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الصادرات وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك للمساهمة في زيادة الإنتاج وسد الحاجات المحلية وتقليل الواردات والاعتماد على الذات وذلك بهدف التوفير في العملات الأجنبية.

٣-يشمل البرنامج تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والتي تم تطبيقها بالفعل، ووضع نظام ضريبي جيد للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، والعمل على رفع كفاءة الإدارة الضريبية.

٤-كما تشمل الإصلاحات إلغاء نظام دعم الطاقة تدريجياً في مدة تتراوح بين (٣-٥) سنوات.

٥- كما يعد الإنفاق الاجتماعي أحد المكونات الرئيسية للبرنامج، فتعتزم الحكومة إنفاق ١% من الناتج المحلى الإجمالي على الفئات الأكثر تضرراً من برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ب- الأهداف طويلة الأجل:

١-تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة يستفيد منها جميع فئات المجتمع المختلفة.

٢-العمل على زيادة تنافسية الاقتصاد والاعتماد على الإنتاج خاصة الصناعي ومن ثم زيادة التصدير وزيادة معدلات التشغيل من خلال إيجاد فرص عمل حقيقية وجديدة.

٣- زيادة الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة الرئيسية المقدمة من الدولة للمواطنين.

٤-خفض الدين الحكومي إلى نحو ٨٠% من الناتج خلال خمس سنوات.

٥-تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٤% خلال عام (٢٠١٦-٢٠١٧) ليرتفع إلى حدود ٥% و٦% على المدى المتوسط، وهذا من شأنه خفض معدلات البطالة إلى نحو ١٠%في عام (٢٠١٨-٢٠١٩م) حتى تصل إلى ٦.٧% في عام (٢٠٢٠-٢٠٢١م).

٦-تصحيح الاختلالات المالية والاختلالات في ميزان المدفوعات وبالتالي استعادة الثقة المحلية والدولية في الاقتصاد المصري وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

يتضمن برنامج الإصلاح الجديد الحفاظ على سعر صرف مرن وتحسين تنافسية مصر الخارجية، وجذب الاستثمار الأجنبي، ومن ثم دعم الصادرات والسياحة المصرية، ومن ثم يتمكن البنك المركزي من تكوين الاحتياطات الدولية وزيادة القيمة المضافة التي من خلالها ستزداد الإيرادات الحكومية وتقليص دعم الطاقة.

ثانياً: السياسات والإجراءات التي طبقتها مصر لتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والحصول على القرض:

من أهم الإجراءات والسياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية للبدء في برنامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي للحصول على القرض ما يلي:

- **تعويم الجنية المصري:** فقد أعلن البنك المركزي المصري في يوم الخميس الموافق ٣ نوفمبر ٢٠١٧م عن تحرير سعر الصرف وتعويم الجنية المصري طبقاً لآليات العرض والطلب،[١] بعد أن كان هناك خلاف بين صندوق النقد الدولي والبنك المركزي حول تحديد قيمة الجنية المصري مقابل الدولار، فقد كانت بعثة صندوق النقد ترى أن سعر الجنية المصري

(١) محسن عبد الرازق: نص بيان البنك المركزي عن تحرير سعر الصرف، مقال منشور بجريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣م، منشور على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت عنوان: https://www.almasryalyoum.com/news/details/1034493 تاريخ الإطلاع ٢٠١٩/٥/١٥م.

مقابل الدولار يساوي ١١.٦٠جنيه، وكان البنك المركزي المصري يرى أنه لا يتجاوز ١٠.٦٠ جنيه، لذا قام الطرفان بدراسة سيناريو التعويم وكيفية تطبيقه هل سيتم على دفعة واحدة أم تدريجياً، ويأتي هذا القرار نتيجة للوضع الحرج للاقتصاد المصري في ذلك الوقت في ظل نظام الصرف السابق، والذي أدى إلى نقص شديد في توافر العملة الأجنبية بالكمية المطلوبة، مما أدى إلى خفض النمو وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في مقابل اقتصاديات العالم الخارجي، واعتماد سعر صرف مرن يكفل إلغاء التقييم المفرط للجنيه المصري، لذا جاء قرار التعويم بهدف زيادة الاحتياطي الأجنبي من العملات الأجنبية ودعم الصادرات والسياحة وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية ومن ثم تحسين معدلات النمو والوضع الاقتصادي بصفة عامة وتوفير هوامش أمان للوقاية من الصدمات الخارجية.

-**رفع الدعم عن الطاقة:** ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أيضاً بعد تحرير سعر الصرف وتعويم الجنية المصري، رفع الدعم عن أسعار الطاقة وعدم دعم المنتجات البترولية، فقد أعلن رئيس الوزراء في الجريدة الرسمية بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٦م رفع أسعار المنتجات البترولية ورفع الدعم عن أسعار الطاقة تدريجياً حتي الوصول بها إلى الأسعار العالمية وعدم دفع الدولة لأية مبالغ لدعم أسعار الطاقة في غضون ثلاث سنوات. (١)

-**ضريبة القيمة المضافة:** أيضا من السياسات التي اتبعتها مصر في لإنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي تطبيق ضريبة القيمة المضافة، فقد قام مجلس النواب المصري في أغسطس ٢٠١٦م بإقرار قانون ضريبة القيمة المضافة عند ١٣%، على أن يتم زيادتها في العام التالي ٢٠١٧-٢٠١٨م إلى ١٤%، وتستهدف الحكومة من صدور هذا القانون الحصول على ضريبة

(١) قرار رئيس الوزراء رقم ٢٨٠٧ لسنة ٢٠١٦م، منشور بالجريدة الرسمية العدد ٤٤مكرر الصادر في ٤ صفر ١٤٣٨هـ -٤ نوفمبر ٢٠١٦مـ السنة التاسعة والخمسون، ص١١٠.

تقدر بحوالي ٢٠مليار جنيه، وتهدف هذه الضريبة إلى توسيع القاعدة الضريبة من خلال إخضاع جميع الخدمات والسلع لها، باستثناء السلع التي تمثل احتياجات أساسية للمواطنين ، ومن ثم تحقق الدولة إيرادات إضافية تتراوح ما بين ٣-٤% من الناتج المحلى الإجمالي.

المطلب الثالث

الشروط التي وضعها صندوق النقد وإقرار القرض

أولاً: الشروط التي وضعها صندوق النقد: اشترط صندوق النقد الدولي للموافقة على منح مصر هذا القرض شروطاً متعددة منها [١]مما تم الإعلان عنه ومنها ما لم يتم الإعلان عنه، ومنها ما دخل حيز التنفيذ ومنها ما لم يدخل ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

- تحرير سعر الصرف واعتماد سعر صرف مرن يكفل إلغاء التقييم المفرط للجنيه المصري وإعادة بناء الاحتياطات، وتوفير هوامش أمان للوقاية من الصدمات الخارجية.
- رفع أسعار الوقود.
- تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة.
- إعداد بيان شامل بالمخاطر المالية.
- تقليص نصيب السحب على المكشوف إلى ٧٥ مليار جنيه.
- إقرار البنك المركزي قواعد جديدة لإدارة الاحتياطي النقدي.
- تبني استراتيجية إعادة هيكلة قطاع الطاقة.
- إعداد خطة عمل لإعادة الاستقرار المالي لقطاع البترول.
- إعداد قانون جديد للتخلص من التراخيص في قطاع الصناعة بما لا يؤثر على المصلحة العامة.

(١) صندوق النقد الدولي: تقرير عن جمهورية مصر العربية ٧ نوفمبر ٢٠١٦م، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت عنوان:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/11/11/PR16501-Egypt-Executive-Board-Approves-12-billion-Extended-Arrangement

- تقوية شبكات الأمان الاجتماعي زيادة الإنفاق الاجتماعي بما لا يقل عن ٢٥ مليار جنيه وذلك من أجل مساندة الفقراء على تحمل آثار الإصلاحات على محدودي الدخل.
- فرض ضريبة على نظام البورصة.
- اتباع إجراءات لخفض نسبة التضخم إلى ١٠% خلال عامين.
- خفض دعم الطاقة إلى ١.٧٥% من الناتج المحلى الإجمالي و٠,٥% لاحقاً.
- ضبط أوضاع المالية العامة لضمان بقاء الدين العام في حدود يمكن تحملها على المدى المتوسط.
- إجراء إصلاحات هيكلية لدعم النمو وخلق فرص العمل وزيادة حجم الصادرات وتنوعها وتحسين مناخ الأعمال لجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي وتشجيع القطاع الخاص وتعزيز إدارة المالية العامة.

ثانياً: مرحلة إقرار القرض ومواعيد صرف شرائح القرض: (١)

في ١١ نوفمبر ٢٠١٦م أعلن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي عن توصله على عقد اتفاق ممدد(EFF) مع الحكومة المصرية لفترة ثلاث سنوات، بقيمة تعادل ٨.٥٧٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة(حوالي ١٢ مليار دولار أمريكي) أو ٤٢٢% من حصة عضويتها، وذلك من أجل دعم البرنامج الوطني الذي وضعته السلطات المصرية لإصلاح الاقتصاد، وإعطائه دفعة نحو النمو، على أن يتم صرف مبلغ فوري ١,٩٧٠ مليار وحدة سحب خاصة (حوالي ٢,٧٥ مليار دولار أمريكي) كدفعة أولى ، مع صرف بقية المبلغ على مراحل خلال مدة البرنامج على أن يكون هذا رهنا بإجراء خمس مراجعات في تلك الأثناء.

(١) مدونة صندوق النقد الدولي: تقرير عن جمهورية مصر العربية ٧ نوفمبر ٢٠١٦م، مرجع سابق.

المطلب الرابع

أثر قرض صندوق النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد المصري

لا شك أنه سيكون لقرض صندوق النقد الدولي العديد من الآثار على الاقتصاد المصري سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها وهو ما يصعب حصرها في دراسة واحدة، ومن ثم فسوف أتناول بعض هذه الآثار المترتبة على المتغيرات الاقتصادية كأثر القرض على نمو الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم، عجز الموازنة العامة للدولة، الميزان التجاري وميزان المدفوعات، الدين العام الداخلي والخارجي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أثر القرض على نمو الناتج المحلي الإجمالي:

لا شك أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يعد من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيق معدل إيجابي فيه، ومن ثم من خلال تتبعنا لاتجاهات النمو الاقتصادي في مصر وخاصة نمو الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن النمو الاقتصادي قد تعرض لذبذبات شديدة بدءاً من عام ٢٠١١م، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي(١,٩%) بعد أن كان قد وصل إلى (٧,٢%) وذلك في عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، و(٥.١%) عام ٢٠٠٩-٢٠١٠م، ويرجع هذا الانخفاض الشديد إلى تباطؤ نمو كافة قطاعات النشاط الاقتصادي في الدولة متأثرة بالأحداث التي صاحبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وما أسفرت عنه من تحقيق معدلات نمو سالبة أثرت بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن القطاعات الاقتصادية بدأت في استعادة نموها مرة أخرى بداية من عام ٢٠١٤-٢٠١٥م لتحقق معدل نمو (٣,٤%) إلى أن وصلت في عام ١٠١٦-٢٠١٧م إلى (٣.٦%) ثم واصلت ارتفاعها في عام ٢٠١٧-٢٠١٨م لتصل إلى (٥,٢%) ووصلت في عام ٢٠١٨-٢٠١٩م إلى (٥,٥%) محققة بذلك أعلى معدل نمو من عشر سنوات، ويرجع الاقتصاديون السبب في ذلك للإجراءات والسياسات التي اتبعتها الدولة في تنفيذ برنامج الإصلاح

الاقتصادي والذي تهدف من خلاله إلى تحقيق معدل نمو يصل إلى (٦.٧%) خلال عام ٢٠٢٠-٢٠٢١م، وهذا المعدل الذي تم تحقيقه يعد من أعلى المعدلات التي حققتها دول العالم إذ بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١٧-٢٠١٨م حوالي (٣,٨%) [١]، ويوضح لنا ذلك الجدول رقم (١-٥):

جدول رقم(١-٥)

جدول يوضح تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر في الفترة من ٢٠٠٤: ٢٠١٩م بتكلفة عوامل الانتاج والسوق

م	السنة	بتكلفة عوامل الإنتاج كنسبة %	بسعر السوق كنسبة %	ملاحظات
١	٢٠٠٤-٢٠٠٥	%٤,٦	%٤,٩	
٢	٢٠٠٥-٢٠٠٦	%٦,٩	%٦,٨	
٣	٢٠٠٦-٢٠٠٧	%٧,١	%٧,١	
٤	٢٠٠٧-٢٠٠٨	%٧,٢	%٧,٢	
٥	٢٠٠٨-٢٠٠٩	%٤,٧	%٤,٧	
٦	٢٠٠٩-٢٠١٠	%٥,١	%٥,١	
٧	٢٠١٠ -٢٠١١	%١,٩	%١,٨	
٨	٢٠١١ -٢٠١٢	%٢,٢	%٢,٢	
٩	٢٠١٢ -٢٠١٣	%٢,١	%٢,١	
١٠	٢٠١٣ -٢٠١٤	%٢,٢	%٢,٢	
١١	٢٠١٤ -٢٠١٥	%٣,٤	%٤,٢	
١٢	٢٠١٥ -٢٠١٦	%٢,٣	%٤,٣	
١٣	٢٠١٦ -٢٠١٧	%٣,٦	%٤,٢	
١٤	٢٠١٧ -٢٠١٨	%٥,٢	%٥,٣	
١٥	٢٠١٨ -٢٠١٩ *	%٥,٥	-	

(١) صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٨م، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،، العدد ٣٨، ص i. صندوق النقد الدولي: أسئلة أساسية عن مصر، موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٩م.

المصدر: البنك المركزي المصري ، سنوات مختلفة، مرجع سابق، صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية المالية العالمية، التحديات أمام النمو المطرد، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، أكتوبر ٢٠١٨م، ص٦٥.

-* هذه السنوات من قبيل التوقعات.

ثانياً: أثر القرض على البطالة:

تعمل الدول جاهدة على التقليل والحد من مشكلة البطالة لما لها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي، ولذلك فإن برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة المصرية وطبقته مع موافقة صندوق النقد الدولي على قرض ٢٠١٦ م قد حقق بعض المؤشرات الإيجابية في الحد من نسبة البطالة وتراجع مستوياتها، فقد انخفض معدل البطالة إلى (٩,٩%) في سنة ٢٠١٧-٢٠١٨م، وهو أقل معدل للبطالة منذ عام ٢٠٠٩-٢٠١٠م، بعد أن كان قد وصل إلى (١٣,٣%) في عام ٢٠١٣-٢٠١٤م، ثم إلى (١٢,٥%) عام ٢٠١٥-٢٠١٦م، ويرجع الاقتصاديون هذا الانخفاض إلى تحقيق الدولة لمعدل نمو مرتفع وجذب الاستثمارات الأجنبية ونمو الصادرات إلى الخارج وأن هذا من الآثار الإيجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، ويظهر هذا من الجدول رقم (٢-٥) على النحو التالي:

جدول رقم (٢-٥)

جدول يوضح تطور معدل البطالة في مصر في

الفترة من ٢٠٠٤- ٢٠١٨م

م	السنة	نسبة البطالة إلى إجمالي العاملين%	ملاحظات
١	٢٠٠٤-٢٠٠٥	%١٠,٣	
٢	٢٠٠٥-٢٠٠٦	%١٠,٠	
٣	٢٠٠٦-٢٠٠٧	%٩,١	
٤	٢٠٠٧-٢٠٠٨	%٨,٤	
٥	٢٠٠٨-٢٠٠٩	%٩,٤	
٦	٢٠٠٩-٢٠١٠	%٩,٠	
٧	٢٠١٠- ٢٠١١	%١١,٨	
٨	٢٠١١- ٢٠١٢	%١٢,٦	
٩	٢٠١٢- ٢٠١٣	%١٣,٣	
١٠	٢٠١٣- ٢٠١٤	%١٣,٣	
١١	٢٠١٤- ٢٠١٥	%١٢,٧	
١٢	٢٠١٥- ٢٠١٦	%١٢,٥	
١٣	٢٠١٦- ٢٠١٧	%١٢,٠	
١٤	٢٠١٧- ٢٠١٨	%٩,٩	

المصدر: البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة، مرجع سابق، صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية المالية العالمية، مرجع سابق، ص٦٥.

ثالثاً: أثر القرض على معدل التضخم:

يعد التضخم من الظواهر غير المرغوب فيها نظراً لما يخلفه من آثار سيئة على النشاط الاقتصادي، ولقد مر الاقتصاد المصري منذ أواخر الثمانينات من القرن المنصرم بالعديد من المشكلات الاقتصادية التي أدت بمصر إلى الأخذ بسياسة التثبيت منذ منتصف الثمانينات، ثم جاء عام ١٩٩١م ليشكل حداً فاصلاً تبدأ من عنده مرحلة الاصلاح الاقتصادي، ولم

يتحسن الوضع كثيراً إذ اتسمت من الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٦م وحتى تبني الحكومة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في ٢٠١٥-٢٠١٦ العديد من المشكلات الاقتصادية أيضاً أدت إلى لجوء مصر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة (١٢ مليار دولار) لتحسين الوضع الاقتصادي والحد من ارتفاع معدل التضخم، ومع ذلك فإن الوضع لم يتحسن كثيراً، حيث يتضح من الجدول رقم (٣-٥) ارتفاع معدلات التضخم بداية من عام ٢٠٠٦م حيث بلغت نسبة التضخم بحسب أسعار المستهلكين إلى(٧,٢%) ويستمر المعدل في الارتفاع حيث بلغ في ٢٠٠٧-٢٠٠٨م إلى حوالي (٢٠,٢%) وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها التي أدت إلى زيادات متتالية في أسعار السلع الغذائية متأثرة باستمرار تصاعد أسعارها العالمية، فضلا عن انتقال أثر هذه الزيادة للعديد من السلع الأخرى، وانخفاض درجة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية وبالتالي زيادة الواردات منها، ثم انخفض معدل التضخم في ٢٠٠٨-٢٠٠٩م ليسجل (٩,٩%) وذلك بسبب اقتراب الاقتصاد المصري من التعافي من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وهو ما انعكس على التحسن التدريجي من انخفاض معدلات التضخم، ثم يعاود المعدل ارتفاعه مرة أخرى في ٢٠١٠-٢٠١١م ليصل إلى (١١,٨%) وذلك بسبب تباطؤ كافة قطاعات النشاط الاقتصادي متأثرة بالأحداث التي صاحبت ثورة ٢٥يناير ٢٠١١م وما أسفرت عنه من ارتفاع أسعار أغلب السلع والخدمات، ثم تأتي مرحلة تبني الحكومة لسياسات الاصلاح الاقتصادي وتطبيقها سياسة نظام سعر الصرف المرن وتعويم الجنية المصري للحصول على القرض الذي طلبته من صندوق النقد الدولي فيرتفع معدل التضخم إلى معدل لم يسبق أن وصل إليه من قبل وهو (٢٩,٨%) وذلك في عام ٢٠١٦-٢٠١٧م، ثم يتحسن الوضع تدريجيا بعد حصول مصر على القرض ويبدأ الاقتصاد يسير نحو انخفاض معدل التضخم حتى وصل في عام ٢٠١٨-٢٠١٩م إلى (١١,١%) وتأمل الحكومة أن تصل بمعدل التضخم في الفترة القادمة إلى رقم أحادي.

ورغم انخفاض معدل التضخم فإن مستوى الأسعار ما زالت مرتفعة ولا تعبر عن هذا الانخفاض، وأجيب عن ذلك بأن تقلب التضخم مؤخرا يمكن إرجاعه في الأساس إلى التطورات في أسعار الفاكهة والخضر. وتعكس هذه التطورات بعض الأمور على جانب العرض، بما في ذلك لوجستيات سلسلة العرض والعائد المنخفض لإنتاج بعض المواد الغذائية. وقد تم احتواء التضخم الأساسي، الذي يستبعد بعض البنود ذات الأسعار المتقلبة والمنظمة، في حدود ٨%. ولا يزال موقف السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي مواتياً لضمان عدم انتقال الآثار غير المباشرة لتقلب أسعار الغذاء إلى مقاييس التضخم الأوسع نطاقا. فإذا ما تمت معالجة القيود على جانب العرض كما ينبغي لضمان رفع كفاءة آليات السوق مع مواصلة تنفيذ السياسة النقدية الرشيدة، من المتوقع أن يصل التضخم إلى مستوى الرقم الأحادي في عام ٢٠٢٠. ولكن انخفاض التضخم لا يعني انخفاض الأسعار، وإنما يعني تباطؤ وتيرة زيادات الأسعار[١].

(١) صندوق النقد الدولي: أسئلة أساسية عن مصر، موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٩م.

جدول رقم(٣-٥)

جدول يوضح تطور نسبة التضخم

م	السنة	بالنسبة لأسعار المستهلكين كنسبة%	بالنسبة لأسعار المنتجين كنسبة %	ملاحظات
١	٢٠٠٤-٢٠٠٥	%٤,٧	%٤,٩	
٢	٢٠٠٥-٢٠٠٦	%٧,٢	%٦,٨	
٣	٢٠٠٦-٢٠٠٧	%٨,٥	%٧,١	
٤	٢٠٠٧-٢٠٠٨	%٢٠,٢	%٧,٢	
٥	٢٠٠٨-٢٠٠٩	%٩,٩	%٤,٧	
٦	٢٠٠٩-٢٠١٠	%١٠,٧	%٥,١	
٧	٢٠١٠- ٢٠١١	%١١,٨	%١,٨	
٨	٢٠١١- ٢٠١٢	%٧,٣	%٢,٢	
٩	٢٠١٢- ٢٠١٣	%٩,٨	%٢,١	
١٠	٢٠١٣- ٢٠١٤	%٨,٢	%٢,٢	
١١	٢٠١٤- ٢٠١٥	%١١,٤	%٤,٢	
١٢	٢٠١٥- ٢٠١٦	%١٤	%٤,٣	
١٣	٢٠١٦- ٢٠١٧	%٢٩,٨	%٤,٢	
١٤	٢٠١٧- ٢٠١٨	%١٤,٤	%٥,٣	
١٥	٢٠١٨-٢٠١٩*	%١١,١		

المصدر: البنك المركزي المصري ، سنوات مختلفة، مرجع سابق، صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية المالية العالمية، مرجع سابق، ص ١٦٢.

-* هذه السنوات من قبيل التوقعات.

رابعاً: أثر القرض على عجز الموازنة العامة للدولة:

ينتج العجز في الموازنة العامة للدولة عن أحد أمرين: قلة الإيرادات أو الإفراط في النفقات، أو عن هذين الأمرين معاً. و لما كان من المبادئ المقررة

للمالية العامة مبدأ أسبقية النفقات، ومع ذلك فإن أول ما يتجه في تقصي أسباب العجز المالي يتجه إلى قلة الموارد، ثم يتجه بعد ذلك إلى نمط الإنفاق واحتمالات الإسراف في بنوده(١).

وحيث أن الدراسة تقوم بدارسة وضع الميزانية العامة قبل عقد القرض وبعده وإجمالي النفقات والإيرادات ونسبة العجز في الموازنة العامة للدولة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فيتضح من الجدول رقم (٤-٥) أن إجمالي الإيرادات العامة كان يمثل في المتوسط حوالي (٢٦%) من الناتج المحلي الإجمالي بداية من عام ٢٠٠٥م وحتى ٢٠١٠م، إلا أنه مع قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م قد انخفضت نسبة الإيرادات إلى حوالي (١٨,٨%) وذلك بسبب الأحداث التي عاصرت تلك الثورة وما نتج من تباطؤ النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية، في حين ظلت النفقات محافظة على مستواها وكانت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٢٨,٥%) في العام نفسه، وكانت نسبة العجز حوالي (٩,٥%) إلى الناتج المحلي الإجمالي، ثم زاد العجز في الموازنة حتى وصلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥-٢٠١٦م حوالي(١٢,٣%) ثم تراجع العجز في الموازنة العامة للدولة شيئاً فشيئاً بعد تبني الدولة لسياسات الاصلاح الاقتصادي وحصولها على القرض من صندوق النقد الدولي وأصبح يسجل(٩,٧%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧-٢٠١٨م، بعد أن كان يسجل (١٠,٩%) في العام السابق ٢٠١٦-٢٠١٧م، وذلك بسبب ارتفاع وتيرة الإيرادات التي بلغت في عام ٢٠١٧-٢٠١٩م(٩١٦,٠ مليار جنية) وبما يمثل (٢٠,٨%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بحصيلة العام الماضي التي بلغت (٦٥٩,٢مليار جنية) وبما يمثل (١٩%) من نسبته إلى الناتج المحلي

(١) د. إبراهيم العيسوي: الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤م وبيان تداعياتها الاجتماعية، مع تصور لنموذج تنموي بديل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٣٧٤.

الإجمالي، في حين ثبتت النفقات العامة عند نسبة(٣٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، مما نتج عنه انخفاض عجز الميزانية لأول مرة منذ عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م ليسجل (٩,٧%) محققاً فائضاً مالياً يمثل حوالي (٢%) باستثناء مدفوعات الفائدة، وذلك بسبب استمرار الآثار الإيجابية لإجراءات التصحيح التي يتم تنفيذها في مجال المالية العامة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الدولة حالياً.

جدول رقم (٤-٥)

جدول يوضح مبلغ الإيرادات والنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة ونسبتهم إلى الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى العمليات الخاصة ببنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي (سنوات مختلفة)

السنة	الإيرادات العامة	العجز	النفقات العامة	العجز	العجز في الخزينة	العجز الكلي
٢٠٠٤-٢٠٠٥	١٣٨,٢	%٢٤,٧	١٦٩,٨	%٣٠,٤	٤٩,٨	%٨,٩
٢٠٠٥-٢٠٠٦	١٧٤,٦	-	٢٢٠,٢	-	٤٩,٠٠	%٧,٩
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٥,٦	%٢٨,١	٢٤٤,٠	%٣٣.٤	٥٤,٧	%٧,٥
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٢١,٤	%٢٤,٧	٢٨٢,٣	%٣١,٥	٦١,١	%٦.٨
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٨٢,٥	%٢٧,٢	٣٥١,٥	%٣٣,٨	٧١,٨	%٦,٩
٢٠٠٩-٢٠١٠	٢٦٨,١	%٢٢,٢	٣٦٦,٠	٣٠,٣	٩٨,٠٠	%٨,١
٢٠١٠ -٢٠١١	٢٥٩,٦	%١٨,٨	٣٩٢,١	%٢٨,٥	١٣٠,٤	%٩,٥
٢٠١١ -٢٠١٢	٣٠٣,٦	%١٩,٧	٤٧١,٠	%٣٠,٥	١٦٦,٧	%١٠,٨
٢٠١٢ -٢٠١٣	٣٥٠,٣	%٢٠	٥٨٨,٢	%٣٣,٥	٢٣٩,٧	%١٣,٧
٢٠١٣ -٢٠١٤	٤٥٦,٨	%٢٢,٩	٧٠١,٥	%٣٥,١	٢٥٥,٤	%١٢,٨
٢٠١٤ -٢٠١٥	٤٦٥,٢	%١٩,٢	٧٣٣,٣	%٣٠,٢	٢٧٩,٤	%١١,٥
٢٠١٥ -٢٠١٦	٤٩١,٥	١٨,١	٨١٧,٧	%٣٠,٢	٣٣٩,٥	%١٢,٣
٢٠١٦ -٢٠١٧	٦٥٩,٢	%١٩	١٠٣١,٩	%٢٩,٧	٣٧٩,٥	%١٠,٩
٢٠١٧ -٢٠١٨	٩١٦,٠	%٢٠,٨	١٣٣٦,٠	%٣٠,٣	٤٢٥,٤	%٩,٧

المصدر: البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة، مرجع سابق.

خامساً: أثر القرض على الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

يصف الكثيرين الاقتصاد المصري بأنه " اقتصاد يستهلك أكثر مما ينتج، ويستورد أكثر مما يصدر" [١] ، ولذا فمن خلال هذه الدراسة سنشير إلى تطور الوضع بالنسبة للميزان التجاري وأثر ذلك على ميزان المدفوعات ومن ثم تأثير قرض صندوق النقد الدولي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات

أما عن حالة ميزان المدفوعات فقد بدأ العجز الكلي كما يتضح من الجداول أرقام (٥-٥) و(٦-٥) و(٧-٥) بداية من عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م ليحقق عجزاً بمبلغ ٣,٤ مليار دولار ثم يرتفع العجز عاماً بعد عام ليصل في عام ٢٠١١-٢٠١٢ إلى ١١,٣ مليار دولار، ثم يعود ميزان المدفوعات إلى الوضع الطبيعي محققا فائضاً كلياً بلغ ٢٣٧مليون دولار في عام ٢٠١٢-٢٠١٣م ، ثم يستمر تحقيق ذلك الفائض حتى عام ٢٠١٤-٢٠١٥م محققاً ٣,٧مليار دولار، ثم يتراجع مرة أخرى في عام ٢٠١٥-٢٠١٦م ليحقق عجزاً كلياً بلغ نحو ٢,٨مليار دولار، وذلك بسبب تصاعد العجز في حساب المعاملات الجارية ليصل إلى نحو ١٩,٨مليار دولار، في حين حقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للدخل بلغ نحو ٢١,٢مليار دولار، وجاء هذا العجز في حساب المعاملات الجارية محصلة لتحقيق الميزان التجاري عجزاً بلغ نحو ٣٨,٧ مليار دولار، وذلك بسبب تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنحو ٣,٩مليار دولار، وأيضاً تراجع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ٣,٥مليار دولار، هذا إلى جانب تراجع صافي التحويلات الجارية بدون مقابل ليقتصر على نحو ١٦,٨مليار دولار، كما تراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل ٣٩,٢% ليقتصر على ٦,٥مليار دولار نتيجة لانخفاض المتحصلات من الخدمات بنحو ٥,٧مليار دولار، وكذا انخفض المدفوعات عن

(١) ولاء وجيه محمد دياب : فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر (١٩٩١-٢٠١١م)، مرجع سابق، ص١٤١.

الخدمات بنحو ١,٥مليار دولار، وفيما يتعلق بالمعاملات الرأسمالية فقد حققت صافي تدفق للداخل بلغ ٢١,٢ مليار دولار(١).

أما في عام ٢٠١٧-٢٠١٨م فقد حقق ميزان المدفوعات المصري فائضاً كلياً بلغ حوالي ١٢,٨مليار دولار وذلك نتيجة لاستمرار للآثار الإيجابية لقرار تحرير سعر الصرف، وجاء هذا الفائض نتيجة لتراجع العجز في حساب المعاملات الجارية بمعدل ٥٨.٦% ليقتصر على نحو ٦,٠مليار دولار، وجاء هذا التحسن محصلة لاستقرار العجز في الميزان التجاري عند ٣٧,٣مليار دولار نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات السلعية والمدفوعات عن الواردات السلعية بقيمة بلغت نحو ٤,١مليار دولار لكل منهما، أيضاً تصاعد الفائض في ميزان الخدمات بمعدل ٩٨,١% ليسجل نحو ١١,١مليار دولار كنتيجة لتحقيق ميزان السفر فائض بلغ نحو ٧,٤مليار دولار، وزيادة متحصلات رسوم المرور بقناة السويس لتسجل نحو ٥,٧مليار دولار، وأيضاً ارتفاع صافي التحويلات الجارية بدون مقابل لتسجل نحو ٢٦,٥مليار دولار، وتحقيق ميزان دخل الاستثمار عجزا بلغ نحو ٦,٣مليار دولار، وفيما يتعلق بالمعاملات الرأسمالية فقد حقق صافي تدفق للدخل بلغ نحو ٢٢,٠مليار دولار وذلك نتيجة لتحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافي تدفق بلغ ٧,٧مليار دولار، وتراجع الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية لتسجل صافي تدفق بلغ ١٢,١مليار دولار، وتحقيق القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل صافي استخدام بلغ نحو ٧,٩مليار دولار، وأخيرا تحول صافي التغير في التزامات البنك المركزي مع العالم الخارجي إلى صافي سداد بلغ نحو ٣,٩مليار دولار الأمر الذي نتج عه انخفاض التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي(٢).

(١) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي لعام ٢٠١٥-٢٠١٦م، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان: www.cbe.org.eg، ص٧١.
(٢) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي لعام ٢٠١٧-٢٠١٨م، مرجع سابق، ص٥٥-٥٦.

جدول رقم(٥-٥)

جدول يبين حالة ميزان المدفوعات بالقيمة لسنوات مختلفة

البند	القيمة بالمليون دولار						
	السنة المالية						
	2011-2012	2012-2013	2013-2104	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018
الميزان التجاري	-34139,0	-30694,7	-34062,7	-39060,4	-38683,1	-37274,8	-37276,0
حصيلة الصادرات	25071,9	26988,1	26119,0	22245,1	18704,6	21728,2	25827,0
البترول	-	13023,0	12452,3	8891,9	5674,3	6589,5	8773,0
أخرى	-	13965,1	13666,7	13353,2	13030.3	15138,7	17054,0
مدفوعات عن الواردات	-59210,9	-57682,8	-60181,7	-61305,5	-57387,7	-59003,0	-63103,0
البترول	-	-12124,2	-13246,7	-12366,1	-9293,6	-12015,5	-12489,8
أخرى	-	-45558,6	-46935,0	-48939,4	-48094,1	-46987,5	-50613,2
ميزان الخدمات		5039,4	978,5	10742,9	6533,0	5614,2	11122,4
المتحصلات	45944,1	22224,4	17631,4	21811,8	16079,3	15400,1	21486,9
النقل	8585,0	9187,5	9466,0	9850,3	9534,6	7911,2	8707,9
رسوم المرور في قناة السويس	5207,8	5031,8	5369,1	5361,7	5121,6	4945,3	5706,7
السفر	9419,0	9751,8	5073,3	7370,4	3767,5	4379,7	9804,3
متحصلات حكومية	276,2	437,6	654,4	1381,5	378,0	776,4	636,7
متحصلات أخرى	2345,9	2649,7	2243,5	3209,6	2399,2	2332,8	2338,0
المدفوعات	74498,4	17185,0	16652,9	11068,9	9546,3	9785,9	10364,5
النقل	1374,9	1658,7	1717,2	1535,0	1339,1	1332,1	1480,2
السفر	2497,6	2928,8	3044,5	3338,2	4091,0	2739,9	2451,5
مصروفات حكومية	1151,9	1243,7	1073,9	854,1	777,1	1124,1	1493,5

البند	القيمة بالمليون دولار						
	السنة المالية						
مدفوعات أخرى	3537,6	3749,6	7490,1	5341,6	3339,1	4589,8	4939,3
ميزان دخل الاستثمار			7490,1	-5700,9	-4471,7	-4568,5	-6279,6
متحصلات دخل الاستثمار	246,1	197,8	194,2	212,8	396,9	497,9	835,4
مدفوعات دخل الاستثمار	6725,5	7604,2	3327,2	5913,7	4868,6	5066,4	7115,0
منها فوائد مدفوعة	534,6	755,1	721,2	643,6	752,0	1231,9	1616,1
التحويلات الجارية	18408,0	19264,9	-33084,2	21875,8	16790,7	21835,1	26470,9
التحويلات الخاصة "صافي"	17775,6	18429,3	30367,9	19205,4	16689,2	21686,1	262664,7
منها تحويلات المصريين العاملين بالخارج	-	-	18447,7	19330,0	17077,4	21816,3	26392,9
التحويلات الرسمية "صافي"	632,4	835,9	11920,2	2670,4	101,5	149	206,2
رصيد المعاملات الجارية	10146,3	-6390,4	-2716,3	-12142,6	-19831,1	-14394,0	-5962,3
الحساب الرأسمالي والمالي	1022,9	9773,0	5294,9	17928,9	21176,7	31015,1	21996,5
الحساب الرأسمالي	-96,0	-86,8	194,1	-122,9	-141,4	113,3	-150,7
الحساب المالي	1118,9	9859,8	5100,8	18051,8	21318,1	31128,4	22147,2
الاستثمار المباشر في الخارج	-249,2	-183,6	-326,6	-223,3	-164,2	-175,1	-271,2

البند	القيمة بالمليون دولار						
	السنة المالية						
الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر" صافي"	3982,2	3753,3	4119,3	6379,8	6932,6	7932,8	7719,5
استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج	-148,7	22,4	65,9	47,2	192,1	208,4	-20,8
استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر	-5025,3	1477,4	1237,2	-638,6	-1286,8	15985,3	12094,8
منها سندات	79,6	2257,9	926,7	-1147,5	-1444,8	5491,5	5293,2
الاستثمارات الأخرى	2559,9	4790,3	5,0	12486,7	15644,4	7177,0	2624,9
صافي الاقتراض	245,8	1174,1	-258,2	5036,2	7102,7	9699,2	10278,8
قروض متوسطة وطويلة الأجل	-310,1	750,4	-956,2	-482,5	-186,3	5156,8	6738,5
المستخدم	1637,3	2709,6	1153,4	1753,5	2523,4	7641,1	8846,4
المسدد	-1947,4	-1959,2	-2109,6	-2236,0	-2709,7	-2484,3	-2107,9
تسهيلات موردين ومشترين متوسطة الأجل	-6,9	018,2	-56,4	257,9	1505,3	2795,1	1118,5
المستخدم	77,8	43,4	8,1	313,0	1560,7	2912,2	1313,6
المسدد	-84,7	-61,6	-64,5	-55,1	-55,4	-117,1	-195,1
تسهيلات موردين ومشترين قصيرة الأجل " صافي"	562,8	441,9	754,4	5260,8	5783,7	1747,3	2421,8
أصول أخرى	1163,3	-2115,5	-1648,4	-1220,6	-3476,9	-12095,7	-4511,9

البند	القيمة بالمليون دولار						
	السنة المالية						
البنك المركزي	28,0	-9,8	-44,6	-28,0	-104,4	-27,5	-116,4
البنوك	4365,7	2061,2	661,5	4774,3	2092,1	-9462,5	2161,7
أخرى	-3230,4	-4166,9	-2265,3	-5966,9	-5464,6	-2605,7	-6557,2
خصوم أخرى	1150,8	5731,7	1911,6	8671,1	12018,6	9573,5	-3142,0
البنك المركزي	1168,9	6452,6	1903,7	5474,1	5857,7	8128,6	-3879,2
البنوك	-18,1	-720,9	7,9	3197,0	6160,9	1444,9	737,2
صافي السهو والخطأ	-2155,0	-3145,6	-1100,0	-2061,4	-4158,6	-2903,9	-3246,5
الميزان الكلي	-11278,4	237,0	1478,6	3724,9	-2813,0	13717,2	12787,7
التغير في الأصول الاحتياطية للبنك المركزي،الزيادة (-)	11278,4	-237,0	-1478,6	-3724,9	2813,0	-13717,2	-12787,7

المصدر: البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة، مرجع سابق.

جدول رقم(٦-٥)

جدول لأهم مؤشرات ميزان المدفوعات وفقاً لتقديرات الناتج المحلى الإجمالي

وتفصيل لبنود ميزان المدفوعات عن سنوات مالية مختلفة

	السنة المالية (%)						
	2011-2012	2012-2013	2013-2104	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018
الميزان التجاري:							
- الصادرات السلعية/الناتج المحلي الإجمالي	9,5	9,9	8,6	6,7	5,6	9,3	10,3
الصادرات البترولية/اجمالي الصادرات	44,8	48,3	47,7	40,0	30,3	30,3	34,0
صادرات البترول الخام/ الصادرات البترولية	46,4	56,1	61,9	69,3	62,7	58,8	52,4
الواردات السلعية / الناتج المحلي الإجمالي	22,6	21,2	19,9	18,3	17,1	25,1	25,2
الواردات غير البترولية/ اجمالي الواردات	80,1	79,0	78,0	79,8	83,8	79,6	80,2
واردات السلع الغذائية والحبوب / الواردات غير البترولية	23,2	21,0	21,5	19,3	21,2	22,6	21,7
ورادات المنتجات البترولية/إجمالي الواردات	16,4	16,4	18,5	16,1	14,6	17,1	15,8
حجم التجارة الخارجية/ الناتج المحلي الإجمالي	32,1	31,1	28,5	25,0	22,7	34,4	35,5
نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية /الواردات السلعية	42,3	46,8	43,4	36,3	32,6	36,8	40,9
الميزان التجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-13,0	-11,3	-11,3	(11,7)	(11,5)	(15,9)	(14,9)
الميزان الخدمي:							
الميزان الخدمي/الناتج المحلي الإجمالي	2,1	1,9	0,3	3,2	1,9	2,4	4,4
- إجمالي المتحصلات الخدمية /الناتج المحلي الإجمالي،	8,0 2,0	8,2 1,9	5,8 1,8	6,5 1,6	4,8 1,5	6,6 2,1	8,6 2,3

	السنة المالية (%)						
	2011-2012	2012-2013	2013-2104	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018
ومنها: متحصلات قناة السويس/ الناتج المحلي الإجمالي السياحة / الناتج المحلي الإجمالي	3,6	3,6	1,7	2,2	1,1	1,9	3,9
التحويلات :							
- صافي التحويلات / الناتج المحلي الإجمالي	7,0	7,1	10,1	6,5	5,0	9,3	10,6
تحويلات المصريين العاملين بالخارج/ الناتج المحلي الإجمالي	6,9	6,9	6,1	5,8	5,1	9,3	10,5
- الميزان الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي	-3,9	-2,4	-0,9	-3,6	-5,9	(6,1)	(2,4)
- الحصيلة الجارية / الناتج المحلي الإجمالي	24,5	25,2	24,6	19,8	15,5	25,3	29,8
- المدفوعات الجارية / الناتج المحلي الإجمالي	28,4	27,6	25,5	23,4	21,4	31,4	32,2
- الحصيلة الجارية / المدفوعات الجارية	86,4	91,5	96,5	84,5	72,4	80,5	92,6
الحساب الرأسمالي والمالي:							
- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر/ الناتج المحلي الإجمالي	1,5	1,4	1,4	1,9	2,1	3,4	3,1
الميزان الكلي/ / الناتج المحلي الإجمالي	-4,3	0,1	0,5	1,1	-0,8	5,8	5,1
- عدد شهور الواردات السلعية والخدمية التي تغطيها صافي الاحتياطات الدولية (نهاية يونيو)	2,5	2,7	2,9	3,3	3,1	5,5	7,2

المصدر: البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة، مرجع سابق.

جدول رقم (٧-٥)

جدول يوضح حالة ميزان المدفوعات من حيث العجز والزيادة (سنوات مختلفة)

م	السنة	مبلغ الفائض الكلي	نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي كنسبة %	مبلغ العجز الكلي	نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي كنسبة %
١	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٤,٥ مليار دولار	–		
٢	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٣,٣ مليار دولار	%٣		
٣	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٥,٣ مليار دولار	%٤,١		
٤	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٥,٤ مليار دولار	–		
٥	٢٠٠٨-٢٠٠٩	–	–	٣,٤ مليار دولار	
٦	٢٠٠٩-٢٠١٠	٣,٣٦ مليار دولار	–		
٧	٢٠١٠- ٢٠١١	–	–	٩,٨ مليار دولار	
٨	٢٠١١- ٢٠١٢	–	–	١١,٣ مليار دولار	
٩	٢٠١٢- ٢٠١٣	٢٣٧ مليون دولار	–		
١٠	٢٠١٣- ٢٠١٤	١,٥ مليار دولار	–		
١١	٢٠١٤- ٢٠١٥	٣,٧ مليار دولار	–		
١٢	٢٠١٥- ٢٠١٦	–	–	٢,٨ مليار دولار	
١٣	٢٠١٦- ٢٠١٧	١٣,٧ مليار دولار	–		
١٤	٢٠١٧- ٢٠١٨	١٢,٨ مليار دولار	–		

المصدر: البنك المركزي المصري ، سنوات مختلفة، مرجع سابق.

سادساً: الدين العام الداخلي والخارجي:

عند تتبعنا لحالة الدين العام الداخلي والخارجي لمصر في الفترة من يونيو ٢٠٠٥م وحتي يونيو ٢٠١٨م من الجدول رقم (٨-٥) نلاحظ أن تزايد إجمالي الدين العام الداخلي والخارجي وارتفاع نسبتهم إلى الناتج المحلي الإجمالي ففي يونيو ٢٠٠٥م كان إجمالي الدين العام الداخلي ٣٤٩,١مليار جنيه وبنسبة ٦٨,٤% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ إجمالي الدين العام الخارجي في نفس السنة ٢٨,٩ مليار دولار وبنسبة بلغت ٣١,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وجاء نصيب الفرد من الدين العام الخارجي حوالي ٤٠٢,٦ دولار في نهاية يونيو ٢٠٠٥م، ثم بدأ الدين العام في التزايد ليبلغ الدين العام المحلي في يونيو ٢٠١٦م إلى ٢٦١٩,٦مليار جنيه وبنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي ٩٦,٧% ، ووصل الدين العام الخارجي إلى ٥٥,٨ مليار جنيه وبما نسبته ١٨,١% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم تضاعف الدين العام الخارجي في يونيو ٢٠١٧م إلى ٧٩ مليار دولار وبما يمثل ٣٣,٦% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويرجع ذلك إلى لجوء الحكومة والبنك المركزي إلى زيادة الاستدانة من الخارج من أجل الحفاظ على حرية خروج رؤوس الأموال إلى خارج البلاد وكذلك من أجل سرعة الانتهاء من بناء محطات الكهرباء إضافة إلى بناء عدد من المدن الجديدة وتنمية منطقة شرق قناة السويس إلى جانب اشتراط صندوق النقد الدولي التحرير الكامل لسعر الصرف وتحرير أسعار الطاقة حتى يوافق على إعطاء القرض لمصر، وما زال الدين العام الخارجي والداخلي في زيادة حتي بلغ في يونيو ٢٠١٨م بالنسبة للدين الداخلي حوالي ٣٦٩٦,٤مليار جنيه وبما نسبته ٨٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم ارتفاع الدين المحلي الداخلي كرقم مطلق إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي قد انخفضت من ٩١,١% عن سنة ٢٠١٧م إلى ٨٣,٣% عن سنة ٢٠١٨م وهذا يعد من المؤشرات الجيدة، بينما بلغ الدين الخارجي إلى ٩٢,٦مليار دولار وبما نسبته ٣٧% إلى الناتج الإجمالي المحلي، وبلغت أعباء الدين حوالي ١٣,٢مليار دولار منها١١,٢مليار دولار قيمة الأقساط المسددة بيمنا شكلت الفوائد ٢مليار دولار، ورغم بلوغ نسبة الدين

الخارجي هذه النسبة الكبيرة وهي ٣٧% من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه وفقاً لتصنيف صندوق النقد والبنك الدوليين وبالمقارنة بالدول الأخرى المستدينة فإن مؤشرات الدين العام الخارجي المصري ما زال في الحدود الآمنة، ومع ذلك فإن الاقتصاديين يحذرون من تلك السياسة التي تتوسع في طلب المزيد من القروض لأنه يشكل نذير خطر على الاقتصاد المصري.

جدول رقم(٨-٥)

جدول يبين إجمالي الدين العام الداخلي والخارجي لجمهورية مصر العربية ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنوات مختلفة

م	السنة	إجمالي الدين العام الداخلي (بالمليار جنيه)	نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الدين العام الخارجي بالمليار دولار)	نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
1	يونيو ٢٠٠٥م	349,1	68,4%	28,9	31,2%
2	يونيو ٢٠٠٦م	593,5	96,1%	29,6	27,6%
3	يونيو ٢٠٠٧م	637,2	87,1%	29,9	23,3%
4	يونيو ٢٠٠٨م	666,1	74,3%	33,9	20,1%
5	يونيو ٢٠٠٩م	761,6	73,3%	31,5	17,0%
6	يونيو ٢٠١٠م	888,7	73,7%	33,7	15,9%
7	يونيو ٢٠١١م	1044,9	76,2%	34,9	15,2%
8	يونيو ٢٠١٢م	1238,1	80,3%	34,4	13,5%
9	يونيو ٢٠١٣م	1527,4	87,1%	43,2	17,3%
10	يونيو ٢٠١٤م	1816,6	90,9%	46,1	16,4%
11	يونيو ٢٠١٥م	2116,4	87,1	48,1	14,9%
12	يونيو ٢٠١٦م	2619,6	96,7%	55,8	18,1%
13	يونيو ٢٠١٧م	3160,9	91,1%	79,0	33,6%
14	يونيو ٢٠١٨م	3696,4	83,3%	92,6	37%

المصدر: تقارير البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة، مرجع سابق.

الخاتمة

لا غرو أن قروض صندوق النقد الدولي والبرامج التي يشترطها الصندوق على الدول طالبة القروض قد يكون له بعض الآثار الإيجابية ولكن في الغالب تكون آثاره السلبية على اقتصاديات الدول النامية أكثر نظراً لأن تلك الدول لا تستفيد من هذه القروض الاستفادة المثلى وذلك مثل اليونان والأردن وغيرها، بينما استطاعت بعض الدول الاستفادة من تلك القروض بانتهاجها سياسات داخلية ساعدتها على تخطي أزمتها والخروج منها مثل البرازيل وماليزيا، أما في مصر فإن لقرض صندوق النقد الدولي بعض الآثار الإيجابية التي ظهرت من خلال رصد المتغيرات الاقتصادية كارتفاع معدل نمو الناتج المحلي وانخفاض معدل البطالة وغيرها من الآثار الأخرى بينما ما يزال هناك بعض الآثار السلبية كارتفاع معدل التضخم و انخفاض قيمة الجنية المصري مقابل العملات الأخرى وغيرها من المؤشرات الأخرى، ومن هنا يجب على الحكومة المصرية أن تعمل على تعظيم الآثار الإيجابية وتقلل من الآثار السلبية التي نتجت عن هذا القرض وأن تعمل على انتهاج سياسات تمكنها من الحفاظ على معدلات التنمية المستدامة حتى ينهض الاقتصاد المصري وتعود مصر إلى سابق عهدها في مقدمة الدول وتسدد ما عليها من قروض.

النتائج:

-الحد من الاقتراض أو على الأقل التقليل منه بصفة عامة سواء كان القرض داخلياً أو خارجياً وعلى الأخص القروض الخارجية نظراً لما يترتب عليها من أعباء حقيقية تشكل عبئاً على الاقتصاد القومي وبعضها يمثل تدخلاً في السياسات والشئون الداخلية للدول وهذا لا يعد مقبولاً.

-يجب على الدول النامية تبني سياسات الاصلاح الاقتصادي بما يتوافق مع ظروفها وأحوالها الداخلية والخارجية، وعدم الانصياع لفرض سياسات لا تتناسب مع ظروفها، لأن الاصلاح الاقتصادي أصبح مطلباً ضرورياً لا تستطيع الدول النامية تجاهله.

-من خلال دراسة صندوق النقد الدولي تبين أنه قد تم إنشائه لخدمة مصالح الدول الرأسمالية وأن برامجه وسياساته تهدف إلى جعل الدول النامية مجرد توابع للدول المتقدمة، ويظهر هذا من خلال طريقة التصويت والسياسات والبرامج التي تفرض على الدول النامية وغيرها من الإجراءات الأخرى.

-قد تحقق برامج صندوق النقد الدولي بعض الاصلاحات الاقتصادية في الأجل القصير، ولكنها تؤدي إلى ارتفاع المديونية الخارجية للدول في الأجل الطويل، كما أن سياساته تؤدي إلى تعميق الأزمة الاقتصادية في البلدان التي تحصل منه على قروض.

-يجب على الدول النامية عدم استخدام القروض التي تحصل عليها من صندوق النقد الدولي في القطاعات الاستهلاكية واستغلالها في القطاعات الإنتاجية، والاستفادة القصوى من هذه القروض حتى لا تدخل تلك الدول في حلقة مفرغة من الديون، ومن ثم يؤثر هذا على الأنشطة الاقتصادية بها.

-الاستفادة من تجارب بعض الدول التي حققت نجاحاً مع تلك القروض والتعلم من تجربتها، واتباع السياسات والبرامج الداخلية التي طبقتها وتتناسب مع ظروفها وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية، مما مكنها من تحقيق تقدم ملحوظ واستطاعت أن تسدد ما عليها من ديون- كالتجربة البرازيلية والماليزية- والحذر من السياسات المستوردة التي يمليها صندوق النقد الدولي والتي قد لا تتناسب مع ظروف كل دولة ومن ثم تغرق في دوامة الديون كاليونان مثلاً.

التوصيات:

-يجب على الدول مطالبة صندوق لنقد بتسهيل بعض اشتراطاته التي لا تتناسب مع ظروفها الداخلية، والحصول على قروض طويلة الأجل تساهم في إقامة مشروعات تنموية تقوم بدفع عجلة التنمية، بدلاً من القروض قصيرة الأجل التي تستخدم عادة في علاج وضع اقتصادي مؤقت.

-يجب على الدول النامية سن قوانين تشجع على جذب المزيد من أموال المستثمرين، من خلال الضمانات والحوافز التي تتضمنها تلك القوانين، وعمل خريطة استثمارية تشمل المزايا النسبية لكل منطقة جغرافية، مما يساعد على نمو الصادرات ودعم الناتج المحلي الإجمالي.

-يجب على الدول المقترضة مراعاة الطبقات الاجتماعية الفقيرة وعدم تحميل أعباء الاصلاح الاقتصادي على تلك الفئات، بل يجب وضع برامج تساعد تلك الفئات الاجتماعية وقوانين تحمى مصالحهم وتعزز شبكة الحماية الاجتماعية.

-يجب على الدول استخدام القروض الاستخدام الأمثل من خلال العمل على إنشاء المشروعات الانتاجية التي يكون لها نصيب وافر من الموارد المالية،حتى تستطيع تلك الدول سداد هذه القروض من عوائد الاستثمار، وخلق فرص عمل جديدة، والمحافظة على قيمة العملة، وتشجيع معدلات النمو الاقتصادي، وخفض التضخم.

- العمل على تخفيض مستويات الدين العام من خلال ترشيد النفقات العامة وزيادة إيرادات الدولة ووضع أولوية للاستثمار في البنية التحتية.

-الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجيا التي أصبحت عصب العصر الحديث والتي تساعد على تقليل الواردات والتي أصبحت تدخل في مراحل الانتاج المختلفة وخاصة التكنولوجيا ذات العمالة الكثيفة التى توفر فرص عمل كثيرة.

قائمة المراجع

المراجع الاقتصادية:

-د. إبراهيم العيسوي: الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤م وبيان تداعياتها الاجتماعية، مع تصور لنموذج تنموي بديل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧م.

-د. أحمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، ١٩٧٧م.

-د. أحمد حافظ الجعويني: اقتصاديات المالية العامة، دراسة في الاقتصاد العام، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م.

-إكرام عبد العزيز: الإصلاح المالي بين صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، العراق، ٢٠٠٢م.

-د. أنور اسماعيل الهواري: القروض الخارجية والتنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٣م.

-بلال محمد سعيد المصري: تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية" دروس مستفادة"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، ٢٠١٦م.

-بن قيراط عبد العزيز، شمام وفاء، غضبان على: التنمية والمعرفة في دول الجنوب، ماليزيا- الهند- الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ٢٠٠٧-٢٠٠٨م.

-د. جليل كامل غيدان: قياس أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي (مصر، الأردن، حالة دراسية)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٧م.

-د. جمال الدين محمد سعيد، د. منيس أسعد عبد الملك: اقتصاديات المالية العامة، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر، ١٩٦١م.

-جميل طاهر وأخرون: بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الاقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٣م.

-د. جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة،١٩٩٦م.
- د. حامد عبد المجيد دراز: مبادئ الاقتصاد العام، مبادئ الاقتصاد العام ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٩ م.
-د. راشد البراوي، محمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الخامسة، ١٩٥٤م.
-راضية اسمهان خزاز: دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٢م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة سطيف١، الجزائر، ٢٠١١-٢٠١٢.
-د. رفعت المحجوب: المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٨٣م.
-د. رواء زكي الطويل: محاضرات في الاقتصاد السياسي، جامعة الموصل، العراق، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م
-د. زكريا بيومي: مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ١٩٧٨م.
-د. زين العابدين ناصر: علم المالية العامة، دراسة موجزة للمبادئ العامة لمالية الدولة والنظام الضريبي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٧٤م.
-سعاد سالكي: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبى بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٠-٢٠١١م.
-شريف دلاور: قضايا ومعالم في طريق الإصلاح الاقتصادي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

-د. عادل أحمد حشيش : أصول الفن المالى للاقتصاد العام، دراسة تحليلية للقواعد الحاكمة للجانب الفني لعناصر مالية الدولة وفقاً للأصول المتعارف عليها في علم المالية العامة، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون.
-د. عادل أحمد حشيش: أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١م.
-د. عاطف صدقي، د. محمد أحمد الرزاز: المالية العامة، بدون.
-د. عبد الحميد محمد القاضي: اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
-د. عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥.
-د. عبد المنعم فوزى : المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف بالإسكندرية، بدون تاريخ نشر، بدون رقم طبعة.
-د. عزيزة بن سمينة: توجهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ٩/١٠ نوفمبر، ٢٠١٠م.
-د. على عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، ٢٠١٨م.
-د. على لطفي: اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٥-١٩٩٦م.
-د. على لطفي: التنمية الاقتصادية، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٩م.

-د. عوف محمود الكفراوي: السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي(دراسة تحليلية مقارنة)، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
-د. محمد حلمي مراد: ميزانية الدولة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، مصر، ١٩٥٣م.
-د. محمد صادق اسماعيل: التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
-د. محمد عبد العزيز عجمية، د. صبحي تادرس قريصة: النقود والبنوك والتجارة الخارجية، مطبعة الكرنك، الاسكندرية، مصر.
-د. محمد عبد المنعم عفر: السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
-د. محمد محمد النجار: التطور الاقتصادي في مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، كلية تجارة بنها، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢م.
-د. محمود رياض عطيه: موجز في المالية العامة، دار المعارف، مصر، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
-د.محمود محمد نور، د. حمدي أحمد العناني: أسس ومبادئ المالية العامة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، مصر ١٩٨٨م.
-د. مختار خطاب: الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية)، أكتوبر ٢٠٠٣م، متوافر على شبكة الانترنت تحت عنوان:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/06/d8a7d984d8a7d8b5d984d8a7d8ad-d8a7d984d8a7d982d8aad8b5d8a7d8afd98a-d988d8a7d984d8aed8b5d8aed8

-د. منير الحمش: الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب بالحياة، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٣م.
-ميشيل تودور: التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد عبد الرازق، دار المريخ، الرياض، السعودية، ٢٠٠٩م.
-د. نزيه عبد المقصود مبروك: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
-د. هشام ياسين شعلان: آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق،٢٠٠٤م.
-هيفاء غدير غدير: السياسة المالية والنقدية كأداة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، دمشق ، سوريا، ٢٠٠٥م.
-ولاء وجيه محمد دياب: فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر (ى١٩٩١- ٢٠١١م) ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة بنها، ١٤٣٣هـ -٢٠١٣م

مراجع شرعية ولغوية:

-إحياء علوم الدين للإمام الغزالي (أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ) الدار البيضاء، بيروت، لبنان، بدون.
-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد بن عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- القاموس المحيط للفيروز ابادي (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة ٨١٧هـ) نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ١٣٠١هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
-قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

-قاموس المعاني، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت عنوان" https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/الإصلاح، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٩/٢٥م.
-لسان العرب لابن منظور (محمد بن علي الشهير بابن منظور)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
-مختار الصحاح للرازي(محمد بن ابي بكر الرازي) تحقيق: محمود خاطر بك، دار الفكر، بيروت، لبنان،١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- المصباح المنير للفيومي(أحمد بن محمد بن على الفيومي المقري)، دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- معجم ألفاظ القرآن الكريم ،أمين الخولي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤١٦هـ -١٩٩٦م.
-المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ،محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٤هـ.
-المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

المقالات والأبحاث:

-د. أحمد صقر عاشور: التعلم من التجربة البرازيلية في التنمية، مقال بجريدة الأهرام المصرية اليومية، منشور بتاريخ السبت ٣من رمضان ١٤٣٦هـ، الموافق ٢٠من يونيو ٢٠١٥م، السنة رقم ١٣٩، العدد رقم ٤٦٩٤٧، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/406925.aspx
-أحمد فؤاد حسن: تجربة النهضة البرازيلية... أنموذجاً استرشادياً، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، تحت عنوان: https://democraticac.de/?p=30820 تاريخ الاطلاع:١/١٢/٢٠١٨م.
-د. أسعد حمود السعدون: خليفة بن سلمان ومعادلات الإصلاح والحرية والديمقراطية والعدالة، مقال بجريدة أخبار الخليج البحرينية، العدد

١٣١١٧، الخميس ٢٠فبراير ٢٠١٤م- ٢٠ ربيع الثاني ١٤٣٥هـ، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت عنوان: http://www.akhbaralkhaleej.com/13117/article/8085.html تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٩/٢٩م.

-أسماء محمد أبو النور عفيفي، سهير رزق محمد عبد الصمد، شروق حجازي أبو عمر، هند محمد عبد القوي، هند نمر عطا بدوي: آثار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية، المركز الديمقراطي العربي، ١٧ يونيو ٢٠١٧م، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت

-عنوان:https://democraticac.de/?p=47186 تاريخ الاطلاع ٢٠١٩/٣/٢٥م.

- أمل مختار: تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر، متوافر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان: www.aljazeera.net/mritems/ تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/١٢/٢٥م.

-جاك دي لاروزييه، ميشيل كامدميوس، هورست كوهلر: كيف ينبغي إعادة صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر٢٠٠٤م، ص٢٧، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت عنوان www.imf.orgتاريخ الإطلاع ٢٠١٥/٤/١٥م.

-جميل حميد أحمد، جمال داود سلمان: الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين(١٩٧٠-١٩٩٠م)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٣٢، الجامعة المستنصرية، بغداد العراق، تشرين الأول ، ٢٠٠٠م.

-د. جوده عبد الخالق: الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥م.

-حميد جاسم الجميلي: صندوق النقد الدولي بين فشل سياسات الماضي وتحديات أزمات المستقبل، مجلة أم المعارك ،العدد ١٨،بغداد، العراق.

-رفيف رضا صيداوي: دروس من التجربة البرازيلية، مجلة الفكر العربي الإلكترونية، العدد الأول، يونيو ٢٠١٣م، ص ١٥، متوافر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان: www.arabthrought.org

-د. سامر عطاالله: تعدد تجارب الإصلاح الاقتصادي ، هل من جديد مع برنامج ٢٠١٦م؟، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، الملف المصري، الإصلاح الاقتصادي في مصر النتائج والتحديات، العدد ٤٢، السنة الرابعة، فبراير ٢٠١٨.

-د. شرين الشواربي: السياسة النقدية الاستقرار الاقتصادي وأشياء مهمة أخرى(٢٠١٤-٢٠١٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، الملف المصري، الإصلاح الاقتصادي في مصر النتائج والتحديات، العدد ٤٢، السنة الرابعة، فبراير ٢٠١٨.

-د. طارق فارس: الإصلاح الاقتصادي في العالم الاسلامي وإمكانية الاستفادة من التجربة الصينية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) تحت عنوان:http://platform.almanhal.com/Reader/2/61418 تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/١٠/٢٥.

-عبد الحافظ الصاوي: قراءة في تجربة التنمية بماليزيا، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، العدد٤٥١، ربيع الأول ١٤٢٤هـ- مايو ٢٠٠٣م.

-عبد السلام أديب: الاستثمارات الأجنبية الخاصة عامل تنمية أم استعمار جديد؟، مجلة الحوار المتمدن صحيفة الكترونية مستقلة-العدد: ٤٠٥، بتاريخ ٢/٢٢/ ٢٠٠٣م، متوافر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=5646

-عبد الفتاح الجبالي: السياسة المالية وعجز الموازنة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **القاهرة، مصر، أبريل ٢٠٠٤م.**

-عبد المجيد راشد: المفاهيم الخادعة- الإصلاح الاقتصادي نموذجاً، ٢٠٠٦/١١/١٥م، مجلة الحوار المتمدن العدد ١٧٣٥، متوافر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=80901&r=0
-على أحمد درج: التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، بحث منشور بمجلة بابل، قسم العلوم المصرفية والتطبيقية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، العدد ٣، المجلد ٢٣، السنة ٢٠١٥م.
-محسن عبد الرازق: نص بيان البنك المركزي عن تحرير سعر الصرف، مقال منشور بجريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣م، منشور على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت عنوان:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1034493
تاريخ الاطلاع ٢٠١٩/٥/١٥م.
-محمد عبد العاطي: البرازيل القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية، سلسلة ملفات القوى الصاعدة (٣)، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠م، متوافر على شبكة الانترنت تحت عنوان:
www.aljazeera.net/mritems/streams2010/6/9/1_996982_/1_51.pdf
-د. مصطفى السعيد وآخرون: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥م.
-مهاتير محمد: التجربة الماليزية نهضة أمة، محاضرة ألقيت في الأردن بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣م، مؤسسة عبد الحميد شومان، البنك العربي، عمان، الأردن، ٢٠١٦م.
-ناصر عامر نصر، معتز عبد البديع عبد النعيم، محمد جمال رمضان: قرض مصر من صندوق النقد الدولي في ١٩٩١و٢٠١٦ بين الإصلاح الاقتصادي والعلاج بالصدمة، دراسة حالة جمهورية مصر العربية ١٩٩١-٢٠١٦، المركز الديمقراطي العربي، ١٧-مارس ٢٠١٨م، ص٥٣-٥٤، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت عنوان:

https://democraticac.de/?p=53087 ، تاريخ الاطلاع ٢٠١٩/٣/٢٥م.
-د. ناصر عبيد الناصر: سياسات الإصلاح وإصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية، دمشق، سوريا،٢٠٠٥م.
-ناصر يوسف: ٥مؤشرات صادمة دفعت مصر إلى قرض صندوق النقد الدولي، مقال بجريدة الدستور بتاريخ الثلاثاء، ٠٢ أغسطس ٢٠١٦م، متاح على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت: تحت عنوان: http://www.dotmsr.com/news/200/547631/5 تاريخ الإطلاع:١٦/٥/٢٠١٩م.
-هدير عبد المنصف شحاته: تجارب التنمية... البرازيل نموذجاً، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت https://elbadil-pss.org/2017/05/05 تحت عنوان: تاريخ الاطلاع:١/١٢/٢٠١٨م
-ياسين محمد : أسباب لجوء مصر للاقتراض من الصندوق، مقال منشور على موقع لوسيل نيوز بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠١٦م، متوفر على الانترنت تحت عنوان: https://lusailnews.net/article/business/global/02/08/2016تاريخ الاطلاع ١٥/٥/٢٠١٩م.

الدوريات:

-البنك الدولي(٢٠٠٥): الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استراتيجية المساعدة القطرية – جمهورية مصر العربية- للفترة من السنة المالية ٢٠٠٦ إلى السنة المالية ٢٠٠٩م، تقرير رقم EG-٣٢١٩٠، متوافر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان: www- wds. worldbank.org/external/default/WDSContentServer/ تاريخ الاطلاع : ٧/١٠/٢٠١٨م.

-البنك المركزي المصري: التقرير السنوي لسنوات مختلفة، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت عنوان: www.cbe.org.eg، تاريخ الإطلاع ٢٠١٩/٢/٥م.
-تقرير وزارة المالية المصرية نوفمبر ٢٠١٦ والمنشور في ٢٠١٧/١/١٨م حول وثائق برنامج صندوق النقد الدولي، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت عنوان:
http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/PDF/Government%20Program/Egypt%20Program%202016.pdf. تاريخ الاطلاع ٢٠١٩/٣/٢٥م.
-صندوق النقد الدولي راجع موقعه على شبكة المعلومات الدولية" الانترنت" تحت عنوان:
-https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#origins
-صندوق النقد الدولي: اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي راجع موقعه على شبكة المعلومات الدولية" الانترنت" تحت عنوان:
https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf
تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/٤/١م.
-صندوق النقد الدولي: أسئلة أساسية عن مصر، موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٩م.
-صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية المالية العالمية، التحديات أمام النمو المطرد، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، أكتوبر ٢٠١٨م.
-صندوق النقد الدولي: تقرير عن جمهورية مصر العربية ٧ نوفمبر ٢٠١٦م، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت عنوان:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/11/11/PR16501-Egypt-Executive-Board-Approves-12-billion-Extended-Arrangement

-صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٨م، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،، العدد ٣٨.
-قرار رئيس الوزراء رقم ٢٨٠٧ لسنة ٢٠١٦م، منشور بالجريدة الرسمية العدد ٤٤مكرر الصادر في ٤ صفر ١٤٣٨هـ -٤ نوفمبر ٢٠١٦مـ السنة التاسعة والخمسون.

المراجع الأجنبية:

-AFRICAN DEVELOPMENT BANK GROUP,(2000), EGYPT, ECONOMIC REFORM AND STRUCTURAL, ADJUSTMENT PROGRAMME, Project Performance Evaluation Report (PPER) , OPERATIONS EVALUATION DEPARTMENT,(OPEV)

-Jands Kornai, The Hungarian Reform Process Vision, Hopes and Reality. Journal of Economic literature,Vol. XXIV.NO.4, USA,Dec,1986.

- Manual Guition, Financial Policies Capital Market in ArabCountries, Edited by Saidl-Uagger Papers Presented at a Seminar Held in Abu Dhabi, January 25-26/1994.

- World Bank, Country Operations Division, Country Department 11, MENA Region, 1996, IMPLEMENTATION COMPLETION REPORT STRUCTURAL ADJUSTMENT LOAN, Report No. 15279,available at: www-wds worldbank.org/
external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/
1996/01/22/000009265
_3961019174043/Rendered/PDF/multi_page.pdf

-World Bank, Population and Human Resources, Country Department, Europe Middle East and North Africa Region,

1991, Arab Republic of Egypt, SOCIAL FUND PROJECT, p.2.- available on the world bank site:www.worldbank.org/external/ default/DSContentServer/WDSP/IB/1991/05/29/ 000009265_3961001083147/Rendered/PDF /multi _page.pdf